المرأة والانتخابات المحلية

قصص نجاح

إعداد:
ريما كتانة نزال

تدقيق لغوي:
صدام رنتاوي

تحرير:
زياد عثمان

فريق العمل:

بيسان أبو رقطي
ربى حسن
د. رجاء سرغلي
سهير اسماعيل
عبير كيلاني
عزة كفارنة
فرحة أبو الهيجاء
مها الخياط
ميسون القواسمي
وفاء غزاونة

الطبعة الأولى كانون ثاني 2006
بدعم من IRI

منشورات مفتاح 2006
حقوق النشر والطبع محفوظة ل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح".
القدس: بيت حنينا، الشارع الرئيسي، عمارة القدومي، الطابق الأول
هاتف: 1842 585 2 972 **فاكس:** 5184 583 2 972
رام الله: شارع المصايف، مركز الرياوي، الطابق الرابع
هاتف: 9490 298 2 972 **فاكس:** 9492 298 2 972
ص.ب 69647 **القدس** 95908
بريد الكتروني: www.miftah.org
صفحة الكترونية: info@miftah.org

تصميم وتنفيذ:
Alternative Business Solutions – www.abs.ps

كلمة "مفتاح"

في إطار سعي المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح لدعم وتقوية القيادات النسوية الفلسطينية، نفذت مفتاح على مدار سنوات عملها، العديد من البرامج التي من شأنها دعم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في المجالات المختلفة بما يضمن مشاركة منصفة للنساء في عملية التنمية وبناء الدولة الديمقراطية.

وتزامناً مع عملية تنظيم الانتخابات المحلية على مراحل، واقتراب موعد عقد الانتخابات العامة، ارتأت "مفتاح" أن تبادر إلى إطلاق برنامج شامل ومتكامل لدعم المرأة وإسنادها للوصول إلى مواقع القرار المنتخبة بما يعزز مشاركتها ووجودها الفاعل في الحياة السياسية التي طالما كانت حكرا على الرجل.

بدأت مفتاح في نيسان 2003 بتنفيذ برنامجها "المرأة والانتخابات" بمحاوره العديدة والذي يأتي في إطار مساعدة النساء على خوض الانتخابات المحلية والعامة كمرشحات وتشجيعهن على المشاركة في العملية الانتخابية كناخبات، آخذين في الاعتبار العلاقة التكاملية مع المؤسسات الشريكة وذات العلاقة في تنفيذ هذا المشروع الوطني الذي يحتاج لتكثيف الجهود الوطنية وتنسيقها.

وفي إطار هذا المشروع، وإلى جانب الأنشطة المختلفة الموجهة للنساء المرشحات والناخبات، سبق ونشرت "مفتاح" عدة إصدارات منها كتيباً تعريفياً حول الكوتا النسائية أصدر في صيغة أسئلة وأجوبة، بحيث تم تغطية التساؤلات الأساسية التي تدور حول التدخل الإيجابي لصالح المرأة.

وفي ذات الإطار أصدرت مفتاح أيضا كتابا مفصلا في مجلدين حول وضعية المرأة الفلسطينية في مختلف مجالات الحياة ليشكل مرجعا للمرشحات ولوسائل الإعلام ولكل المهتمين/ ات بمعرفة المزيد عن وضعية المرأة الفلسطينية.

واليوم تضع "مفتاح" بين أيديكم/ ن هذا الكتاب الذي يوثق تجارب بعض النساء الرائدات اللواتي خضن الانتخابات المحلية في مرحلتيها الأولى والثانية سواء ممن تمكنّ من الفوز بمقاعد أو ممن لم يحالفهن الحظ، من أجل إلقاء الضوء على العوامل التي ساعدت النساء على الوصول إلى المجالس المنتخبة.

ويهدف هذا التوثيق خدمة قضية المرأة بشكل عام والنساء اللواتي يرغبن في ترشيح أنفسهن وخوض غمار هذه التجربة مستقبلا، وبما يعزز مبدأ المشاركة الفاعلة للمرأة في العملية الديمقراطية ويثبت إنجازاتها في هذا المجال.

نأمل أن يحقق هذا الإصدار الهدف المنشود، ولا يسعنا في النهاية إلا تقديم الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح البرنامج ونخص بالذكر كل من تعاون من أجل إصدار هذا الكتاب.

د. حنان عشراوي
الأمين العام

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	6
الفصل الأول:	8
المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	
مدخل عام	9
أهمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	10
واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	12
مقومات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	15
المنظور التشريعي الفلسطيني لحقوق المرأة	18
القوانين الانتخابية	20
الفصل الثاني:	24
انتخابات المجالس المحلية في المرحلتين الأولى والثانية:	
مدخل عام	25
تقييم تجربة تعيين المرأة في الهيئات المحلية	25
معطيات رقمية حول المجالس المحلية في الضفة وغزة	28
"الكوتا" أهميتها وتأثيرها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة	29
نتائج انتخابات المرحلتين الأولى والثانية، وقراءتها من منظورنسوي	31
الفصل الثالث:	40
المرأة والانتخابات: قصص نجاح	41
المرأة والانتخابات: قصص خسارة	65
الخاتمة	74

المقدمة

شكل قرار إجراء الانتخابات في الهيئات والمجالس المحلية خطوة انعطافية باتجاه تعزيز المسار الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، والتي كانت تدار بمعزل عن إرادة الناس واختيارهم، كما أن إجراء الانتخابات نقل المرأة الفلسطينية من حالة إلى حالة أخرى مغايرة، أبرز ملامحها وجود نخبة نسوية هي الأكبر في التجربة النسوية الفلسطينية في مستوى المشاركة السياسية والمجتمعية، وهو ما يبعث على الاعتقاد أن المرأة بعد هذه المحطة تجاوزت إلى حد ما محاولات التغييب ومصادرة الدور نحو الحضور الفاعل والحيوي مهنياً وسياسياً وتنموياً.

ما الذي يقوله كتاب "قصص نجاح"؟ إنه محاولة جادة لرصد حدثٍ رئيس ومهمٍّ مجتمعياً وتوثيقه وتحليله، أيضاً، حدث ديمقراطي شاركت فيه المرأة، وحققت نتائج يعتد بها علىً رغم المنغصات والمعيقات. هذا الحدث بكلً أبعاده يتم مناقشته وتتبع مساراته في ثلاثة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول، الذي جاء تحت عنوان "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية"، تقديم رؤية بانورامية لتجربة المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، بهدف إبراز المظهر العام في هذه التجربة، ألا وهو المشاركة المحدودة التي لم ترقَ قط إلى مستوى العطاء والتضحية والدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني وحتى يومنا هذا. كذلك تطرق الفصل الأول في أحد محاوره إلى ا لبيئة التشريعية الفلسطينية، باعتبارها الأساس والحاضنة لتطوير ثقافة مجتمعية مناصرة للمرأة. وإذ تؤكد الدراسة أن البيئة التشريعية الفلسطينية بيئة إيجابية بوجه عام، فإنه لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق بنظر الحركة النسوية، وهذا القلق نابع من عدم لحظ القوانين الانتخابيةِ الفارقَ بين المساواة النظرية والترجمة العملية لها، الأمر الذي يتطلب إجراءات أو تدابير احترازَية مؤقتة تدفع الأمور على صعيد المرأة نحو جوهر القوانين والتشريعات غير التمييزية.

أما الفصل الثاني، وهو بعنوان "نتائج الانتخابات المحلية في المرحلتين الأولى والثانية"، فقد تضمن ثلاثة محاور رئيسة هي: أولاً: تقييمٌ ومناقشةٌ لتجربة المرأة في المجالس المحلية عبر سياسة التعيين التي يستخلص منها أن المعيقات والعقبات التي وضعت من هيئات المجالس المعيّنة كانت إجراءات مدركةَ الأبعاد وليست عفوية، وهدفها استبعاد المرأة من المشاركة، وهذا السلوك لا يُعدُّ غريباً باعتبارِه امتداداً للعقلية التقليدية المحافظة التي لا ترى المرأة أبعد من الأخت والأم والزوجة وربة البيت.

ثانياً: تم، ومن خلال المعطيات، تقديم جدول يتضمن التطويرات والتجديدات التي أحدثتها السلطة الوطنية على واقع الهيئات والمجالس المحلية.

ثالثاً: تمَّ استعراض النتائج التي حققتها المرأة في المرحلتين الأولى والثانية، ومن ثم الدخول في قراءة تحليلية لهذه النتائج، من حيث انعكاسها على صعيد مشاركة المرأة وعلى صعيد المؤثرات السلبية والإيجابية على المرأة، مرشحةً، وناخبةً، وعضو هيئة محلية. كما تم التوقف أمام حالة الاستقطاب الحزبي وأثرها في مشاركة المرأة، التي تباينت في التقييم بين المناصرة والمؤازرة، والمساومة في أحيان أخرى، حيث في كثير من الحالات تم التعدي على حق النساء في الترشح من "أنصار العشائر"، ولم تقفً الأحزاب في وجههم أو تردعهم لاعتبارات مصلحية مؤقتة، وكذا الأمر فيما يتعلق بوضع صور النساء، سواء على البرامج الانتخابية أم على ملصقات خاصة، وفي هذه الواقعة، أيضاً، انحدرت الأحزاب من مفهومها الثوري التغييري المفترض إلى المفهوم الشعبوي الذي تبوأ موضعاً بين المرجعية الاجتماعية والأصولية المحافظة في قضية المرأة، وإن بدا حداثياً في السياسة.

وفيما يخص الفصل الثالث، وهو تحت عنوان "قصص نجاح"، فإن هذا الفصل يتضمن نموذجين من النساء: نموذج تقدم إلى الانتخابات نجح ووصل إلى الهيئات المحلية، ونموذج آخر فشل في الوصول. باستعراض هذه التجارب وقراءتها، يستخلص المرء بشكل مجرد ومحايد أن مسألة النجاح تعتمد، بشكل أساس، على الخبرة والتمرس في العمل العام، وأن كفاءة المرأة وتجربتها الناجحة في المجال العام لعبتا دوراً مهماً في تحقيق نجاحات، بل ومنافسة الرجال في الكثير من المواقع والفوز بجدارة، وكان للتخطيط والتدبير والحضور المقنع في اللقاءات الجماهيرية دور أعطى نتائج محققة.

وبطبيعة الحال، لا يستطيع المرء ومن خلال قراءة التجارب الواردة في هذا الفصل تجاهل حقيقة أن الحزب السياسي لعب دوراً في إيصال النساء إلى مركز صنع القرار في الهيئات المحلية، بغض النظر عن مسألة إن كان ذلك نابعاً من قناعته في المشاركة أو لأهداف سياسية مصلحية بحتة وضيقة. في كل الأحوال، فإن التدقيق في تجارب النساء الموثقة في هذا الفصل يستحق عناء القراءة، لأنه فعلاً يضيف ما هو جديد لمن يريد التعمق في الانتخابات المحلية في مرحلتيها الأولى والثانية.

وأخيراً، جاءت الخاتمة، وهي عبارة عن قراءة تحليلية مكثفة للنتائج التي حققتها النساء في الانتخابات المحلية في مرحلتيها الأولى والثانية، وأبرز استخلاص فيها هو أن لا عودة للوراء في وضع المرأة، بعد أن أصبح حضورها اعتيادياً ومقبولاً لدى وسط اجتماعي كان بالأمس القريب يعتبر مثل هذا الحضور خارج "الأطر التقليدية" غير مقبول على الإطلاق. التجربة بمجملها تحتاج إلى حماية، وكذا تجربة النساء، وذلك لأسباب لها علاقة بالإمكانات والظروف السياسية والوطنية العامة.

الفصل الأول:

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

مدخل عام

أهمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

مقومات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

البيئة التشريعية الفلسطينية وحقوق المرأة

القوانين الانتخابية

مدخل عام

لا نجد عبر التاريخ إجراءات قانونية واضحة المعالم تضمن وصول المرأة العربية إلى مراكز صنع القرار، والباحث في دهاليز كتب التاريخ سيجد نفسه أمام دخول نسوي خاص على الصعيد السياسي لمساحات عمل الذكور الممنوعة على المرأة، وتحديداً المتعلقة بالعمل السياسي وبالقيادة.

ولعلّ ما سيعلق بالذاكرة الجمعية العربية أن الأقدار تدخلت لتصل ببضع نساء إلى الحكم، فكانت بلقيس وزنوبيا وشجرة الدر وغيرهن، اللواتي قدن بلادهن بكفاءة وفرادة يذكرها التاريخ ويسجلها، لكن هذه التجارب الفردية لم تسبغ على المرأة غطاء الأهلية والثقة، ولم تكسر فيما بعد نساء قياديات وذوات كفاءة تلك القاعدة، وبقيت المرأة خلف الستار، وكل ما حصلت عليه هو مقولة "وراء كل رجل عظيم امرأة".

وبقيت قصص النجاح لنساء تبوأن مراكز مهمة وانعكست إيجابياتها عليهن فقط، لأن تلك النجاحات النسائية لم تغيّر الصورة النمطية للمرأة، أو تفتح الجدل حول أدوار المرأة ومشاركتها على الصعيد السياسي والعمل العام.

والمفارقة المثيرة أن التجربة النسائية ذات السمات السلبية تنعكس على جميع النساء بشكل آلي للتشكيك بكفاءتهن وأهليتهن، وعلى العكس من ذلك تماماً فإن تجربة الرجل الإيجابية تنعكس إيجاباً على جميع الرجال برسوخ القناعة بأهلية الرجال جميعاً وكفاءتهم وصلاحيتهم للقيادة، أما التجربة الفردية السلبية للرجل فتنعكس عليه وحده.

المرأة الفلسطينية خرجت نسبياً على القاعدة العربية، وساعدتها في هذا الخروج ظروف بلادها السياسية والوطنية، فالدخول النسوي من بوابة العمل الوطني وفّر لها مناخات إيجابية للمشاركة الواسعة؛ فمنذ وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي خلف الإمبراطورية العثمانية التي ساهمت في تراجع المفاهيم الاجتماعية وانتشار المفاهيم التقليدية البالية وترسخها، ومن ثم وقوع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وخوض الشعب الفلسطيني صراعاً ضارياً معه لا يزال مستمراً منذ حوالي قرن من الزمان، كل هذا جعل الحركة النسائية تنشأ في ظل ظروف وطنية معقدة، لتكون جزءاً عضوياً أصيلاً من معركة التحرر الوطني التي يخوضها الشعب الفلسطيني.

وعليه، جاءت فكرة المشاركة النسائية كفكرة فلسطينية أصيلة، ما فوَّت الفرصة على أحد بأن يتهمها بالاستيراد أو التغريب، فقد جاءت ولادتها طبيعية باعتبارها جزءاً من العمل العام- أي خارج البيت- لخدمة أهداف مجتمعية عامة، وهو ما ساهم في نجاحها وقدرتها على ربط التحرر الاجتماعي بمشاركتها الوطنية العامة.

وهكذا أصبحت قضيتها الحقوقية وقضيتها الاجتماعية برمتها محوراً من محاور القضية الوطنية، وهذا ما ميزها عن التجارب النسائية العربية التي خاضت بها المرأة المعترك العام، فعلى سبيل المثال: في الوقت الذي بدأت فيه المرأة المصرية والتونسية بقضاياها الاجتماعية الخاصة، كقوانين الأحوال الشخصية، كانت المرأة الفلسطينية تتظاهر ضد وعد بلفور والانتداب البريطاني.

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية جاءت من باب العمل الخيري، من قبل شرائح نسائية "مدينية" قادمة من خلفيات اقتصادية واجتماعية مريحة نسبياً لمواجهة أعباء الهجرة الناتجة عن الاحتلال. هذه المشاركة كانت عبر طرق بيوت النساء من الطبقات الفقيرة في إطار المهمات الإغاثية، إلاّ أنها ما لبثت أن تطورت تدريجياً إلى مهمات أخرى سياسية وتنظيمية وجماهيرية، وتبلورت فيما بعد، ومع تراكم التجربة النضالية، لتشارك في هيئات قيادية في منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها، والانتظام في صفوف الفصائل السياسية الناشئة. وعلى رغم محدودية هذه المشاركة فإنها مقارنةً بتجارب البلدان العربية المجاورة، وضمن الظروف الوطنية والاجتماعية المعقدة، تدل على أن المرأة الفلسطينية أصبحت من المكونات العضوية للمجلس الوطني الفلسطيني عبر صيغة وآليات متعددة بدءاً من "كوتا" المنظمات الشعبية الفلسطينية، مروراً بكوتا الفصائل السياسية، وانتهاء بنشوء الفعاليات المستقلة التي لها تمايز ودور خاص في الحياة السياسية الفلسطينية والعامة.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

لا يأتي الحديث عن مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة العامة والسياسية من باب الترف الفكري، بل هو حديث جاد وأساسي، يناقش استحقاقاً تفرضه طبيعة الظرف الوطني لشعب يخوض النضال ضد الاحتلال الجاثم على أراضيه منذ عقود من الزمن، من أجل التحرر والاستقلال، ما يستدعي ويفرض أن تُعبَّأ كل الطاقات وتُحشَد جميع الفئات والقطاعات للمشاركة في المعركة الوطنية الدائرة. ولكون تلك المشاركة أيضاً استحقاقاً ديمقراطياً لقطاع اجتماعي رئيس في المجتمع، لا يزال يعاني من الغبن والإجحاف والتمييز بسبب طبيعة المجتمع وثقافته الذكورية التي تتعامل مع قضايا المرأة وحقوقها المدنية والسياسية باعتبارها قضايا فائضة عن الحاجة، أو أنها مطالب لا تبعث على الارتياح بحجة أنها تتجاوز العُرف والتقاليد والمألوف الاجتماعي.

وبكلمات أخرى: إن المشاركة كتعريف تعني توفير الفرص المتساوية للمرأة للمشاركة في رسم السياسات وصناعة القرار والإشراف على تنفيذه ومراقبة أدائه، وهذا يشترط حكماً حضور المرأة ووجودها في الهيئات والبنى القيادية، المجتمعية والسياسية، لكي تستطيع القيام بهذا الدور.

وفي ضوء التعريف آنف الذكر، فإن الفرق أصبح واضحاً بين المشاركة الديمقراطية النابعة من إدراك النساء ووعيهن وقدرتهن على التقرير في الشأنين العام والخاص، والاشراك من خلال الوجود التجميلي أو الديكوري للنساء في مواقع صنع القرار وبشكل محسوب.

أسباب مشاركة المرأة ومبرراتها

على أية حال، هناك مبررات جوهرية وتاريخية تجعل من مشاركة المرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار مسألة في غاية الأهمية، وهذه الأسباب والمبررات يمكن ذكر أبرزها على النحو التالي:

أولاً: المرأة تشكل نصف المجتمع، وكونها كذلك يعني حكماً أن من حقها أن تقرر فيما يخصها من قضايا وسياسات، باعتبارها قطاعاً اجتماعياً رئيساً له دور اجتماعي وتربوي وإنساني محوري على عموم المجتمع، وبالتالي فإن التهميش أو التجهيل لهذا القطاع سينعكس سلباً على عموم المجتمع، في حين أن تعزيز مشاركتها وفعلها سينعكس إيجاباً على المجتمع وقدرته على الوصول إلى التمكين الذاتي، وعلى السيطرة على مقدراته وإدارة شؤونه بطريقة أكثر نجاعة.

ثانياً: إن تطوير مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، وتدعيم وجودها التمثيلي في الهيئات المجتمعية والسياسية العليا، سيشكلان حافزين لجمهور النساء نحو تنمية المشاركة السياسية والانتماء الطوعي في الجمعيات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يعني إحداث نقلة في وعي المرأة لذاتها، وإكسابها القدرة على التمييز بين انتماء طوعي مدني يرقى بوعيها ودورها، وانتماء إرثي يشكل في الغالب الأعم عامل كبح وإعاقة لها انطلاقاً من المنظور القيمي الثقافي المحافظ.

ثالثاً: إن إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة السياسية القاعدية، ونجاحها في الو صول إلى المؤسسات التمثيلية، يعنيان مباشرةً جدارتها في التحدي الذي تتعرض له في الميدان السياسي، وسقوط ذرائع المشككين في كفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤولية والأعباء العامة بالكفاءة ذاتها التي يتحملها الرجل. وإذا أريد للمجتمع الفلسطيني أن يخوض معركة تنمية الموارد البشرية في الوقت الذي لا يملك فيه الكثير من الموارد والإمكانات، فليس أهم من تفعيل النصف المعطل ليلعب دوره الصحيح في الإنتاج، وفي التنمية، وفي وضع السياسات وتنفيذها. لا شك أن مشاركة المرأة، وتحديداً في المجالس المحلية، تبقيها على تماس مباشر مع القاعدة الجماهيرية، ويبدو أنها الأهم في سياسة كسر النمط الذي يصنف الأدوار الاجتماعية تبعاً للأدوار البيولوجية للرجال وللنساء، حيث سيجد المواطن نفسه أمام مراجعة عضوات المجالس البلدية والمحلية اللواتي سيؤدين المهمات ذاتها، ويملكن الصلاحيات ذاتها المسندة للأعضاء من الرجال، ما يجعله أمام وقائع جديدة تدفعه إلى تغيير أو تعديل في مواقفه المسبقة إزاء أهلية المرأة وقدرتها على تلبية استحقاقات المنصب الجديد الذي يعتبر في عُرف الثَّقافة السائدة منصباً ذكورياً.

رابعاً: إن مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار بالقدر الذي تعني تمثيلاً شمولياً على مستوى المجتمع ككل، تعكس بالقدر ذاته قدرة المرأة على تمثيل القطاع النسوي بشكل أكثر وضوحاً وخصوصية، وتساعد في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات العامة للسلطة، وتؤدي دوراً بالغ الأهمية في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام؛ فمشاركة المرأة في القيادة لا تعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، وإنما يمكن اعتبارها شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة بإدخال منظورها النسوي في جميع مستويات صنع القرار، عدا أنها تؤدي إلى توازن يعكس بشكل أدق تكوين المجتمع.

خامساً: تدعيم مشاركة المرأة في القيادة والقرار، وتحديداً إذا تمت ضمن محددات قانونية ودستورية وضمن سياسات مقررة، يعني الانسجام والتوافق مع المواثيق الدولية، وشرعة حقوق الإنسان التي أقرت للمرأة حقوقها الكاملة في بناء شخصيتها والتعبير عن إرادتها، والانخراط في المجتمع والنظام السياسي دون تمييز؛ وتعد اتفاقية "القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة" تتويجاً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان في تأكيد حقوق المرأة، ومساواتها، وتمكينها من أدائها لدورها، ونيل استقلالها الذاتي، وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهي أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني

اكتست المشاركة السياسية في الوضع الفلسطيني نوعاً من الخصوصية بسبب رزوح الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال ردحاً طويلاً من الزمن، ما حال دون إقامة بنى نظام سياسي فلسطيني رسمي حتى وقت قريب، وبالتالي فقد أصبح مفهوم المشاركة السياسية في هذه الحالة يعبر عن الأدوار الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بها المرأة للتأثير في القرارات الوطنية والسياسية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني، وتتمثل أنماط المشاركة في مشاركتها في الهيئات الرسمية الحكومية والهيئات غير الرسمية من أحزاب وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في رسم خططها وبرامجها.

واقع المشاركة تحت الاحتلال ومجالاتها

ربما يفترض التعرض لتجربة المرأة ودخولها المعترك السياسي التوقف أمام الظروف الوطنية والسياسية التي كان لها الدور الأهم في صنع التجربة؛ فقد ارتبطت تجربة المرأة بتجربة الحركة الوطنية، والتجربتان كلتاهما نشأتا في ظروف سياسية ووطنية معقدة بسبب الاحتلالات المتعاقبة التي شكل وجودها تحدياً نشأت عنه حركة نسائية فلسطينية تشارك في العمل العام خارج المنزل لخدمة أهداف مجتمعية عامة، ما ساعدها في ربط تحررها الاجتماعي بمشاركتها ونضالها الوطنيين. وهكذا أصبحت قضيتها الاجتماعية الديمقراطية محوراً من محاور القضية الوطنية، ما كان له أكبر الأثر في تسهيل طرح قضاياها الاجتماعية.
وبالعودة إلى السجلات والوثائق المتوافرة يتبين أنه حتى العام 1967 لم يكن سوى (68) جمعية[1] نسوية عاملة في الحقل الخيري، متحاشية تشكيل جمعيات تعنى بالشأن السياسي والاجتماعي المباشر، باستثناء حالات كادرية انضمت إلى الأحزاب التي كانت في معظمها أحزاباً وتشكيلات سياسية قومية، إذ خلت الساحة تقريباً من أحزاب وطنية، بحكم الواقع السياسي آنذاك، حيث أُلحقت الضفة الغربية بالحكم الأردني، وأُلحق قطاع غزة بالحكم المصري. ولم يَطُل الوقت حتى تشكلت الأحزاب الوطنية الفلسطينية إثر احتلال باقي الأرض الفلسطينية في العام 1967 كنتيجة لحرب الأيام الستة، هذا الاستحقاق المهم شكّل انعطافة كبرى في العمل الوطني الفلسطيني.
وكان العام 1978 عاماً مميزاً في مسار المرأة الفلسطينية عندما تم تشكيل الأطر النسائية المحيطة بالفصائل السياسية، وكان لهذا القرار الأثر المهم في المجتمع، حيث فتح المجال لتأطير آلاف النساء في المدن والقرى والمخيمات، مثلما وسّع نطاق العمل ونقله من عمل نخبوي إلى عمل شعبي مفتوح. ونشطت الأطر أكثر ما يكون في المجال السياسي الذي كان في أوجه لدى انطلاق الانتفاضة الأولى في العام 1987، لتعكس مستوى التطور والتنظيم الذي وصلت إليه الأطر، وتجسد ذلك في المشاركة النسائية في الميدان بأعمال مقاومة الاحتلال وسياساته ورفضها، وعصيان أدواته، كما انخرطت في اللجان الشعبية ذات المهام المتنوعة والمتخصصة في تطوير الفعل الشعبي، وفي حماية المجتمع وتثبيت تماسكه وتكافله وتلبية الاستحقاقات التي فرضتها أعباء المواجهة الوطنية، وكان لهذه المشاركة الأثر البالغ في سطر التجربة النسائية المعاصرة التي خدمت مفهوم المشاركة السياسية وشرّعتها في الميدان.

خلاصة القول: إن الانتفاضة الأولى شكلت محطة مهمة للارتقاء بدور المرأة الفلسطينية السياسي، راكمت خلالها حضوراً مكّنها من توظيفه في المطالب الديمقراطية التي قدمتها في الوقت المناسب وبعد قيام أول سلطة وطنية فلسطينية؛ فكانت "وثيقة المطالب النسوية" في آذار 1997، و"الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية" في حزيران 1997، اللتان طُرِحت من خلالهما احتياجات المرأة الفلسطينية على جميع الأصعدة.

أبرز سمات العمل النسوي إلى ما قبل السلطة الوطنية

لم يكن المشهد المشرق لبروز دور المرأة في الانتفاضة الأولى وتقدمه المشهد كله، بل كانت في خلفيته تختفي عوامل تأخر وتراجع في الدور الجماهيري للمرأة، بعد انتهاء السنتين الأوليَيْن من الانتفاضة، ومن الممكن تلخيص ما أبرزته الانتفاضة الأولى من سمات ميزت المرحلة وحتى نفاذ اتفاق أوسلو في أيلول 1993 بما يلي:

1- استمرار حالة الجدل قائمة حول أولويات برنامج الحركة النسوية الفلسطينية، ما بين وجهة نظر أولى تعتقد أن بين مهمات التحرر الوطني والاجتماعي علاقة جدلية؛ ولذلك يجدر بالحركة النسوية أن توازن بين المحورين بالعمل، ووجهة نظر أخرى تنادي بتأجيل مهام التحرر الاجتماعي والديمقراطي لما بعد إنجاز التحرير، فالأولوية بنظرها يجب أن توجه لإنجاز المهمات الوطنية، كي لا تتهم المرأة بالأنانية وبالاغتراب عن قضايا شعبها وأولوياته.

2- أحدث اتفاق أوسلو، الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في أيلول 1993، انقساماً في الساحة الفلسطينية ما بين مؤيد ومعارض، وبسبب تبعية الأطر النسوية للفصائل فقد انقسمت الحركة النسوية بشكل أوتوماتيكي تبعاً للخلاف السياسي، أما الاتحاد العام فلم ينقسم لكنه عاش حالة من الشلل.

3- انطلقت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في كانون الثاني العام 1988، وأدّى ظهورها خلال الانتفاضة إلى محاولة تمييز نفسها سياسياً وأيدلوجياً من خلال منطلقات اجتماعية وثقافية ذات علاقة بالمرأة تتسم بالتقليدية، وتقوم على أساس انتقاء بعض التفسيرات السلفية لبعض الأصول الدينية[2]، ووضعها في إطار أخلاقي يحدد سلوكها ولباسها ومناحي عملها ونشاطها، وبالنتيجة أشاعت مناخات تحذر من عمل المرأة السياسي، وتدعو إلى إلزامها بارتداء الحجاب وتهديد النساء "السافرات" بإلقاء المياه الحارقة عليهن من خلال شعارات كتبت على الجدران في غزة[3].

4- لقد استطاعت الانتفاضة الأولى أن تصل إلى كل بيت لتنظيم أفراده في فعالياتها المتنوعة، وكانت الدهشة الكبرى مشاركة المرأة في صورتها الجديدة في الشارع؛ فهي مشاركة في المقاومة وفي حماية المجتمع ودعم صموده، الأمر الذي مكّنها من الانفتاح على جمهور النساء في مختلف المواقع والتجمعات ومن جميع المستويات لكي تؤطرها في اللجان النسائية.

المشاركة السياسية للمرأة ما بعد قيام السلطة الوطنية وانطلاق الانتفاضة الثانية

بعث قيام سلطة فلسطينية الأمل لدى قطاع المرأة، فهي أول سلطة وطنية تقام على إقليمها، ومكونها الرئيسي (حركة فتح) كإحدى القوى العلمانية على الساحة التي أنتجت مع القوى المنضوية في إطار منظمة التحرير إعلان الاستقلال الذي يتبنى رؤية تقدمية وديمقراطية تجاه المرأة. الكيان الجديد أسندت إليه صلاحيات إصدار قوانين وتشريعات فلسطينية عبر المجلس التشريعي الذي ينص اتفاق "أوسلو" على انتخابه[4]، كما أُسست الوزارات والمؤسسات التنفيذية ذات الصلة، سواء بالتشغيل أو بوضع السياسات والخطط، ما ولّد الإمكانية للأطر النسوية في البحث عن أدوار تنطلق من طبيعة الظروف الجديدة، فبدأت العمل في التأثير على التشريعات والقوانين، وخلق الآليات الجديدة التي تمكّن المرأة عبر مؤسساتها من رسم السياسات وصنع القرار، سواء من خلال العمل في مناصب عليا في الوزارات، أو خوض الانتخابات التشريعية لإدماج الرؤية النسوية في القوانين التي لها علاقة مباشرة بالمرأة وذات التأثير في حياتها وعلاقاتها ومصالحها، إضافة إلى تشكيل دوائر خاصة للمرأة في الوزارات لتعمل على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات.

عموماً استمر الجدل حول محاور المرأة الفلسطينية وأولوياتها، وتطور إلى جدل حول قضايا تفصيلية بمسميات مباشرة، كالجدل المثار حول قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات والنصوص التمييزية فيهما، والتعديلات المقترحة بهذا الشأن.

الانتفاضة الثانية.. وحقوق المرأة السياسية

انطلقت الانتفاضة الثانية المعروفة بانتفاضة الأقصى والاستقلال، واندلعت المواجهات على حدود المدن المعروفة بمناطق "أ". التقطت المرأة المبادرة واندفعت للمشاركة الفاعلة، وسرعان ما تطورت الانتفاضة من الطابع السلمي نحو استخدام السلاح، ودون أدنى شك فإن شدة القمع الذي مارسه جيش الاحتلال، وعسكرة الانتفاضة، لعبتا دوراً حاسماً في إقصاء النساء عن المشاركة الفاعلة في مواقع الاشتباك. ويمكن تلخيص أبرز اتجاهات عمل الحركة النسوية في هذه المرحلة على النحو التالي:

1- كثيرات من الشابات انخرطن في أعمال المقاومة المسلحة، ونفذن عمليات فدائية، فانطلقت تسع شابات[5] إلى الحواجز وإلى بعض المدن داخل الخط الأخضر لتفجير أنفسهن كرد فعل على الهجمة الشرسة، وكتعبير عن المشاركة النسائية في أعمال المقاومة. كما اعتقل عدد كبير من النساء خلال توجههن لتنفيذ عمليات مشابهة، أو بتهمة المساعدة في أعمال المقاومة. وقد بلغ عدد الأسيرات في الانتفاضة الحالية بأحكام مختلفة (500) فتاة اعتقلن على امتداد الفترة الماضية [6].

2- الانخراط في تشكيلات عبرت عن مهمات وسياسات ابتدعتها الانتفاضة، لمواجهة الأعباء والنتائج المترتبة على العدوان، حيث شاركت النساء في لجان مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ولجان التعليم الشعبي في فترات منع التجول، ولجان الدفاع عن الأسيرات والأسرى، ولجان التموين والإغاثة، وإعادة إعمار البيوت والمنازل، إضافة إلى مشاركتهن في لجان التنسيق الفصائلي، ولجان المتابعة مع الوفود الدولية المتضامنة.

3- استمر الجدل بين أولويات النضال بشكل أكثر هدوءاً وموضوعية، واستقرت الأمور على تجاور العمل والمهمات الوطنية، إلى جانب العمل في اتجاه المهمات الاجتماعية والديمقراطية، وحتى في الفترات التي اشتد فيها القمع الإسرائيلي لم تتوانَ المرأة عن رفع صوتها للمطالبة بحقوقها في المشاركة السياسية، سواء في الندوات أو في ورش العمل التي تبحث في الحقوق الديمقراطية والاجتماعية للمرأة، وقد تصدرت النقاشَ القوانينُ الانتخابية، لا سيّما أن المرحلة كانت تنبئ بقرب استحقاقات انتخابية، سواء على صعيد الهيئة التشريعية الأولى أو على صعيد انتخاب مجالس الحكم المحلي.

وأخذ نقاش نظام "الكوتا" الانتخابية الحيز الأبرز من اهتمام المرأة، ونجحت في أن تجند إلى جانب مطلبها بإقرار "الكوتا" الانتخابية قوى مجتمعية نافذة ومهمة، مثل: الفصائل الوطنية والديمقراطية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات المجتمعية، والكُتّاب والصحافيين، وانطلقت بقوة حضورها السياسي إلى شرح دوافعها وأسبابها الكامنة خلف مطالبتها هذه.

بالخلاصة: هناك تحسن تحقق على مشاركة المرأة في الانتفاضة الثانية مستفيدة من الزخم الذي ولّده المناخ العام السياسي المواكب للانتفاضة، إلا أن مشاركتها على صعيد هيئات صنع القرار بقيت في حدود الرمزية، ولم تخرج على إطارها التقليدي والنمطي، وتحديداً على صعيد التشكيلات الرسمية الحكومية.

مقومات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

ثمة اتفاق عام على أن مشاركة المرأة الفلسطينية وانخراطها في النضال كانا مبكرين، وكذا مشاركتها في الحياة العامة، ما جعل المجتمع يسلّم لها بشكل تراكمي بأحقيتها وعدالة مطالبها، وكذلك الاعترف بأهليتها وتمايز دورها، على الرغم من المعوقات التي تُقذف بوجهها لمنعها من المشاركة الفاعلة والواسعة، وفي مقدمتها الثقافة التقليدية السائدة المستندة إلى الموروث، المنعكسة بأشكال من التمييز والإجحاف على الصعيد التمثيلي، وعلى الصعيد القانوني.

إلا أن المرأة التي تخطت العقبات والصعوبات بالمشاركة الميدانية في كل أشكال النضال امتلكت رصيداً جماهيرياً متراكماً، كما تظهر استطلاعات الرأي العام، الأمر الذي يعني مزيداً من المكاسب على صعيد المشاركة السياسية، وتَشَكُّلَ منظور وقالب إيجابيين للمرأة الفلسطينية لا يمكن الانقلاب عليهما. فالمرأة بوعيها وحكمتها استطاعت جعلَ قضيتَها الخاصة جزءاً من القضية الوطنية العامة، وخلقت بدأبها واجتهادها بيئة ضاغطة جعلت قوى لا تؤيد هذه الحقوق من حيث المبدأ تبدأ الحديث عن حقوق المرأة وإنصافها، فليس بالإمكان تجاهل شهيدات الانتفاضتين وأسيراتهما، ولا أحد يستطيع أن يغض الطرف عن مشاركة المرأة النضالية المبكرة في جميع المناحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- على الرغم مما يُسَجَّل على النظام السياسي الفلسطيني من قضايا تطال موقفه ورؤاه الاجتماعية، فإن تجربة العمل الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتبنيها رؤية وطنية متقدمة نسبياً لقضية المرأة وحقوقها السياسية، وتمايزها في المنظور الديمقراطي للنظام السياسي المنشود، كل ذلك ساهم في بلورة بيئة متقبلة لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة. وكان لوثيقة الاستقلال الصادرة عن الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني العام 1988 الأثر البالغ في تعزيز ثقافة التعددية والمساواة في المجتمع الفلسطيني، التي أصبحت إحدى المرجعيات التي رسمت بالإطار العام حقوق المرأة على قدم المساواة دونما تمييز.

2- امتلك المجتمع الفلسطيني مخزوناً وتجربة عريقين متمايزين في بناء مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره خلق منهجاً أصيلاً في احترام التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي كل هذا كانت المرأة جزءاً أصيلاً منه، ما جعل قضية المشاركة تندفع بجهد أوسع نفوذاً لأن قضية المرأة تتعزز كلما اتسع نطاق الثقافة المدنية التي تنتجها مؤسسات المجتمع المدني.

3- تشكل المرأة الفلسطينية 49٪ من المجتمع، وهذا النصف، على رغم إقصائه والتعامل معه كأقلية، يسعى إلى فرض حضوره بحجم وجوده، وفي سبيل ذلك طوّرت المرأة وعيها بعامة، والوعي بأهمية دورها حيال المشاركة في العمل السياسي الذي تعمق وتنامى باطّراد، كما أن وعيها في المجالين القانوني والديمقراطي حقق تطوراً ملموساً تَمَثّل في الحضور النسوي في مراجعة القوانين والحرص على المشاركة في صياغتها، و بما يحقق لها المساواة وتعزيز المشاركة في جميع المجالات.

4- مصادقة السلطة الوطنية الفلسطينية على الاتفاقيات الدولية المناصرة للمرأة وحقوقها، كالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، والاتفاقية الدولية لإلغاء التمييز ضد المرأة، وترتب على ذلك التزام فلسطيني يقضي باتخاذ التدابير اللازمة لردم الفجوات وإلغاء التمييز.

مشاركة المرأة.. معطيات وأرقام

تشكل المعطيات الرقمية التجسيد الفعلي لمشاركة المرأة الفلسطينية في الميدانين السياسي والعام، وهي على النحو التالي:

مشاركة المرأة في الأطر الوطنية (مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية)

عقد في العام 1964 أول مجلس وطني فلسطيني في القدس، وكانت نسبة تمثيل المرأة 2٪[7] من مجموع عضوية المجلس، وفي العام 1980 ارتفعت عضوية المرأة إلى 25[8] سيدة وبنسبة 9 ٪ من مجموع العضوية البالغ (280) عضواً، وازدادت هذه النسبة في العام 1992 ووصل عدد النساء الأعضاء إلى 23[9] امرأة، أي ما نسبته 10٪ من العدد الكلي للأعضاء، وبعد العام 1996 ازدادت عضوية النساء في المجلس الوطني الفلسطيني، ولكن الزيادة الكبيرة الناجمة عن انضمام ممثلي الداخل وأعضاء المجلس التشريعي إلى عضوية المجلس التي وصلت الى 735[10] عضواً أثّرت في نسبة النساء المقدرة بـ 7.5٪.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

تعد اللجنة التنفيذية أعلى هيئة قيادية في (م. ت. ف)، وهي بمثابة مجلس وزراء ما قبل قيام السلطة الوطنية، ولم تشغل أي امرأة عضوية هذه اللجنة منذ تأسيس المنظمة حتى الآن، وربما يعود السبب في ذلك إلى كون اللجنة التنفيذية تتشكل وفقاً لأسس خاصة (الكوتا الفصائلية)، ولم يحصل أن أفرز أي تنظيم امرأة لتمثيله فيها.

الصندوق القومي الفلسطيني[11]

شغلت سيدة واحدة موقعاً إدارياً مهماً في الصندوق القومي الفلسطيني منذ العام 1964، وفي العام 1990 شغلت سيدة ثانية منصب مدير مؤسسة الشؤون الاجتماعية التابعة للصندوق القومي الذي يعادل منصب وكيل وزارة.

مؤسسة صامد[12]:

وهي بمنزلة وزارة الاقتصاد الفلسطينية في الخارج، ومن أصل خمسة عشر عضواً في إدارة المؤسسة شغلت سيدة واحدة موقعاً في هيئة التخطيط والإدارة.

دائرة العلاقات الدولية والسياسية[13]

وهي بمنزلة وزارة الخارجية الفلسطينية، وحتى العام 1980 لم تشغل أي سيدة أي موقع دبلوماسي، وفي العام 1980 تسلمت أربع نساء مرتبة نائب مدير مكتب، وفي العام 1992 عينت سيدتان بمنصب سفير من أصل 93 سفيراً، كما أن هناك خمس سيدات بموقع نائب سفير في 102 سفارة، وست سيدات في موقع رئيس دائرة من أصل 106 مواقع.
ولدى تشكيل الوفد الفلسطيني للمفاوضات بعد مؤتمر مدريد، تضمن الوفد ثلاث سيدات، منهن الناطق الإعلامي باسم الوفد، وست سيدات في الطواقم الفنية للمفاوضات.

مشاركة المرأة في الأحزاب [14]

إلى ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كانت الأحزاب والفصائل الفلسطينية تعتبر عضويتها غير معلنة لظروف العمل السري، لذلك فإن معرفة مشاركة المرأة في الهيئات القيادية تبقى مسألة تقديرية. والمنحى العام يشير إلى إنصاف المرأة في الأحزاب اليسارية أكثر من باقي الأحزاب والحركات الوطنية، لكن لا أحد ينكر أن نسبة وجودها القيادي غير متكافئة مع حجم عضويتها القاعدية، وتبين المعطيات التالية نسب مشاركة المرأة في هيئات حزبية مختلفة، لكنها قيادية داخل الفصائل التي أعلنت نتائج مؤتمراتها مع ملاحظة التباين في التمثيل من فصيل إلى آخر.

*** حركة فتح [15]: تشكل النساء 25٪ من مؤتمر الحركة، و5 ٪ من اللجنة المركزية، و33 ٪ من المجلس الثوري، و40٪ من اللجنة الحركية العليا، و11٪ من المجلس الحركي الموسع.**
*** الجبهة الشعبية[16]: تشكل النساء 10٪ من اللجنة المركزية العامة، و20٪ من اللجنة المركزية الفرعية، و11٪ من قيادة الفرع، و10.2٪ من مؤتمر الفرع.**
*** الجبهة الديمقراطية [17]: تشكل النساء 19.5٪ من اللجنة المركزية في الضفة الغربية و16.5٪ في قطاع غزة، و18٪ من القيادة المركزية في الضفة و13٪ في قطاع غزة، و17٪ من عضوية لجان الفروع في الضفة و9٪ في قطاع غزة، و6٪ من عضوية المكتب السياسي.**
*** الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)[18]: تشكل النساء 30٪ من المكتب التنفيذي، و19٪ من اللجنة المركزية.**
أما بالنسبة لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" فلم يكن بالإمكان الوصول إلى أي معلومات حول النساء في الحركتين، ولا يوجد ما يؤكد إن كان الكادر القيادي النسائي مندمجاً في أي مستوى من المستويات القيادية للحركتين.
بالنتيجة، فإنه ليس واضحاً بعد ما هي المحددات التي على أساسها يتم إعطاء نسب متفاوتة لمشاركة المرأة في الأحزاب، لكن الأسس والمعايير تتراوح بين التمثيل القطاعي غير المستهدف لتحسين البنية والمشاركة وبين الفرز الميكانيكي للقطاعات المختلفة للأحزاب والتنظيمات.
بيد أن التجربة التنظيمية والسياسية التي اكتسبتها المرأة المؤطرة في الأحزاب السياسية أكسبتها في جميع الأحوال خبرة ووعياً بذاتها وبحقوقها، وبالنتيجة فقد سلم المجتمع بحكم الأمر الواقع بحقوق إضافية للمرأة المُحَزَّبة تجاوزت بأشواط أدوارها التقليدية.

المنظور التشريعي الفلسطيني ربطاً بحقوق المرأة السياسية ومساواتها

البيئة التشريعية الفلسطينية

كان من الطبيعي أن تضع الحركة النسائية بعد قيام السلطة الوطنية مسألة تغيير القوانين النافذة على سلم أولوياتها، لأن القوانين النافذة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي القوانين الأردنية والمصرية، وهي قوانين، فضلاً عن كونها متعددة ومتقادمة، تطورت وتغيرت في كل من الأردن ومصر، لكنها بقيت على حالها في فلسطين. ومن بواعث الاطمئنان لدى النساء أن البيئة التشريعية الفلسطينية باتجاهها العام نحت منحى إيجابياً نحو المساواة وعدم التمييز.

وثيقة الاستقلال

شكلت وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني العام 1988 أساساً دستورياً ومرجعية مهمة في إحقاق حقوق المرأة حيث جاء فيها: "إن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية على أساس حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية، واحترام الأقلية لحقوق الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو اللون أو الدين أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل".[19]

القانون الأساسي الفلسطيني

صدر القانون الأساسي في منتصف العام 2002، وعُدِّل في العام 2003. وقد أكد التزامه بمبادئ حقوق الإنسان في أكثر من مادة، لا سيما المادة (10) التي تنص على أنه "تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان". أما النص الذي تعامل مع حق المشاركة في الحياة السياسية فقد شمل جميع المواطنين دون تمييز بتقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص[20].

ويتضح مما تقدم أن البيئة التشريعية الفلسطينية إيجابية، كمرجعية واتجاه عام تُشتَق من روحها القوانين المتخصصة، هذه القاعدة على رغم صوابيتها فإن الأمور لا تسير وفقاً لها، لأن عملية إصدار القوانين بشكل عام عملية معقدة، وبخاصة تلك التي تتعلق بالتباينات الفكرية والعقدية وتمسها، ومنها القوانين ذات الصلة بالمرأة التي تخضع غالباً لعمليات الشد والجذب بسبب صراع المصالح، لتستقر في نقطة التوازن. لذلك كانت القوانين إجمالاً محصلة لموازين القوى المجتمعية. ومن هنا كان النقاش محتدماً حول القوانين التي تؤطر المشاركة السياسية، ومن ضمنها مشاركة المرأة السياسية، كقانون الانتخابات العامة الذي استمر ما يقارب ثلاث سنوات، وأيضاً النقاش الأكثر سخونة الذي رافق تعديل قانون انتخاب الهيئات والمجالس المحلية، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي ربطاً بالنصوص المتعلقة حصراً بالمرأة ومشاركتها السياسية.

قانون الانتخابات العامة

إثر تحديد موعد الانتخابات التشريعية في 2005 / 7 / 19، انهمك جميع المهتمين بتغيير القانون من قوى ومؤسسات مدنية وشخصيات وفعاليات مجتمعية، ومنها مؤسسات وفعاليات نسوية، في نقاشه وتحديد مطالبهم ورؤاهم التي يرغبون أن يتضمنها القانون الجديد، انطلاقاً من تجربة الانتخابات التي خيضت

على أساس القانون رقم (13) للعام 1995، والذي كان يعاني من إشكالات عدة، منها ما له علاقة بالتمثيل والمشاركة، ومنها ما له علاقة بنظام الدوائر وأثرها في مشاركة المرأة ارتباطاً بتجربة انتخابات العام 1996.

لذلك، ما إن بدأت النقاشات في منتصف العام 2002 حول قانون الانتخابات العامة، حتى كانت المرأة قد بلورت مطالبها، وشكلت اللجان الخاصة بالحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات، ومارست كذلك عمليات ضغط وتأثير على أصحاب القرار من قيادات تنفيذية وتشريعية وقوى وفصائل ومؤسسات حقوقية أهلية. وبالتوازي مع العمل الفوقي، حازت عملية توعية القاعدة وتثقيفها على أهمية محورية في عمل المنظمات النسوية على اختلاف تخصصاتها وبرامجها، لتهيئة الأجواء المناسبة لطرح المطالب القانونية، وقد تم تجنيد الرأي العام الفلسطيني من خلال المنابر الإعلامية، ونُظمت الندوات واللقاءات الجماهيرية في طول البلاد وعرضها، ورُفعت مذكرات بالمطالب النسوية والمجتمعية للوصول إلى الهدف الذي تمحور حول مطلب إقرار نظام "الكوتا" الانتخابية في القانون بنسبة 20٪ من عدد أعضاء المجلس، كتدبير مؤقت يتم تبنيه في القانون لتصل المرأة بوساطته إلى المجلس التشريعي.
بعد سلسلة من عمليات التجاذب أقرت "الكوتا" في قانون الانتخابات المعدل الذي تبنى النظام المختلط القائم على المزج مناصفة بين القائمة النسبية والدوائر وبواقع(66) مقعداً لكل منهما، وكانت حصة المرأة محسوبة من ضمن القائمة النسبية وبواقع امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى من القوائم، وامرأة ثانية في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك في القوائم. أما قوائم الدوائر الـ (66) فهي لم تتضمن أي شكل من أشكال الحماية أو التمييز الإيجابي، بسبب موقف التيار التقليدي في المجلس التشريعي الذي رأى في التدخل الإيجابي لصالح المرأة مساساً بمصالحه، باعتبارها منافساً في الحلبة الانتخابية.

قانون رقم (5) بشأن انتخابات المجالس والهيئات المحلية وتعديلاته

صدر هذا القانون في العام 1996، ولم يتضمن أي بعد تمييزي ضد المرأة، ولم تجر على أساسه أي انتخابات. وتحت ضغط المطالبة بإجرائها، استجابت قيادة السلطة الوطنية بالإعلان عن إجرائها، بناء على مرسوم صادر عن الرئيس ياسر عرفات في 2004/ 5/ 24، تبعه قرار من مجلسي الوزراء والأمن القومي في بداية أيار 2004. ونص المرسوم على الشروع في إجراء الانتخابات المحلية بشكل متدرج على أربع مراحل، ومطالبة المجلس التشريعي بإنجاز التعديلات المقترحة على قانون الانتخابات المحلية رقم (5)، كما طالب بوقف التعيينات في البلديات.
تبع ذلك صدور مرسوم رئاسي ينص على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وتضم في عضويتها سيدتين.
صدر القانون المعدل في 2004/ 11/ 30، وأقر التدخل الإيجابي بتخصيص مقاعد مضمونة للنساء في عضوية المجالس المحلية، حيث نصت المادة 85 منه على أنه "حيثما ترشحت امرأة يجب ألاّ يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المرشحات"، وبذلك يكون القانون قد خصص للمرأة مقعدين مضمونين في جميع الهيئات التي تترشح فيها النساء.
ووفقاً للقانون المعدَّل جرت انتخابات في مئة وعشرين هيئة محلية في عموم المحافظات الفلسطينية، لكن وعلى إثر نتائج الانتخابات في مرحلتيها الأولى والثانية وما كشفته من ثغرات وسلبيات، أُعيد طرح القانون للتعديل مجدداً.
تبنى التعديل الجديد على القانون النظام الانتخابي النسبي، وعدّل على حصة المرأة بأن جعلها شبيهة بما

أقره لها في قانون الانتخابات العامة، وعلى أساس أن تدرج امرأة واحدة من ضمن الأسماء الخمسة الأولى للقوائم، وامرأة ثانية من الأسماء الخمسة التالية، وامرأة ثالثة في المجالس التي يتعدى عدد أعضائها ثلاثة عشر عضواً، واشترط القانون أن يتم تقديم قائمة الترشيحات وفقاً لهذه القاعدة، ومنها أسماء النساء، تحت طائلة رفض القائمة برمتها إن خلت منهن، وبذلك قرر المُشَرِّع مشاركة النساء المضمونة في قوائم الأحزاب والقوائم الائتلافية في خطوة نوعية غير متوقعة، تستند إلى نتائج الانتخابات في المرحلتين الأولى والثانية.

قراءة لقوانين الانتخابات من الزاوية النسوية

أولاً: قانون الانتخابات العامة

الجدل الذي اتسم في بعض الأحيان بالحدة بين المجلس التشريعي الفلسطيني، من جهة، والقوى السياسية والمجتمعية، من جهة أخرى، ومنها أطراف السلطة ذاتها، هو أمر بديهي ومؤشر صحي. وعلى رغم المداورة والمناورة من المجلس التشريعي، انتهى به الأمر إلى إقرار التعديلات التي كانت الفصائل الوطنية والإسلامية قد اتفقت عليها في حوارات القاهرة، وذلك باعتماد النظام المختلط مناصفة بين نظام الدوائر والنظام النسبي بديلاً للقانون المختلط بنسبة الثلثين، والثلث لصالح نظام الدوائر الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة، والذي رده الرئيس معدِّلاً عليه ضمن صلاحياته الدستورية.

من المفيد الإشارة إلى أن الجدل الذي دار حول النظام الانتخابي الأنسب للمجتمع الفلسطيني في اللحظة الراهنة حمل معه جدلاً خلافياً، أيضاً، حول مشاركة المرأة في الانتخابات وفقاً لنظام "الكوتا" الذي يعطيها فرصاً أوسع للمشاركة مضمونة النتائج في ضوء الواقع الاجتماعي والثقافة الذكورية والتقليدية السائدة التي تعطي أفضلية محسومة النتائج لصالح انتخاب الذكور، وهذا ما ظهر في نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني العام 1996، فقد ترشحت (28) [21] امرأة لم يفز منهن سوى خمس سيدات يتحلين بمواصفات خاصة ميزت كل واحدة منهن، فالقاعدة الشعبية، وإن أقرت واعترفت بدور المرأة القيادي، فإن هذا الاعتراف يبقى في إطار الرمزية ومُقَنّناً في الحدود الديكورية التجميلية، لذلك وبحكم العوائق الموضوعة أمام المشاركة الواسعة للمرأة على أساس الكفاءة والأهلية، فإن التدابير التي من شأنها أن تزيل المعيقات من أمام نساء مهنيات وذوات كفاءة لا يتمتعن بالامتداد العائلي، أو التنظيم الكبير، أو الإمكانات المادية، تصبح تدابير مهمة ومطلوبة ولو بشكل مؤقت، للمساهمة في دفع المجتمع إلى اعتياد رؤية مشاركة المرأة بأعداد غير رمزية في مراكز صنع القرار.

لم يمرّ النص القاضي بالتدخل الإيجابي لصالح المرأة في قانون الانتخابات العامة بسهولة، بل رافقه الكثير من الاستعصاءات والمعوقات من المجلس التشريعي نفسه، الذي لم يتنازل طواعية عن المقاعد المخصصة للنساء حتى وإن كانت غير محددة العدد وفقاً للنص القانوني[22]، فليس سهلاً عليهم التنازل عن المقاعد التي يجلسون عليها، لا سيما أن استطلاعات الرأي العام تشير إلى أن الجمهور بات لا يعطيهم أي أفضلية في الانتخابات، بل إن نسب من سينتخبونهم في تقلص متزايد[23].

لقد جاءت "الكوتا" من النصف الخاص بالقائمة النسبية؛ أي من قوائم الأحزاب أو الائتلاف المستقلة، وكأن المجلس التشريعي قد قال ضمناً للقوى والشخصيات التي تبنت مطالب المرأة [24] "أعطوا المرأة المقاعد من حصصكم". كما أن عدم تخصيصه مقاعد للمرأة في النصف الآخر – الدوائر – لم يكن مصادفة، بل هو قرار مدروس على الأغلب، لأن النواب يرغبون في الترشح مجدداً فيها، وبالتالي لا يريدون من يزاحمهم على تلك المقاعد. وكانت رغبتهم في الأساس أن تجري المنافسة على (88) مقعداً، وهي الصيغة التي جاءت بهم وأفرزتهم في العام 1996، واتجهت نيتهم إلى إعادة إنتاجها عندما أقروا في القراءة الثالثة القانون المختلط

بواقع ثمانية وثمانين مقعداً لصالح الدوائر المتعددة، وأربعة وأربعين مقعداً لصالح القائمة النسبية، إلا أن الرئيس محمود عباس الذي كان قد تعهد للقوى السياسية في "اتفاق القاهرة"[25] الشهير بالعمل جاهداً لإقرار النظام المختلط استخدم صلاحياته الدستورية، وردّ القانون مجدداً للمجلس التشريعي مع التعديل القاضي بإقرار صيغة المختلط مناصفة، وبذلك ارتفعت حصة النساء تلقائياً، وتوافرت فرصة أفضل نسبياً لهن برفع إجمالي عدد المقاعد المخصصة للدائرة النسبية إلى اثني عشر مقعداً على الأقل.

مشكلة المرأة بالتمثيل لم تكن مع الأحزاب والقوى السياسية، ولم تكن هناك خشية من عدم تمثيلها وإشراكها في القوائم، فالأحزاب، وبخاصة الوطنية والديمقراطية، أبدت استعداداً لإفراد "كوتا نسائية"، وأعلنت أنها ستعمل على تضمين النساء بقوائمها إن لم يتم إقرار "الكوتا" في القانون، كما أن عدداً من الأحزاب التزم بمبدأ التدخل الإيجابي ضمن المؤتمرات العامة وفي تشكيل الهيئات الحزبية.

تكمن مشكلة خوض المرأة الانتخابات في الدوائر في عدم وجود إجراءات حمائية تحمي وصولها المضمون إلى الهيئة التشريعية، وهو ما يثير الخشية من عدم وصول الأقليات الأخرى دون إجراءات وتدابير تحميها كما في قانون الانتخابات رقم 13 للعام 1996. صحيح أن المرأة ليست من الأقليات، لكنها بحكم الأقلية، بسبب الإقصاء والتهميش وضعف نفوذها السياسي المستقل، لذلك فقد كان أولى بالمُشَرِّع أن يتدخل لتخصيص مقاعد للمرأة في الدوائر، لأنها ستكون في مواجهة مباشرة مع البنية الفكرية التقليدية المميِّزة، أكثر من مواجهتها تلك البنية وهي مدرجة في القوائم النسبية، لكون المواطن سيكون معنياً بانتخاب القائمة النسبية ببرنامجها وليس المرشح وبرنامجه، ولأنها- أي المرشحة- ستكون في معرض مقارنات غير عادلة خالية من المعايير العلمية والمهنية لقياس الكفاءة والأهلية المناسبة للدور المتوقع.

لذلك، وبالنتيجة، ومع التقدير للإنجاز الذي تحقق لكونه جاء كمحصلة لصراع قوى مجتمعة حول قضية اجتماعية لها تعقيداتها الخاصة، فإن النتيجة العملية المتحققة وفقاً للتدخل القانوني لن تكون أفضل مما لو خاضت المرأة الانتخابات دون "الكوتا" القانونية المقررة عن نصف المقاعد، لأن وصولها مؤكد وحتمي من دونها.

ثانياً: قانون انتخابات المجالس والهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996 وتعديلاته

لم يتضمن القانون رقم (5) بشأن انتخاب المجالس والهيئات المحلية أي بعد تمييزي ضد المرأة، كما أنه لم تتم على أساسه أي انتخابات بسبب سياسة التعيين التي سادت في المجالس والهيئات المحلية، وما إن بدأ الحديث عن اقتراب موعد استحقاقات انتخابية حتى بدأت المطالبات بتعديل القانون الذي تقادمت بعض بنوده.

وأهم التعديلات المطروحة كانت تلك المطالبة بالتدخل الإيجابي لصالح المرأة وتبني نظام "الكوتا"، وبالدرجة الثانية المطالبة بتعديل طريقة انتخاب رئيس المجلس؛ بأن يصبح منتخباً من أعضاء المجلس عوضاً عن انتخابه من المواطنين مباشرة حسب القانون القديم.

النقاش داخل أروقة المجلس التشريعي على خلفية تعديل القانون كان صاخباً، والصخب المفتعل عكس رغبة المجلس في إيصال رسائل حول صعوبة تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المحلية أو استحالته، كإجراء وقائي يوضع أمام من تسول له نفسه المطالبة بالتمييز الإيجابي للمرأة في قانون الانتخابات العامة، الذي يشكل الحجر الأساس بالنسبة لبعض أعضاء المجلس، لذلك احتدمت المعركة بين المجلس التشريعي، من جهة، والحركة النسائية وتحالفاتها، من جهة أخرى.

فقد أقر المجلس في قراءته الأولى في 2004/ 8/ 13 تخصيص مقاعد للمرأة في الهيئات المحلية بواقع 20٪ من عدد أعضاء الهيئة، وما لبث أن ألغى القرار في قراءته الثانية للمشروع في 2004/ 10/ 21. ولدى القراءة الثالثة للقانون في 2004/ 11/ 30 أقر المجلس التعديل الذي نص في المادة 85 منه على أنّه "حيثما ترشحت امرأة يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المرشحات"، أي أن القانون حدد تمثيل المرأة بمقعدين مضمونين في جميع الهيئات التي تترشح فيها المرأة دون أن يشترط أن تترشح المرأة، ودون أن يأخذ باعتباره حجم الهيئة المستهدفة.

مع ذلك، فإن القانون كان إيجابياً بإقراره "الكوتا" لصالح المرأة، وبأنه أنصف النساء وزاد من عزيمتهن في القرى التي تواجه فيها المرأة ظروفاً اجتماعية أكثر تعقيداً وصعوبة، فقد ساعد وجود عضوتين في كل مجلس محلي على ثباتهن في العضوية أكثر من بقاء عضوة واحدة في كل مجلس إذا طُبقت نسبة العشرين في المئة على المجالس ضامرة العضوية. ولكن القرار أجحف بحق المرأة في المدن الكبيرة ذات المجالس الواسعة عندما ساوى بينها وبين المجالس الصغيرة، كما أن القانون سكت عن اشتراط نزول النساء المعترك الانتخابي، لذلك فإن النساء في بعض القرى أحجمن أصلاً عن الترشح بسبب أجواء غير صحية نشأت في تلك الدوائر الست في المرحلتين [26].

جرت انتخابات المرحلتين الأولى والثانية التي شملت 120 دائرة انتخابية في جميع المحافظات، وفُتِح القانون مجدداً للتعديل، فقد أُقِر النظام الانتخابي النسبي، وعُدِّلت "الكوتا" النسائية لتصبح الصيغة الجديدة أن تُدرَج في القوائم امرأة في الأسماء الخمسة الأولى، وامرأة ثانية في الأسماء الخمسة التالية، وثالثة في كل مجلس يتجاوز عدد أعضائه (13) عضواً [27]، واشتُرِط على القوائم أن تدرج النساء فيها تحت طائلة رفض القائمة الخالية من المرشحات[28]. هذا التعديل الأخير الذي ستجرى على أساسه انتخابات المراحل الثالثة والرابعة والخامسة أحدث تعديلاً جوهرياً في بنود القانون، حيث تبنى القائمة النسبية [29] انطلاقاً من نتائج المرحلتين الأولى والثانية للانتخابات، التي وبسبب نظام الأغلبية والأقلية شطبت التعددية السياسية والاجتماعية في عدد من المجالس، وفي بعض المجالس فازت بعض القوائم التي حققت 32٪ من الأصوات، فيما تم هدر 68٪ من الأصوات[30]. وفيما يخص مشاركة المرأة التي مورست عليها الضغوط المختلفة، مما أقصاها عن خوض التجربة في ست دوائر انتخابية، فقد تلافى التعديل هذه الثغرة عندما اشترط القانون على القوائم أن تسعى إلى تضمين النساء وإدراجهن فيها كشرط مسبق لقبول القائمة، كما أنصف القانون الدوائر الكبيرة عندما حدد تمثيل المرأة بـ 20٪ من عدد مقاعد المجلس.

التعديل الذي تمت قراءته في 2005/ 8/ 18 بما حمله من تغيير جوهري جُوبِهَ بردود فعل قوية من قوى عشائرية تقليدية، لأنه حمل معه عوامل التغيير الاجتماعي والديمقراطي، ما يَعني كسر أنماطٍ وسلوكياتٍ مجتمعية عن طريق النصوص القانونية وتطبيقها، وهنا تكمن قيمة وأهمية ما يُولِّده القانون المتقدم فكرياً من تفاعلات تؤثر في البنية الاجتماعية، ليسهم في صناعة التغيير الاجتماعي المنشود.

مراجع الفصل الأول وهوامشه

1-سريدة عبد حسين، تقرير وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس، 2001.

2- إصلاح جاد، وضعية المرأة الفلسطينية، دراسات وتقارير، "مفتاح"، المجلد الأول، ص65.

3- المصدر السابق، ص66.

4- قانون الانتخابات العامة رقم (13) للعام 1995.

5- صفحة الهيئة العامة للاستعلامات الإلكترونية www.sis.gov.ps

6- تقارير نادي الأسير الفلسطيني صفحة نادي الأسير الالكترونية

7-المرأة العربية.. واقع وتطلعات، المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مقررات بكين، الأردن، 1995، ص 384.

8- المرأة العربية.. واقع وتطلعات، مصدر سبق ذكره، ص384.

9-المصدر السابق، ص 384.

10- إحصاءات المجلس الوطني الفلسطيني، كراس الدورة 21، عمان، 1996.

11- المرأة العربية.. واقع وتطلعات، ص 305.

12- المرجع السابق، ص 385.

13- المرجع السابق، ص 395.

14- زياد عثمان، قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين،2003، ص 106.

15- المرجع السابق، ص 106.

16- نفسه، ص 106.

17- نفسه، ص 107.

18- نفسه، ص 107.

19- انظر وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني- الدورة التاسعة عشرة في الجزائر، 1988.

20- انظر المادة (26) من القانون الأساسي المعدل.

21- الديمقراطية في فلسطين، لجنة الانتخابات الفلسطينية ، فلسطين، 1996.

22- انظر قانون الانتخابات العامة المعدل- المادة رقم (5) - "امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة ثانية في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة ثالثة في كل خمسة أسماء تلي ذلك".

23- استطلاع مركز التنمية- جامعة بير زيت، نيسان،2004.

24- الحملة الوطنية لتغيير قانون الانتخابات العامة/ 2005، مذكرة للرأي العام.

25- اجتماع عقد في القاهرة بين الرئيس محمود عباس والأمناء العامين حول التهدئة وقضايا خلافية أخرى في آذار 2005.

26- قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم 10 للعام 2005.

27- المرجع السابق.

28- نفسه.

29- نفسه.

30- اللجنة العليا للانتخابات المحلية، نتائج الاقتراع.

الفصل الثاني:
انتخابات المجالس المحلية في المرحلتين الأولى والثانية

مدخل عام

تقييم تجربة تعيين المرأة في الهيئات المحلية

معطيات رقمية حول المجالس المحلية في الضفة وغزة

الكوتا وأهميتها وأثرها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

نتائج انتخابات المرحلتين الأولى والثانية، وقراءتها من منظور نسوي

مدخل عام:

تعود الانتخابات الأخيرة التي شهدتها المجالس المحلية (البلديات) الفلسطينية إلى حوالي ثلاثين عاماً خلت، وبذلك فإن الفلسطينيين الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة فيها، بلغوا سن السابعة والأربعين على الأقل مع بدء المرحلة الأولى للانتخابات، التي بدأت في كانون الثاني 2004. وقد شهدت المناطق المحتلة انتخابات بلدية مرتين فقط: في العامين 1972 و1976 على التوالي[1]، وكانت الانتخابات فيهما جزئية ومنقوصة، وفي ظل أجواء تتنافى مع شروط الديمقراطية ومتطلباتها.

يعد قرار السلطة الوطنية المتخذ في 10/5/2004 بإجراء الانتخابات المحلية انعطافة ديمقراطية هي الأولى من نوعها منذ انتخابات العام 1976، في ذلك الحين مارست المرأة حقها في الانتخابات دون الترشّح، معتبرة المعركة الانتخابية، في أجزاء منها، معركة مع الاحتلال، وإسناداً للقوائم الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير.

وبغض النظر عن الدوافع الوطنية خلف قرار المرأة آنذاك، فإنه عملياً شكّل استثناء لها من المجالس المحلية، والمفارقة هنا أن المرأة مارست حقها في الانتخاب والترشح لأول مرة، بموجب الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 627[2] للعام 1975، بعد أن حرمها قانون البلديات الأردني للعام 1950 الساري المفعول في الضفة الغربية من هذا الحق، كما حرمتها القوانين المصرية السارية في غزة من هذا الحق أيضاً، ولم تكن "الهبة" الإسرائيلية من أجل مصلحة الفلسطينيات، بل لاعتقاد المحتلين أن المرأة ستدلي بصوتها لصالح القوى التقليدية المحافظة، فكانت مفاجأتهم كبيرة عندما صوتت المرأة لصالح قوى التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي كإحدى القوى الثورية المنحازة إلى القوى السياسية والمنخرطة في هياكلها.

الموقف الذي اتخذته المرأة آنذاك بإلغاء طموحها السياسي أو طيّه للصالح العام فوّت عليها فرصة مهمة ومفيدة على صعيد قضية المرأة، كانت ستلقي بظلال إيجابية مستقبلاً على صعيد تثبيت حقها وتعويد المجتمع على رؤية النساء في مواقع صنع القرار، لا سيما أن المرأة في تلك الآونة كانت تقف على أعتاب زخم ومد جماهيريين تبلورا بتأسيس الأطر النسوية الجماهيرية التي ترفع لواء التحرر الوطني والاجتماعي.

تجربة المرأة في هيئات الحكم المحلي عبر سياسة التعيين

أصدر وزير الحكم المحلي د. صائب عريقات في العام 1998 تعميماً يقضي بتعيين امرأة واحدة على الأقل في جميع المجالس المحلية والبلدية. التعميم لم تكن صيغته ملزمة، وتم التعامل معه بمزاجية من رؤساء المجالس وأعضائها في أكثرية المواقع، وأقلية فقط قامت بالاستجابة والتنفيذ، وبعضها فعل ذلك على مضض، وفي المحصلة تم تعيين (61)[3] سيدة من أصل 3739 عضواً معيناً، وبما لا يتجاوز نسبة (1.6٪)، كلها في الضفة الغربية، لأن بلديات غزة لم تستجب إلى التعميم.

وعلى الرغم من الاستجابة الضعيفة لتعميم وزير الحكم المحلي، فإن سبع عضوات قدمن استقالاتهن من المجالس، بسبب طريقة التعامل معهن، والمتمثلة بتغييب دورهن و/ أو إعاقتهن عن القيام بدورهن المطلوب، لمواقف سلبية إزاء المرأة ومشاركتها في إطار المنطق الذكوري الذي يعتبر العمل في المجالس البلدية والقروية حكراً على الرجال دون النساء.

جهاد الطل وهدى قيسية تم تعيينهما في مجلس بلدي الظاهرية في محافظة الخليل، وقدمتا استقالتهما الثانية والأخيرة في العام 2003، بسبب "تجاوزات رئيس المجلس، وعدم الاستماع إلى رأيي ورأي زميلتي في الاجتماعات، مما كان يضطرنا أحياناً إلى رفع وتيرة أصواتنا"، كما أفادت عضو المجلس جهاد الطل[4]. وكانت العضوتان قد قدمتا استقالة أولى تهديدية، واشتكتا لوزارة الحكم المحلي دون جدوى، وأحياناً تمت استقالة عضوات بسبب حجب المعلومات والمهمات عنهن وعدم معرفة العضوات بطبيعة الأعمال المنوطة بهن، واقتصارها على بعض التكليفات الاحتفالية.

الأسباب الرئيسة لعدم ثبات العضوات وعدم متابعة تطبيق تعميم وزير الحكم المحلي يعود إلى الآلية المتبعة في فرز العضوات، حيث، وحسب بحث أجرته السيدة فاطمة ردايدة، مديرة وحدة شؤون المرأة في وزارة الحكم المحلي[5]، تبين أن نسبة المرشحات من المؤسسات النسوية أقل من نسبة المرشحات عن طريق أعضاء المجالس، أو الأحزاب السياسية. وعليه، فإن المؤسسة النسوية بكل أشكالها وألوانها لم تتعامل مع التعيينات على أنها مكسب للمرأة، بل اتخذت مواقف سياسية من سياسة التعيين انعكست سلباً على المرأة، فلم تدعم النساء المعينات في المجالس المحلية، ولم تقم بأي جهد لاستكمال التعيين، بل انصب دورها على توجيه النقد اللاذع للمشاركات بعضوية المجالس، بحجة رفض سياسة التعيين[6].

وفي إطار البحث ذاته، أبدى 72٪ من النساء المستطلعات عدم تخوفهن من الانتخابات، بل إن تجربة العمل في المجالس أعطتهن ثقة أكبر بأنفسهن، انعكست على أدائهن وقدرتهن على اتخاذ القرارات الصائبة بعد وصولهن إلى العضوية عن طريق الانتخابات، وهذا ما لمسته السيدة عفاف شطارة، العضو المعينة في بلدية عزون، والتي حققت نجاحاً ساحقاً في انتخابات المرحلة الأولى للمجالس البلدية، بحصولها على المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات حيث قالت: "إن تجربتي في المشاركة بمجلس عزون المعيَّن قد خدمتني كثيراً، حيث تمكنت من معرفة مهمّات المجلس، وطرق عمله وآلياته واجتماعاته، وأصبحت أمتلك مخزوناً كبيراً من الخبرة في عملي بالمجلس الجديد المنتخب، بفضلها أصبح بمقدوري الإدلاء برأيي بكل الأمور التي خبرتها".[7]

ومن خلال البحث آنف الذكر، وفي إطار تشخيص أداء عضوات الهيئات المحلية المعينات وتجاربهن، أفادت 22٪ منهن بأنهن على معرفة تامة بطبيعة الدور المنوط بهن، و44٪ منهن قيَّمن معرفتهن بالمتوسطة، والبقية قيّمْنها بأنها بسيطة أو لا يوجد لديهن أي فكرة. وإن دل هذا على شيء، فهو يدل بالدرجة الأولى على ارتجالية التعيين، وعدم التدقيق الجيّد لجهة حسن الاختيار. كما يدل على أن التجربة لم تحتكم للمعايير ذاتها، فقد أتيحت فرص لبعض العضوات للمشاركة في دورات تأهيلية وتدريبية في مجال عمل المجالس، فيما حرم بعضهنّ الآخر. والعضوات اللواتي التحقن بدورات تأهيل ارتفعت قدراتهن بشكل ملموس انعكس بمشاركة فاعلة في إدارة المجالس، وأمدهن بعزيمة شجعتهن على خوض تجربة الانتخابات بثقة أكبر، كما تقول السيدة "عبلة عواد"[8]، نائب رئيس مجلس بلدي طولكرم المعينة، والتي ستخوض تجربة الترشُّح لعضوية المجلس البلدي مجدداً. أما النساء اللواتي لم تُتَح لهن فرص الحصول على التأهيل اللازم خلال فترة تعيينهن، فقد خرجن بانطباعات سلبية عن التجربة.

إن ما يسند الحكم القاضي باعتبار تجربة التعيين إيجابية كونها ساعدت المرأة ودفعتها إلى حسم خياراتها باتجاه خوض الانتخابات، لتعود إلى موقعها الذي شغلته بالتعيين عن طريق الانتخاب. فقد ترشح في المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات عدد واسع من المعينات، مع الأخذ بالاعتبار أن التعيينات جاءت أكثريتها في المدن المؤجلة انتخاباتها إلى المرحلة الرابعة. ومن بين المعينات اللواتي خضن غمار الانتخابات في المرحلتين الأولى والثانية عفاف شطارة من عزون، وإيمان دراغمة من طوباس، وفاطمة سحويل وإقبال جبري من بني زيد الشرقية، وروض العاص من الدوحة، وحمدة الدريدي من بيت ليد، وإنعام جبعيتي من كفر اللبد، ووفاء غزاونة من الرام، وجميعهن نجحن نجاحاً متميزاً.

ما يؤكد أن تجربة التعيين ساهمت في صقل طموح المعيَّنات أن النساء يرغبن في تلقي دورات إدارة حملات انتخابية، وإعداد المشاريع، وهذا يشير بشكل واضح إلى الرغبة في خوض تجربة الانتخابات، وإلى رغبتهن في تمكين أنفسهن على أحسن وجه. لكنّ رغبة النساء عضوات المجالس في الالتحاق بدورات التأهيل والتدريب اصطدمت برغبة أخرى مغايرة تعمد إلى تغييبهن، فقد أفادت نصف المبحوثات[9]– وهذه نسبة عالية– أنهن لا يعرفن عن الدورات التي تعقد لأعضاء المجالس، وهذا يدل على انعدام التوازن في التأهيل والتدريب والتطوير بين الرجال والنساء من أعضاء المجالس، ويعكس أيضاً التمييز المفاهيمي وعدم انتداب العضوات على قدم المساواة، ما يدل على عدم التعامل مع عضوية النساء على أساس كونها كاملة ومتكافئة مع عضوية الرجال.

ممارسات أعضاء المجلس وأثرها في أداء المرأة في فترة التعيين، التي استمرت حوالي ست سنوات، لم تدفع النساء إلى المغادرة أو مقاطعة أعمال المجالس، أو الغياب عن الاجتماعات، والاستقالات الطفيفة التي أشير إليها سابقاً بسبب هذه الممارسات، ومَثَلُها النموذجي السيدة "عطاف مشارقة"[10]، التي استقالت من بلدية السموع بسبب الطريقة الأبوية لتعامل أعضاء المجلس معها، تؤكد السلوك التمييزي تجاه العضوات النابع من تأثيرات الثقافة التقليدية والنظرة للمرأة من موقع تقسيم العمل بين الرجال والنساء.

إن تقييم تجربة المجالس المحلية المعينة لم يستكمل بعد، لا من قبل وزارة الحكم المحلي ولا من قبل المجالس المعينة أيضاً، والمدقق في أوضاع الهيئات المحلية يجد أن الكثير من المجالس شهدت استقالات جماعية قبل الانتخابات، إما احتجاجاً وتذمراً من أوضاعها، أو لعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات المجتمع المحلي. عدد آخر من الهيئات قدم بعض أعضائها استقالات فردية، وبعض المجالس كان يديرها رئيسها من دون بقية الأعضاء الذين لم يلجأوا إلى ترسيم استقالاتهم. إنّ هذا الوضع الإشكالي يشير بوضوح شديد إلى مظاهر الأزمة التي طبعت سياسة التعيين، وبخاصّة لتحوّلها من إجراء مؤقت إلى حالة دائمة، إضافة إلى أسباب عامة تتعلق بالأزمات السياسية والمجتمعية المتنوعة التي يعيشها الفلسطينيون، وأخيراً لعدم متابعة الوزارة المختصة جميع مشاكل الهيئات العالقة وحلها.

وفيما يمس عضوية المرأة غير المستكملة في التعيين، يعود الخلل الرئيس إلى وزارة الحكم المحلي التي لم تتابع تنفيذ تعميمها استسلاماً للاستعصاءات التي واجهت تعيين النساء بشكل عام، ولو استكمل تطبيق توجه الوزارة لكان قد تعين أكثر من خمسمئة عضوة في حوالي خمسمئة هيئة محلية، منها لجان المشاريع، الأمر الذي سيساعد في كسر أنماط مفاهيم تقليدية حول مشاركة المرأة في بناء البيئة المحلية وتطويرها.

أما رأي أهل البيت في وزارة الحكم المحلي حول عضوية المرأة عن طريق التعيين، فتقول السيدة فاطمة ردايدة، مديرة وحدة شؤون المرأة بالوزارة: "إن تعميم وزير الحكم المحلي بإضافة المرأة لعضوية الهيئات قضى بأن لا يؤثر على عدد الأعضاء السابقين، وهو لم يُلزم المجالس أيضاً، وكان بحاجة إلى عمل دؤوب مع كل هيئة على حدة، وقد أوكلت المهمة لبرنامج المرأة في وزارة الحكم المحلي التي لم تتوفر لها الإمكانات والطاقة اللازمتين للقيام بهذه المهمة المعقدة، ومع ذلك بذلنا جهوداً حثيثة أثمرت تارة، وخابت تارة أخرى، ومع اندلاع الانتفاضة توقفت الجهود مع بروز أولويات جديدة".[11]

أما عن العضوات المعينات فتقول السيدة ردايدة: "إن عدداً من العضوات المعينات كان وجودهن في المجلس وجوداً رسمياً، وأحياناً أضيف دون علمهن أو استشارتهن، إلا أن بعض العضوات، وهن الأكثرية، كن فاعلات ومسؤولات، وتمكنّ من إثبات أهمية وجودهن".[12]

بالخلاصة يمكن القول إن النتائج المتحققة عموماً على صعيد عضوية المرأة بالتعيين إيجابية، لأن أثرها في تغيير المفاهيم التقليدية السائدة بالمعنى النسبي كان ملموساً، فالتجربة بيّنت أن المواقف قد تغيرت إلى الأفضل عندما تبوأت المرأة مناصب مكّنتها من الإشراف والمسؤولية والبقاء على تماس مباشر مع المجتمع بكل فئاته.

وفي المحصلة، فإن تجربة المرأة في المجالس المحلية عبر سياسة التعيين تراوحت بين تجارب إيجابية ومتقدمة في الكثير من البلديات، خدمت فكرة مشاركة المرأة في الانتخابات، وأكدت أهليتها للمهمة، ومهدّت لها الطريق للتقدم، وتجارب سلبية واضحة بترت التجربة وأقصت المرأة.

معطيات وأرقام حول المجالس المحلية في الضفة والقطاع

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتأسيس وزارة الحكم المحلي العام 1994، حيث تولت مهمة تطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي، ولمواجهة الواقع الصعب الذي تسلّمته من سلطات الاحتلال وتلبية الاحتياجات الكثيرة تسلّمت (29) بلدية و(81) مجلساً قروياً، أما بقية الوحدات المحلية الأخرى، والتي يزيد عددها على (500) وحدة محلية، فلم يكن فيها طيلة الوقت أي هيئة محلية[13].

بعد العام 1994، تم استحداث عدد كبير من البلديات، حتى أصبح عددها في مطلع العام 2004 (129) بلدية، منها أمانة القدس، و(9) مجالس محلية في محافظة القدس، واثنان في محافظة بيت لحم، و(239) مجلساً قروياً، و(141) لجنة مشاريع، ليكون مجموعها (509) هيئات حكم محلي[14]. والمعيار الذي على أساسه حُدِّد تصنيف الهيئة المحلية هو عدد السكان، فالدوائر التي تجاوز عدد سكانها خمسة آلاف نسمة تعد مجالس بلدية، أما الهيئات التي يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة فتعد مجالس قروية، وكل تجمع سكاني لا يتجاوز سكانه خمسمئة نسمة يعد لجنة مشاريع.

جدول يبين عدد البلديات والمجالس القروية ولجان المشاريع في الضفة وقطاع غزة

ملخص لمجموع البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين					
المحافظة	بلدية	مجلس قروي	لجنة مشاريع	مجموع هيئات الحكم المحلي	مخيم
جنين	12	26	40	78	١
طوباس	3	5	9	17	١
طولكرم	11	12	12	35	٢
قلقيلية	5	12	17	34	–
نابلس	9	50	1	60	٣
سلفيت	9	10	0	19	٠
رام الله والبيرة	15	53	2	70	٥
أريحا	3	5	1	9	٢
القدس	10	18	1	9	٢
بيت لحم	10	21	8	39	٣
الخليل	17	27	50	94	٢
المجموع/ الضفة	104	239	141	484	٢١
المحافظة	بلدية	مجلس قروي	لجنة مشاريع	مجموع هيئات الحكم المحلي	مخيم
شمال غزة	4	0	0	4	١
غزة	4	0	0	4	١
دير البلح	7	0	0	7	٤
خان يونس	7	0	0	7	١
رفح	3	0	0	3	٢
العدد/ غزة	25	0	0	25	٩
المجموع الكلي	129	239	141	509	٣٠

"الكوتا".. أهميتها وتأثيرها في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

تمحورت النقاشات بين المؤيدين والمعارضين "للكوتا"، سواء في المجلس التشريعي أو في المجتمع، حول مسألتين رئيستين:

1- **المسألة الأولى:** إن قرار مبدأ تخصيص مقاعد للمرأة "الكوتا" يناقض مبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليها في القانون الأساسي ومشروع الدستور.

2- **المسألة الثانية:** إن المشاركة السياسية للمرأة يجب أن تمر عبر نوافذ أخرى غير "الكوتا"، لأن المرأة ليست أقلية، وهي أكبر من أن تحجَّم في التمثيل المحدد سلفاً، فيما لديها الفرصة للمشاركة والصمود عبر المنافسة الحرة، كما أن "الكوتا" تُلحق الظلم بالرجال، وقد تأتي بنساء غير ذوات كفاية، علاوة على أنها ستفتح شهية قطاعات أخرى للمطالبة بالمكسب ذاته، وأنها، أيضاً، تتعارض مع الديمقراطية، ويجب تنظيم استفتاء شعبي ليقول الشعب كلمته بخصوصها.

ينطلق التيار المانع لمبدأ التمييز الإيجابي من اعتبارات عدة ومتباينة، وهو لا يقتصر على الاتجاه المعارض لحقوق المرأة ومساواتها من منطلق فكري عقدي، بل يتقاطع مع فئات أخرى في قواعد التنظيمات السياسية والوطنية المتأثرة بالموروث الاجتماعي والثقافي التقليدي الأبوي وبنيته الفكرية، والتي تنكر أحقية وجود المرأة في العمل العام، لذلك فهي تسعى إلى تهميش دور المرأة السياسي وتبخيس دورها الاقتصادي.

اتجاه آخر من المجلس التشريعي عارض "الكوتا"، وصوَّت لصالح شطبها من قانون الانتخابات المحلية، لأسباب تتعلق بمصالحه، فقد خاض هؤلاء معركة "الكوتا" توطئة وتمهيداً لشطبها من قانون الانتخابات العامة، وهو بيت القصيد بالنسبة لهم. ويقف مع المعارضين تيار من المؤيدين لحقوق المرأة على قدم المساواة الكاملة، وبما يحقق نصف المقاعد على جميع الأصعدة والمستويات، وهؤلاء بقصد أو بغير قصد خدموا توجهات الاتجاه المحافظ ومواقفه، لأنهم تعاملوا مع "الكوتا" بشيء من الشكلانية.

نظرة على وضع المرأة في ضوء "الكوتا"

السؤال الذي ينشأ هنا: هل أثّر وضع "الكوتا" موضع التطبيق في المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات مجالس الحكم المحلي إيجابياً في المشاركة النسائية؟

لا شك أن المؤيدين لـ "الكوتا" في فلسطين من الرجال والنساء لم يَدُر بذهنهم ولم يسعوا لأن تكون آلية أبدية، لأن المجتمع الفلسطيني ليس مغلقاً أمام إقراره مستقبلاً بالمساواة الكاملة للمرأة في الواجبات والحقوق من دون تدابير وقائية. بالإضافة إلى أن تطبيق "الكوتا" قابل للتقييم في مدى ما حققته من انعكاس إيجابي على تقدم المرأة ومساواتها، ثم هل أثرت في مستوى مشاركتها ودرجتها؟ وهل كانت "الكوتا" البوابة المناسبة لإدماج المرأة، وتالياً زيادة تقبل المجتمع للمرأة لدى وصولها إلى مراكز صنع القرار؟

بالرجوع إلى معطيات اللجنة العليا للانتخابات المحلية يتضح أنه قد ترشحت (51) امرأة قبل إقرار "الكوتا" في 30/11/2004 [15] في (26) مجلساً محلياً في الضفة الفلسطينية للمرحلة الأولى من الانتخابات التي جرت في 23/12/2004، والتي تأخرت عملية إجرائها في 10 دوائر في غزة بسبب الاجتياح الإسرائيلي لبعض المناطق المزمع إجراء الانتخابات فيها.

ارتفع عدد المرشحات إلى 150 [16]مرشحة بعد صدور قرار بتبني نظام الحصة النسائية في القانون، وقامت إحدى عشرة سيدة بسحب طلبات ترشحهن فيما بعد لأسبابٍ وحسابات اخرى، ليثبت الرقم على 139 [17] مرشحة في الضفة الفلسطينية. أما في دوائر غزة العشر فقد ترشح 65 [18]امرأة وكانت قد ترشحت بداية (82) [19] امرأة، هذا الارتفاع في عدد المرشحات، خصوصاً في دوائر الضفة، يشير إلى أن إقرار "الكوتا"شجع النساء على الترشح، ودفعهن وشد من أزرهن، وهن أكثر ثقة وثباتاً من قرارهن وفرص نجاحهن.

لقد دفع القرار المتخذ بإفراد حصص مضمونة للمرأة في مقاعد المجالس المحلية حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وإطارها النسوي إلى فتح النقاش مجدداً حول مشاركة وترشح نساء من الإطار النسوي للحركة أو من المحسوبات عليه، حيث أعلنت الحركة في عدة مناسبات ومن على منابر إعلامية مختلفة تحفظها إزاء مشاركة المرأة في الانتخابات، وقد عمدت إلى إعلان موقفها من هذا المبدأ في المذكرة التي رفعتها الحركة إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى المجلس التشريعي، مع جملة من المواقف والمطالب، كما أن الإطار النسوي التابع للحركة "رابطة المرأة الإسلامية الفلسطينية" أعلن موقفه المانع لـ "الكوتا" ببيان جماهيري نشر على شكل إعلان في الصحف الرسمية يزعم أن "الكوتا" تناقض القانون الأساسي وتظلم الرجال.

إن إعادة نقاش حركة "حماس" قرارها يعد تراجعاً عما أعلنته سابقاً، كما أن دفعها لترشح النساء في معظم الدوائر، حتى وإن كان تكتيكاً انتخابياً، هدفه الاستخدام والتوظيف السياسيان، إلا أنه سيؤدي وبشكل تراكمي إلى دفع النساء إلى تغيير النظرة الإلحاقية لذاتهن ولأدوارهن.

بالخلاصة: شكلت الانتخابات المحلية حدثاً فلسطينياً مهماً، فهي الانتخابات الأولى منذ العام 1967 التي عبرت عن قرار فلسطيني خالص، والأهم أنها من معالم النظام السياسي الفلسطيني القادم المتشكل على أساس الانتخابات الديمقراطية الحرة، بديلاً لسياسة التعيينات التي ملّها الشعب باعتبارها تحدياً لإرادته في اختياره ممثليه.

لقد تميزت مرحلة نقاش القوانين الانتخابية ومرحلة الدعاية الانتخابية وجميع الإجراءات والفعاليات المنظمة لعملية الانتخابات بسمات مميزة، فالنقاش والجدل اللذان دارا في المجتمع حول القوانين الانتخابية لقراءة مواطن قوتها وضعفها على صعيد تكريس الديمقراطية والتعددية، وقراءة نتائج الانتخابات وما خلقته من اصطفافات وتحالفات، وكذلك قراءة الخارطة السياسية لقوى المجتمع النافذة، كل هذا وما يتطلبه من تعميق للوعي والتمحيص ساهم في نشوء نهضة معرفية وثقافية معممة على الجمهور بعامة، وعلى المرأة بشكل خاص ومحدد؛ لأنها وبفعل طرحها لقضية المرأة ومشاركتها من البوابة الانتخابية جعلت المواطن يُعنى بالتفكير بالقضية من زوايا مختلفة، ومنها حسمه لمواقفه المبدئية من قضية المرأة، وسواء أكان مؤيداً أم معارضاً فلا مناص ولا مهرب من طرح القضية من بابها الواسع، لأنها، وهذا الأهم، ارتبطت مع الواقع السياسي في المجتمع الفلسطيني.

إن تكريس مبدأ تخصيص مقاعد للمرأة في قوانين الانتخابات سيحفز المرأة والمجتمع على ترسيم هذا المكسب، ومن باب أولى في الأحزاب السياسية والاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية وصولاً إلى مراكز تنفيذية محددة. فالتغيير يجب ألاّ يكون انتقائياً ومزاجياً يطال جوانب ولا يطال أخرى، بل يجب أن يكون شاملاً ومستنداً إلى منهج ورؤية واضحين ومحددين كي يكتسي مضمون التغيير الاستراتيجي.

التسجيل للانتخابات المحلية

فور الإعلان عن إجراء الانتخابات، بادرت لجنة الانتخابات المركزية إلى فتح مراكز للتسجيل في جميع القرى والمدن والمخيمات، وأعلنت فتح أبواب مراكزها أمام الراغبين في التسجيل في الفترة ما بين / 9/ 4 2004 – 2004/ 10/ 13، ومن ثم قامت بتمديد فترة التسجيل حتى يوم 2004/ 12/ 1. ومع إغلاق المراكز كان قد سجل حسب معطيات اللجنة المركزية للانتخابات (1092299) [20] مواطناً ومواطنة، وكانت نسبة المسجلين من الذكور 53.5٪ بواقع (507870)[21] مواطناً، أما الإناث فقد بلغت نسبة تسجيلهن 46.5٪ بواقع (507527) [22] مواطنة ممن بلغن سن الثامنة عشرة.

وقد بلغت نسبة المسجلات الإناث من الفئة العمرية من 30–18 عاماً 43.58٪ [23] من إجمالي المسجلات، ونسبة المسجلات من الفئة العمرية من 40–31 عاماً بلغت 23.22٪[24] من المسجلات، وبلغت نسبة المسجلات من الفئة العمرية من (60–41 سنة) 24.62٪ من المسجلات، وبلغت نسبة المسجلات من البالغين 61 سنة فما فوق 8.58٪[25]. وقد وفرت لجنة الانتخابات المركزية المكلفة بالتسجيل للانتخابات العامة التشريعية والرئاسية، وكذلك للانتخابات المحلية تسهيلات جمة للتسجيل، منها تسهيلات التسجيل عن بُعد لمن لا يقيمون في أماكن سكنهم بشكل مؤقت على أن يقترعوا في دوائرهم، كما افتتحت مراكز للتسجيل في كل الأماكن، ونظمت حملة دعائية كبيرة.

وقد نشب خلاف بين القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مع المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن قرر الأخير اعتماد السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي، وقد وُصف القرار بأنه خاطئ ومتسرع، وبأنه سيحدث آثاراً سلبية على مجريات الانتخابات ونتائجها، وتحديداً الرئاسية، كما انتقدته لجنة الانتخابات المركزية مع إعلانها الالتزام به.

اعتماد السجل الانتخابي المُعَدّ من اللجنة المركزية للانتخابات كان سيجنب الانتخابات السلبيات والتعقيدات التي رافقت إجراءات استخدام السجل المدني. فالسجل المدني سجل قديم ويعتمد التسجيل اليدوي حتى 1982[26]، وعلى كل حال فالمواقف الناقدة لاعتماد السجل المدني لم تقتصر على مواقف القوى والمؤسسات الأهلية فحسب، بل إن لجنة الانتخابات المركزية اعتبرته غير صالح لأن يكون سجلاً انتخابياً وطالبت بعدم تبنيه، وأثبتت مجريات انتخابات الرئاسة صحة ما ذهب إليه جميع المنتقدين، بل إن اعتماده ألقى بظلال من الشك حول نزاهة الانتخابات، وأحدث إرباكاً وتشويشاً على سيرها، ولم تخدم فكرة اعتماده أصحابها، لأن نسبة الذين اقترعوا على أساس السجل المدني كانت 11.27٪[27] من عدد الناخبين، فيما بلغت نسبة المقترعين حسب السجل الانتخابي 66.54٪ [28] من إجمالي الناخبين. أما بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية فقد انتخب 21.59٪[29] من المسجلين في السجل المدني في الدوائر التي جرت فيها انتخابات المرحلة الأولى في الضفة الغربية، و30٪ [30] من المسجلين في قطاع غزة للمرحلة ذاتها.

ترشُّح.. انسحاب.. نتائج

لم ترهن المرأة الفلسطينية ترشُّحها بانتظار مصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني على قانون انتخاب الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1995، القاضي بتخصيص مقاعد مضمونة للمرأة بواقع 20٪ من عضوية المجلس – كما طالبت الحركة النسائية ومؤسسات المجتمع المدني–، بدليل تقدم (51) [31] امرأة بطلبات ترشُّح في (26) مجلساً في الضفة الغربية، وهي المجالس المحددة من وزارة الحكم المحلي لإجراء انتخابات المرحلة الأولى.

بعد إقرار "الكوتا" في 2004/ 11/ 30 بواقع عضوتين في كل دائرة تترشح فيها المرأة، قامت اللجنة العليا بالتمديد لمدة ثمان وأربعين ساعة، لإعطاء النساء الراغبات في الترشُّح فرصة للتقدم بطلباتهن إلى مراكز التسجيل، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المرشحات في عموم دوائر الضفة إلى مئة وخمسين [32]مرشحة. أما في

دوائر قطاع غزة العشر، فقد ترشحت اثنتان وثمانون امرأة، وقامت إحدى عشرة [33] مرشحة في الضفة وأربع عشرة مرشحة في غزة [34] بسحب ترشُّحهن، ليَثبُت الرقم على (207) [35] مرشحات في الدوائر الست والثلاثين المحددة في المرحلة الأولى من الانتخابات.

أما في المرحلة الثانية من الانتخابات، فقد تقرر إجراء انتخابات في (84) [36] دائرة انتخابية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، منها ثماني دوائر في قطاع غزة والباقية في الضفة، ترشحت (397) [37] امرأة، منهن ثلاثمئة وثمانٍ وثلاثون في دوائر الضفة الغربية، وتسع وخمسون امرأة في دوائر قطاع غزة، بعد أن انسحبت (42) [38] امرأة من الترشيح، منهنّ ست وثلاثون امرأة في الضفة، في حين أحجمت النساء عن الترشُّح في ست دوائر انتخابية في كلتا المرحلتين؛ حيث لم تتقدم أي مرشحة في دائرة العوجا من محافظة أريحا في المرحلة الأولى للانتخابات[39]، أما الدوائر الخمس المتبقية فهي: دائرتا نوبا والريحية من محافظة الخليل، وكفر دان من محافظة جنين، ومخماس من محافظة القدس، والمغير من محافظة رام الله والبيرة[40]، وجميعها من دوائر الضفة الغربية.

ومن الجدير ذكره أن دوائر مخماس والمغير ونوبا لم تترشح فيها أي امرأة خلال الفترة المحددة لتقديم طلبات الترشُّح، أما في دائرتي الريحية وكفر دان، فقد ترشحت ثماني نساء انسحبن فيما بعد.

منع النساء من الترشح أو انسحابهن، سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر، مسألة تستحق عناء البحث والتدقيق لتحديد التخوم بين قرار طوعي وقرار إجباري، ولا شك أن سحب المرشحات الست في دائرة يعبد بمحافظة جنين كان من أبرز مظاهر قمع المرأة ومنعها من ممارسة حقها الطبيعي، ففي سابقة مثيرة أقدم الرجال من عائلات المرشحات الست على اقتحام مركز اللجنة العليا للانتخابات، وقاموا بسحب طلبات النساء المرشحات من عائلاتهم وتمزيقها في اليوم الأخير لموعد سحب طلبات الترشح، وكانت العائلات في دائرة يعبد قد اتفقت فيما بينها على سحب مرشحاتها دون استشارتهن أو إشراكهن في القرار، المرشحات اللواتي ووجهن بـ "فيتو عائلي" التزمن الصمت بسبب التهديد وتحاشياً للمشاكل العائلية، إلا أن المرشحة السابعة "ميسون بدارنة"، التي تعمل معلمة في مدرسة يعبد الإعدادية، رفضت الاستجابة لضغوط العائلة والانسحاب أسوة ببقية المرشحات، ودَعَمها في الموقف زوجها وابنها، إضافة إلى التنظيم السياسي المنتمية له، على الرغم من تهديد العائلة للزوج بالنبذ والمقاطعة، فكان أن فازت بالتزكية.

القضية الشبيهة بقضية يعبد هي قضية مرشحات "رمون" في محافظة رام الله والبيرة، حيث ترشحت فيها أربع نساء سرعان ما انسحبن تحت وقع ضغط الجو العام في البلدة الرافض لترشيح المرأة ولعضويتها في المجلس، ما أدى إلى انسحاب ثلاث منهن وبقاء المرشحة الرابعة وهي "منى ثبتة"، وهي مرشحة مستقلة وصلت في دراستها إلى المرحلة الإعدادية وتعمل في مركز للتجميل، ويعود سبب عدم استقالتها إلى وجودها خارج الضفة في فترة ممارسة الضغوط لسحب المرشحات، وقد بقيت في الخارج أيضاً طيلة فترة الدعاية الانتخابية، وفي يوم الاقتراع، وقد أعلن فوزها بالتزكية لعضوية المجلس، لم تتمكن من حضور أي من اجتماعاته بسبب الموقف العام الرافض لمشاركة المرأة في الاجتماعات.

وكذلك كان الحال في دائرة كفر دان في محافظة جنين، حيث ترشحت ست نساء، ومورس عليهن ضغط عائلي لكي يسحبن ترشُّحهن، بحجة أن العائلة لا تمثل من خلال النساء، بل من خلال الرجال تبعاً للعادات والتقاليد، ولم تستطع المرشحات مواجهة الموقف، لأن المواجهة لم تكن مع أفراد من العائلة وإنما مع العائلة بأكملها، لذلك آثرن الالتزام بقرار العائلة وعدم التسبب بمشاكل ستكون نتائجها الحرمان من الميراث والطلاق.

أما مخماس في محافظة القدس، حيث نسبة التعليم الجامعي متدنية في صفوف الفتيات، فمعظمهن يصلن إلى المرحلة الثانوية فقط، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات، ومعروف أن شبابها يهاجرون

للعمل في أمريكا، كما أن البلدة تعاني إجمالاً من شح وجود الجمعيات والمراكز النسوية، في ضوء كل هذه المعطيات يصبح وضع المرأة الاجتماعي مفهوماً وكذلك المناخ العام تجاه المرأة.
كذلك خلت دائرتا الريحية ونوبا في محافظة الخليل من المرشحات، حيث ترشحت امرأتان في الريحية، إلا أنهما اضطرتا إلى سحب طلبات ترشُّحهما، بعد أن مورس عليهما ضغط اجتماعي لإرغامهما على الانسحاب لصالح زوجيهما، وبسبب ضعف المرشحتين وعدم قدرتهما على المواجهة، آثرتا الانسحاب. وهذا أيضاً ما جرى في دائرة نوبا حيث حاولت أكثر من ست سيدات خوض الانتخابات، إلا أن البلدة التي تتحكم بقرارها الطائفة المعروفة باسم الخلوتية منعتهن بفتوى من الترشح باسم العادات والتقاليد، التي لا تحبذ وجود النساء في المجلس.
وقد منعت أي امرأة من خوض الانتخابات في العوجا بمحافظة أريحا في انتخابات المرحلة الأولى، وأحيل السبب إلى العادات والتقاليد التي تعيب على المجتمع مشاركة المرأة في أعمال الرجال ومجالسهم.
اللافت للنظر أن أي امرأة لم تمنع من الترشح للانتخابات في الدوائر الثماني عشرة التي جرت فيها الانتخابات في قطاع غزة، ولم تُمارَس عليهن الضغوط التي مورست على المرشحات في بعض دوائر الضفة، على الرغم من الحكم العام المتعارف عليه بأن الضفة متقدمة على غزة على الصعيد الاجتماعي. وترد إلى الذهن، أيضاً، المفارقة المتمثلة في عدم استجابة هيئات الحكم المحلي في غزة لتعميم وزير الحكم المحلي بخصوص تعيين النساء. ربما يعود تفسيرعدم ممارسة الضغوط على المرشحات إلى عدم اعتراض حركة "حماس" على "الكوتا"النسائية لدى صدورها في القانون، على الرغم من موقفها المتحفظ قبل إقرارها.
لقد قامت الحركة النسائية بجهد من أجل كسر الطوق في المناطق التي مُنعت فيها المرأة من ممارسة حقها في الترشُّح، وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني والوثائق المرجعية المحلية المعترف بها، إلا أن لتدخلها حدوداً لم تستطع تجاوزها، لأسباب ذاتية تتعلق بعدم انتشارها الجغرافي، وبخاصة في بعض القرى الصغيرة، ولأسباب موضوعية مرتبطة بتراجع ثقافة المشاركة لصالح ثقافة أصولية إقصائية. كما يتحمل القانون أيضاً المسؤولية، لأنه لم يشترط ترشُّح المرأة، وبالتالي تركها عرضة لأهواء المتنفذين في المنطقة ومواقفهم، ممن يمارسون التسلط على خيارات النساء ويقمعون طموحاتهن في المشاركة ويتنكرون لحقوقهن. كما أن المسؤولية تطال القوى السياسية التي وقفت متفرجة، ولم تتدخل لوقف الانتهاكات الممارسة ضد المرأة، لأن تلك القوى أضحت محكومة بنظرة تكتيكية ضيقة هي الحسابات الانتخابية.

أصوات المرأة ونتائجها

في المرحلتين الأولى والثانية وصلت (236)[41] امرأة إلى منصب عضو هيئة محلية في عموم الضفة والقطاع، شملت (120)[42] دائرة انتخابية، وقد فازت المرأة بالتنافس الحر في (60) دائرة، منها (54) في الضفة، وست دوائر في غزة، وكان من الممكن أن تحقق النساء المزيد من المقاعد لولا "امتناع" النساء عن الترشُّح في ست دوائر انتخابية في الضفة، وألغيت نتائج الانتخابات في دائرة عطارة بمحافظة رام الله بسبب إحراق بعض الصناديق، ولا تزال بعض النتائج معلقة في ثلاث دوائر في قطاع غزة هي: دائرة رفح والبريج وبيت لاهيا، حيث من المفترض إعادة الانتخاب في (19)[43] محطة انتخابية، وخلالها قد تصل عضوات جدد إلى الهيئات المحلية.
حصلت المرأة على نسبة 14٪ من مجموع الأصوات الكلية للفائزين، أي بواقع(54987)[44] صوتاً هي عدد أصوات الفائزات في الضفة الغربية في المرحلة الأولى من الانتخابات، من إجمالي الأصوات الكلية المشاركة والبالغ عددها (399143) صوتاً[45]، ويجدر ذكر أن (143)[46] مرشحة قد فازت بالتنافس في المرحلتين الانتخابيتين، أي بواقع 54٪ من الناجحات، ما يعني حصولهن على عدد أصوات تفوق أصوات الرجال،

وقد أثار حصول المرأة على أصوات عالية ردود فعل، لا سيما في أوساط التيار المحافظ الذي جدد مواقفه القائلة بأن لا حاجة لأي إجراء أو تدخل قانونيين لصالح المرأة، على اعتبار أنها تستطيع المنافسة والوصول وحدها، مع أن الواقع يؤكد أن الفضل في عدد أصوات المرأة المرتفع يعود إلى وجود نظام "الكوتا" الذي يضمن تمثيل المرأة، وعدم تركها عرضة لنتائج مجهولة متقاذفة بين رياح الجهل والتردد، أو نعرات الإلغاء والإقصاء.

تجدر الإشارة إلى أن الأصوات التنافسية التي حصدتها الناجحات لا يمكن تفسيرها ضمن حكم واحد، بل لكل حالة من الحالات تفسيرها الخاص الذي له علاقة معينة بالواقع المحلي المعيش؛ ففي بعض المناطق كانت الأصوات العالية المتحققة للناجحات عملاً مقصوداً لذاته، ناجماً عن تقدير لأدوار من قصدوهن بالتصويت الكثيف بسبب التمايز والكفاءة والخدمة المجتمعية، فقد نالت المرشحةّ فاطمة سحويل أعلى الأصوات في دائرتها تقديراً لدورها السابق في المجتمع كمديرة مدرسة ناجحة على الصعيدين الإداري والتربوي، كما احتلت عفاف شطارة في دائرة عزون المرتبة الثانية بعدد الأصوات، رغبة من المجتمع المحلي في أن تواصل المديرة المميزة المتقاعدة تجربتها الناجحة في التطوير والإدارة وتعكسها على المجلس البلدي.

ومن الممكن، أيضاً، إحالة الأصوات التنافسية للمرأة كانعكاس مباشر لحالة الاستقطاب الانتخابي والتنافس عالي الوتيرة الذي شهدته الانتخابات، كما أن التغيير القانوني الذي جعل الرئيس يُنتخب من المجلس عوضاً عن انتخابه مباشرة من الناخبين قد ساهم في تسابق القوائم على حسم منصب الرئيس وهويته عن طريق ترجيح المقاعد، وكانت المرأة من عوامل حسم المنصب. وفي بعض الدوائر حققت المرأة أصواتاً عالية لاعتقاد المواطن أن الأوراق الانتخابية الخالية من أسماء المرأة غير نظامية ولاغية. ولعب تسييس الانتخابات دوراً في الحصول على الأصوات العالية لبعض المرشحات المنتميات، من خلال التسابق لصب الأصوات من أجل حسم نجاح مرشحات الفصائل، ما أظهر الخريطة السياسية التي أسهمت نتائج الانتخابات في رسم بعض معالمها.

لم تقاطع أي من القوى النسائية أو الفصائل السياسية الانتخابات، وقامت بترشيح أفضل كوادرها ممن يمتلكون فرص النجاح، وكذلك أقبلت المستقلات من كفاءات مهنية أو عاملات في الشأن الاجتماعي أو العلمي على الترشُّح، في إقبال نسائي لم يشهده المجتمع الفلسطيني سابقاً، وبالنتيجة كان الفوز حليف نساء الفصيلين الأكبرين، فقد حسمت حركة "فتح" 42٪ من المقاعد النسائية وأغلبها من دوائر الضفة الغربية، وحققت حركة "حماس" ما يعادل 32٪ من المقاعد المخصصة للمرأة، وجاءت معظمها من دوائر قطاع غزة، وبعد ذلك جاءت العضوات المستقلات بحصولهن على 17٪ من المقاعد، فالإطار النسائي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي حقق 4٪ من المقاعد، فإطار الجبهة الديمقراطية النسائي الذي حصل على 3٪ من المقاعد، وتوزعت باقي المقاعد بواقع 1٪ لحزب الشعب الفلسطيني و"فدا"، أما جبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي فحصلتا على أقل من 1٪.

تؤكد النسب التي حققتها الأطر النسوية، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن الإطار النسوي لحركة "فتح" لا يزال الإطار الأكثر جماهيرية وانتشاراً في المجتمع، يليه في الحجم والجماهيرية الإطار النسوي لحركة "حماس"، الذي لم يكن له حضور يذكر قبل عقد من الزمن على الأقل، وها هو ينمو باطّراد مستفيداً من المأزق الذي تعيشه الأطر النسوية الديمقراطية، بل إنه يتوسع على حسابها، وهذا ما ظهر في انتخابات المرحلتين الانتخابيتين الأولى والثانية.

إن تقييم أداء الحركة النسائية للجهد المبذول للمشاركة في الانتخابات يجب أن ينطلق من خواتم الأمور، عبر فحص نتيجة الانتخابات ونوعية الناجحات. في كل الأحوال وصلت نساء بالانتخاب إلى عضوية المجالس البلدية والقروية في الأماكن التي ترشحت فيها، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو عن أي عضوات

ناجحات يتم الحديث، وما هي القيم والأفكار التي يحملنها ويُجَسِّدنها على صعيد الإيمان بقيم المساواة، وهل من رؤية وآليات عمل محددة لديهن لتجسيد حقوق المرأة، وكيف سيتم تبني قضية إدماجها في المشاريع التنموية؟ إن طرح الاسئلة لا يستهدف فقط التأشير على القصور الحاصل من الحركة النسوية، بل للفت الأنظار نحو حقيقة باتت قائمة؛ وهي أن نسبة لا يستهان بها من النساء الناجحات يحملن قيماً معارضة لمبادئ العدالة والمساواة للمرأة، بل يعملن على الضد منها، بسبب وقوعهن تحت تأثير الثقافة التقليدية والذكورية.

عملياً، فإن الائتلاف الذي تَشَكَّل من أجل تبني تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في هيئات صنع القرار المنتخبة قد انفرط منذ لحظة إقرار "الكوتا"، ولم يستطيع حماية استمراره، ومدّ أسس ائتلافه البرنامجية إلى تبني شعار إيصال كفاءات نسائية من المؤمنات بحقوق المرأة المتكافئة. هناك تخوفات من حرف مبدأ تخصيص المقاعد المضمونة للمرأة عن مساره الصحيح، فبدلاً من مساهمته في دفع عملية التغيير الاجتماعي نحو الأمام، يصبح مدخلاً لتكريس استلاب المرأة، من خلال تخصيص مقاعد مضمونة تشغَّل صورياً من النساء، وتصبح "الكوتا" في خدمة استمرار واقع مشاركة شكلية وتجميلية للمرأة، أو تقليدية ورجعية. لقد وُجدت الأعذار لقصور الحركة النسائية في المرحلة الأُولى للانتخابات، لعدم قدرتها على إعادة تجديد الائتلافَ النسائي وإنتاجه على قاعدة قواسم مشتركة جديدة، لكن انتخابات المرحلة الثانية قد جعلت الأعذار واهية إزاء المبدأ الرئيس الذي ينبغي أن يحتل موقع الأولوية.

حصل الناجحون والناجحات على (399141) [47] صوتاً في المرحلة الأولى للانتخابات، فيما حصل جميع المرشحين على أكثر من مليون صوت، أي أن الناجحين حصلوا على 38٪ من حجم الأصوات الكلي، والباقي البالغ 62٪ من الأصوات قد ذهب هدراً، وعلى صعيد المرأة، أيضاً، هُدرت الأصوات، ما جعل الفائزات في بلدية بيت فوريك يحصلن على 31.5٪ من الأصوات، في حين حصلت باقي المرشحات على 68.5٪ من الأصوات، وفي دائرة بديا بمحافظة سلفيت حصلت الناجحات على 35.85٪ من الأصوات، وفي دائرة الظاهرية حصلت الناجحات على 29.8٪ من الأصوات، وفي بيت حانون حصلت الناجحات على 43٪ من الأصوات، وفي قباطية حصلت الناجحات على 41.57٪ من الأصوات، الأمر الذي يؤكد أن هدر الأصوات هو أحد مساوئ القانون الذي جرت على أساسه الانتخابات في المرحلتين، والذي يؤهل من يحصل على العدد الأعلى من الأصوات للمقعد، وتذهب النِسبة الأعلى من الأصوات سدى دون أن تتمكن إرادة من أدلوا بأصواتهم من التحول إلى مقاعد، وبالتالي أُلغي وأُهدر أكثر من أصوات نصف الناخبين.

التأثير العائلي والعشائري على ترشيح المرأة ونتائجها

أثبتت الانتخابات المحلية في المرحلتين الأولى والثانية أنها غير منفصلة عن بنية المجتمع، فقد تحكمت العائلة إلى حد بعيد بعملية ترشيح أفرادها وتدخلت في سلوكهم الانتخابي، وفي نسج التحالفات القائمة على مصالح العشيرة. وقد قوي النفوذ العائلي في المجتمع الفلسطيني في ظل تراجع نفوذ مؤسسات السلطة ودورها، وتراجع هيبة سيادة القانون، وتراجع دور القوى والأحزاب السياسية، كذلك قوي نفوذ العشيرة وقانونها وقضاؤها على حساب مؤسسة القانون والقضاء؛ لذلك برز دور العشيرة كأحد المحددات والمكونات السياسية والمصلحية في الآونة الأخيرة، وقد أعادت العشيرة الاعتبار لنفسها كسلطة من خلال لجان الإصلاح العشائري وما يُعرف بالقضاء العشائري؛ لذلك لم تكن العشيرة لتغيب عن حدث مهم

كالانتخابات، حيث اعتبرته وجاهة وعزوة لها، وتحصيلاً وتجسيداً لقوة العائلة وضماناً لمصالحها. والغريب في المعادلة أن معظم القوى السياسية قد تأقلمت وتكيفت مع هذا الواقع من موقع الاستفادة منه، فدخلت في الإطار العام في عباءة العشيرة أو خيمتها لتصبغه بالصبغة السياسية، ولتحسن في شكل إخراجه، ولتضع موطئ قدم لها في ما يمكن اعتباره أعلى مستويات القرار المحلي، ولتُجَيِّر القراءة السياسية للنتائج لصالح هيمنتها، سواء أكانت جوهرية أم ثانوية في أعقاب المرحلتين الأولى والثانية، إلاّ أنّ الأمر بدا صعباً في كثير من الأحيان بسبب التداخل بين العشائر والقوى السياسية، الذي ظهر على شكل تنازع بين القوتين الرئيستين "فتح وحماس" على نتائج الانتخابات، وعلى نسبة هيمنة وسيطرة أي منهما على حصيلتها، ولمن تعود مرجعية المجالس المحلية المنتخَبة، في رغبة جارفة من القوتين في تسييس النتائج، وكذلك وبشكل أقل نسبياً نزوع المجتمع الفلسطيني إلى تسييس الأمور، كنتيجة طبيعية للقضية الوطنية.

وعلى الرغم من أن الطابع العام الذي صبغ الانتخابات المحلية كان سياسياً، فإن طبيعة المجالس المحلية ومهماتها واختصاصها وصلاحياتها خدمية بالدرجة الأولى، بعيداً عن العمل السياسي المباشر على رغم إطارها الوطني العام، وهذا يعني أنها تتطلب كفاءات مهنية وفنية من ذوي الاختصاص، فالأعمال المتعلقة بتطوير البنية التحتية وشق شبكات الطرق والخدمات المتنوعة الأخرى لا تحتاج إلى قادة سياسيين، بل تحتاج إلى اختصاصات مهنية تنطلق من مهمات المجالس وصلاحياتها.

إنّ المرأة بسبب موقعها الملحق في جنبات العقلية القبلية، كانت أحد المتضررين من التدخل العشائري، فعدا موقف العشيرة التقليدي حكماً في الاعتراض على ترشيح المرأة، كأحد أملاكها ومناطق سيطرتها ونفوذها، قامت بعض العائلات برفع الغطاء العائلي عن المرأة وحرمانها من الاستفادة من أصواتها لصالح مرشح آخر من العائلة، على الرغم من عدم التناقض المصلحي في حالة ترشح امرأة ورجل من العائلة ذاتها، لأن "الكوتا" فصلت انتخاب الرجال عن النساء، وجعلت النساء يتنافسن بعضهن مع بعض، كما يتنافس الرجال فيما بينهم، والحالات التي اخترقت هذا النظام واعتبرت أنها نجحت بالتنافس مع الرجال وتجاوزت "الكوتا" المحددة بمقعدين هي (10) سيدات في ثماني دوائر جميعها في الضفة الغربية، منهن ست عضوات من محافظة بيت لحم، وثلاث عضوات من محافظة رام الله والبيرة، وعضوة واحدة من محافظة نابلس. لكن المجتمع الفلسطيني كأحد المجتمعات ذكورية الملامح يمتلك مفاهيم ذاتية حول التمثيل العائلي ويحصره بعامّة بالذكور، وقد ووجهت المرشحات وأُسمعن مصطلحات مُطْلَقَة حول من يحق له التمثيل السياسي، لأن الذهنية العشائرية، أيضاً، تتجه إلى اعتبار المجالس المحلية مملوكة لائتلاف العائلات التقليدية التي تحكمت بهذه المواقع تاريخياً، وتحولت هذه الصبغة إلى ما يشبه العرف الاجتماعي.

واللافت للنظر حقاً أن القوى السياسية المواكبة للأحداث لم تقف في مواجهة العقلية العشائرية وعلى أساس المرجعيات القانونية الفلسطينية، وبخاصة النظام الأساسي الذي يعتبر المواطَنة هي الأساس في الحقوق والواجبات، لكن الأحزاب لم تقم بدورها المفترض، ما ترك النساء من دون مساندة، وتالياً أضعف من مواقفهن أمام "الهجوم المحافظ".

ردود الفعل العشائرية المتباينة من دائرة إلى أخرى تشير إلى العلاقة العكسية بين نفوذ العشيرة ونفوذ مؤسسات المجتمع المدني، فحيثما كانت القوى والأحزاب ذات نفوذ جماهيري قوي كانت قادرة على اختراق العشيرة وإدارة دفتها تحت قيادتها، وتكييف القرار العشائري لصالح رؤية الفصيل السياسي وحساباته، وحيثما كان وضع القوى ضعيفاً ومفككاً دخلت تلقائياً في خيمة العشيرة وخضعت لرؤاها ومصالحها.

مراجع الفصل الثاني وهوامشه

1- د. محمد اشتية وأسامة حباس، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، بكدار، فلسطين، 2004، ص 142.
2- المرأة والعدالة والقانون، مؤسسة الحق، رام الله، 1995، ص 97 .
3- فاطمة ردايدة، تقييم تجربة النساء في الهيئات المحلية، دراسة غير منشورة أعدت لصالح جامعة القدس، 2003، ص12.
4- محادثة هاتفية مع السيدة جهاد الطل، عضو مجلس الظاهرية المعين، تمت في شهر أيلول 2005.
5- تعميم وزير الحكم المحلي د. صائب عريقات بخصوص المطالبة بتعيين النساء في مجالس الحكم المحلي، 1998.
6- مقابلة شخصية مع السيدة سمر هواش، عضو بلدية نابلس المعين ما بين 1998- 2004، وأجريت المقابلة في مطلع أيلول 2005.
7- مقابلة شخصية مع السيدة عفاف شطارة، أمينة سر مجلس بلدي عزون، أجريت في شهر أيلول 2005.
8- مقابلة شخصية مع السيدة عبلة عواد، عضو مجلس بلدي طولكرم المعين، أجريت في شهر أيلول2005.
9- مقابلة شخصية مع السيدة فاطمة ردايدة، مسؤولة وحدة المرأة في وزارة الحكم المحلي، أيلول 2005.
10- حديث مع السيدة عطاف مشارقة، عضو مجلس بلدي السموع، أجري في شهر أيلول 2005.
11- فاطمة ردايدة، مقابلة، مصدر سبق ذكره.
12- المرجع السابق.
13- د محمد اشتية وأسامه حباس، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 155.
14- تقرير صادر عن الجنة العليا للانتخابات المحلية حول الاستعدادات لإجراء الانتخابات، أيار 2004.
15- اللجنة العليا للانتخابات المحلية، قوائم المرشحات.
16- اللجنة العليا للانتخابات المحلية، قوائم المرشحات.
17- اللجنة العليا للانتخابات المحلية، قوائم المرشحات.
18- المرجع السابق.
19- نفسه.
20- تقرير حول الانتخابات الرئاسية في فلسطين، 9 كانون الثاني2005، لجنة الانتخابات المركزية، ص 131.
21- المرجع السابق، ص131.
22- نفسه، ص131.
23- نفسه، ص131.
24- نفسه.
25- نفسه.
26- مجلة تسامح- العدد الثامن 2005، مركز رام الله لحقوق الإنسان، محمود فطافطة، ص81.
27- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية، نسب الاقتراع – المرحلة الأولى.

28- المرجع السابق.
29- نفسه.
30- نفسه.
31- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية- أعداد المرشحين.
32- المرجع السابق.
33- نفسه.
34- نفسه.
35- نفسه.
36- نفسه.
37- نفسه.
38- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية- نتائج الاقتراع.
39- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية- قوائم المرشحين.
40- المرجع السابق.
41- نفسه.
42- نفسه.
43- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية- النتائج النهائية.
44- المرجع السابق.
45- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية، نتائج الاقتراع.
46- تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحلية- النتائج النهائية للفائزات.
47- المرجع السابق.

الفصل الثالث:
المرأة والانتخابات- قصص نجاح

قصص نجاح المرأة في الانتخابات المحلية متنوعة ومتعددة الأسباب والعوامل، تضافرت عوامل عدة لبلوغها غايتها، ولكن مهما تنوعت الأسباب، سواء منها تلك العائدة إلى قوة الفصيل السياسي أو العائلة المتنفذة، فإن الميزات الفردية والشخصية أعطت المرأة تصاريح العبور نحو بوابة المشاركة السياسية. التعليم والكفاءة والتاريخ النضالي وقوة الإرادة عوامل مرئية ومادية تمتزج مع أخرى مسلكية ملموسة نجدها في الإخلاص والتواضع والاستقامة، فالنجاح لم يأتِ من فراغ، والمرأة ليست نباتاً فطرياً نما لحظة قرع ناقوس الانتخابات، بل هي جزء من تجربة الشعب الناصعة ونضاله المعروف، تحدت الحواجز الاحتلالية والحواجز الإقصائية، وخرجت نحو الحياة العامة لتؤكد دورها ومشاركتها. فلا أحد يستطيع طمس الواقع، أو تذويب التجربة أو القفز عليها بمسميات التقاليد والأعراف، ولا يمكن تبهيت الدور المتقدم المعترف به لمصالح أنانية ضيقة.

لقد توافرت الفرصة للمرأة كي تُظهِر من خلالها حبها لوطنها ومجتمعها، فرصة لم تزال تواجه من يقارع لسلبها، لكنها أرادت ألاّ تحرم مجتمَعها من فرصة إعطائها نصيبها من البذل والتضحية، قبل أن تفكر بحرمان ذاتها من فرصة الوصول إلى مركز مهم هو تكليف قبل أن يكون تشريفاً.

فيما سيأتي قصص نجاح لنساء خضن تجربة الانتخابات، روين قصص نجاحهن بتلقائية وتواضع وصدق، وتم توثيقها ضمن البحث، رغبة في تعميم التجربة، ولتكون ملكاً للجميع، عمّن أردن دائماً أن ينسجن شعاعاً من حبات الشمس في وجه الظلام.

قصص نجاح

أمل أبو أسعد: فصلني الاحتلال من عملي، فدرست الهندسة

أمل محمود أبو أسعد عضو لجنة بلدية إذنا بمحافظة الخليل، المنتخبة في المرحلة الثانية للانتخابات المحلية، مهندسة زراعية تبلغ الثامنة والثلاثين من عمرها، متزوجة وأم لأربعة أبناء، وإضافة إلى شهادتها الجامعية في الهندسة الزراعية فهي حائزة على شهادة دبلوم في تحليل النظم، وهي عضو في حركة "فتح"، وكذلك عضو في الهيئة الإدارية لنقابة المهندسين الزراعيين، وأمينة سر ملتقى إذنا النسوي، وعضو في عدد من الجمعيات واللجان المجتمعية.

إذاً، نحن أمام سيدة متعلمة طموحة وفاعلة على الصعيدين السياسي والمجتمعي العامين، سيدة لا تعرف المستحيل، بدليل أنها في العام 1990 فصلت من عملها من قبل الاحتلال لدواعٍ أمنية، فكان أن سجلت في الجامعة لدراسة الهندسة الزراعية، وتُعلق أمل على دراستها وشهادتها قائلة: "كان أهم شيء فعلته في حياتي". بشهادة الهندسة تكاملت شخصية أمل التلقائية مع طبيعة عملها، "عملي غير النمطي ساعدني على تأدية أدوار غير نمطية، فأنا أُشَمِّر عن ساعدي لأزرع، أنزل بقدميَّ الحافيتين بالتراب وأعمل مع المزارعين، وظروف عملي أبعد ما تكون عن العمل الأنثوي كما يعتقد ويفترض التقليديون، من خلال اختصاصي عملت في لجنة البيئة وقد سلّم لاختصاصي الجميع، فلا أحد يزاحمني من الرجال ولا أحد يتقدم بالطلب ليحل محلي".

ماذا تقول أمل أيضاً عن تجربتها الانتخابية الغنية والمثيرة؟

"فكرة نزولي معترك انتخابات مجلس بلدي إذنا لم تكن وليدة لحظة الإعلان عن إجرائها، بل راودتني كحلم ليس بعيد المنال، عندما طرحت تعيينات النساء في المجالس البلدية والقروية قبل خمس سنوات، وقد ساد فترتها جوٌّ غير مؤيِّد لتعيين المرأة ومشاركتها في الهيئات المحلية، تمنيت أن تُعرَض عليَّ المشاركة في إحداها ولكن لم يفعل أحد، ومنذ ذلك الحين وضعتُ الفكرة كاحتمالٍ ممكنٍ، وقد شطح تفكيري بعيداً بأنني لا بد

من أن أقدم نفسي للانتخابات عند إجرائها في المستقبل، الأمر الذي كان يبدو بعيداً وقريباً كالقمر، ولم أكن أعرف شيئاً عن الآلية المصطلح على تسميتها بـ "الكوتا"، لكنني قررتُ في كل الأحوال أني سأكون عضواً في مجلس بلدي إذنا، ولدى الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات تشاورت بدايةً مع زوجي ووافق، بل شجعني على المضيِّ قُدُماً، وهو بدوره تشاور مع إخوته، الذين أيدوا ترشُّحي، وكذلك فعلت عائلتي، ولكن لم تكن الأمور سهلة لدى عائلة زوجي الممتدة، الذين اعترضوا على ترشحي وبقوة، لأسباب سياسية، فنصفهم ينتمون إلى فصيل سياسي آخر له مرشح من جيراني، وهكذا أصبحت مرشحة في وسط جغرافي يؤيد مرشحاً آخر، وفي عائلة نصفها يؤيد مرشحاً آخر".

وتضيف: "تنافست في البلد كتلتان، إحداهما أدرجتني في قائمتها، وهي ائتلاف بين "فتح" وفصائل سياسية أخرى ومستقلين، والكتلة الثانية شكَّلتها حركة "حماس" ومُطعَّمة أيضاً بآخرين من فصائل سياسية، كانت كتلتنا مقبولة وتمثل قوى سياسية فاعلة بامتداد عائلي وعشائري قوي، بالإضافة إلى قدراتٍ وكفاءاتٍ شخصيةٍ ومهنية، وكان الجميع يتوقع لها النجاح، وقد صدقت التوقعات عندما فاز اثنا عشر شخصاً من كتلتنا من أصل ثلاثة عشر مرشحاً، وقد فزت بمقعدي بالتنافس، حيث نلت المرتبة العاشرة بفروق بسيطة في الأصوات بين فائز وآخر".

وتتابع: "هذا الفوز الساحق أزعج الكتلة الأخرى التي قامت بالانتقام مني بسبب التداخل الذي أحدثه ترشحي، وفوجئتُ عندما تم الاعتداء على محلي الزراعي الموجود في البيت، لكنني بلعت غضبي ولم أرغب في إفساد فرحتي وعائلتي، واعتبرت الأمر رد فعل نتيجة الفشل، وتكتمت على الموضوع منعاً لردود الفعل المقابلة، لم يتوقف الأمر عند هذه الحدود، فقد صعَّدت الكتلة الأخرى بالقيام باقتحام بيتي وتحطيم الأثاث والمقتنيات أثناء تواجدنا في احتفال النجاح، أيضاً استمررتُ بالسلوك العقلاني ذاته منعاً لتوسيع الخلاف، وفقط قمت بتسجيل الشكوى لدى الشرطة لإجراء تحقيق رسمي، وقد انتهى الخلاف بتدخل القوى السياسية في الخليل، وتغريم الفاعلين بالخسائر، وإصدار بيان يشجب الاعتداء مقابل تنازلنا عن القضية، وقد وافقتُ".

وتكمل: "الآن، أنخرط بفعالية في عمل المجلس ومسؤولياته، ومنذ الاجتماع الأول بدأت العمل على تنفيذ برنامجي الانتخابي، والاستمرار في تطوير البلدة وتحسين نوعية الخدمات التي يحصل عليها المواطنون، والعمل على أن تتضافر جهود جميع أعضاء المجلس من أجل خدمة البلد".

وتستطرد: "يعود الفضل في نجاحي إلى جهدي وتنظيم وقتي واستثماره، فلم تقدم لي العضوية على طبق من ذهب، بل نتيجة لجهدٍ وعملٍ دؤوبين، حيث حفل برنامجي اليومي باللقاءات والاجتماعات والمهرجانات، وأحياناً كنت مضطرة للمساهمة في أكثر من فعالية، وبعض المهرجانات كانت تضم أكثر من ستة آلاف مشارك أكثرهم من الرجال، وكنت أتحدث بادئة بالتعريف عن نفسي وأهدافي وبرنامجي الانتخابي ووجهة نظري في القضايا المطروحة، ومن ثم أحث الناس عن المشاركة في الانتخاب كحق وواجب، كما كنت أركز على دور المرأة وضرورة انتخابها".

وتضيف: "لم يكن الحشد الهائل يربكني، وقد شاركت في مناظرة وكنت ناجحة في تقديم نفسي ورسالتي، وقد أشعرت الحاضرين بأنهم أمام شخصية قوية وجادة وقادرة على تحقيق ما تقول، لم أركز على المناظرات بسبب استقطابها لبضع مئات، لكنها ضرورية لإظهار المواصفات الفردية والشخصية للمرشح، وركزت أكثر على المهرجانات الجماهيرية التي تستقطب الآلاف، وعلى القطاعات المهمة كالقطاعين النسوي والطلابي، وفي الحقيقة لم أهمل أي فئة، وقد جندتُ عدداً من النساء في حملتي، وكلفتهنّ وفوضتهنّ الحديث باسمي في حالة غيابي، استخدمت مواد دعائية عدة، ولم أضع صورتي على الملصقات منعاً للمزاودة من فئات أخرى أصولية".

وختمت بالقول: "وأخيراً، إذا أردت أن أُلخِّص تجربتي الانتخابية، أقول: إن التواضع مهم للوصول إلى القاعدة، وعدم الركون إلى قوة الفصيل أو العائلة، بل يجب العمل، فشعبنا واعٍ ومثقف ويعرف ما يريد، وأنصح غيري من النساء بالإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة، فهذه أول خطوةً لتحقيقها".

مقبولة عبد الله: لولا "الكوتا" لما ترشحت، ومع ذلك نجحت بالتنافس

مقبولة عبد الله، الطبيبة الفائزة بمقعدها في مجلس بلدي بني نعيم بمحافظة الخليل عن طريق التنافس، متزوجة ولديها أربعة أبناء، درست الطب في جامعة عدن، وترأست الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عدن، ومنذ عودتها إلى بلدتها تعمل طبيبة نسائية في مستشفى بني نعيم، وتعمل مع أخريات على تأسيس جمعية خيرية.
مقبولة من أسرة وطنية مناضلة، عانت من ظلم الاحتلال وقمعه، وقد تعرضت للاعتقال في العام 1976، وخضعت للتحقيق مدة خمسة وعشرين يوماً، وقام الاحتلال بنسف بيت أهلها، ومن ثم أفرج عنها لعدم إثبات التهم الموجهة إليها.

وتحدثت السيدة مقبولة عن تجربتها الأخيرة قائلة:
"طموحي العلمي وآمالي لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء غلبا كل ما عداهما من مشاعر، حملتُ رسالة المرأة منذ فتحتُ عيوني على الحياة، درستُ الطب لأرفع المعاناة عن الأطفال والنساء، بعد أن شاهدت العدد المتزايد في بلدتي من وفيات الأطفال لدى الولادة، وقد ساعدتني دراستي ومن ثم عملي في المستشفى في نسج علاقات اجتماعية واسعة مع أهل البلدة بحيث إنني أعرف أبناءها فرداً فرداً".
وتتابع: "لدى تحديد موعد الانتخابات وبدء الحديث عن الترشيح والمرشحين كمادة وحيدة للجلسات العائلية والاجتماعية، طرح عليَّ زوجي فكرة خوض المعترك الانتخابي وتقديم طلب ترشيح، انطلاقاً من إيمانه بأهمية مشاركة المرأة، وبدوري الاجتماعي، وأهمية تطويره في حقل جديد، ومن ثم قام شباب حركة "فتح" في المنطقة، أيضاً، بتزكيتي للترشيح. تشجعت للفكرة خصوصاً بعد إقرار "الكوتا"، وبعد أن لمست، أيضاً، تشجيع المواطنين والمواطنات من أهل بلدتي الطيبين لي. بعد ذلك تشاورت مع باقي أفراد الأسرة، ووجدت تجاوباً من الجميع إلا استثناءات قليلة طرحتْ تخوفات من ازدياد مسؤولياتي وإمكانية الجمع بين مسؤولياتي كطبيبة إلى جانب مهماتي كعضو في المجلس البلدي، وبعد تفكير لكل الملابسات قررت أن أقدم طلب ترشُّحي وأن أباشر بالدعاية الانتخابية".
وتضيف: "انضممت إلى كتلة "فتح" الانتخابية، ولم ألجأ إلى الدعاية الفردية، بل آثرت أن أكون جزءاً من حملة قائمتي الانتخابية، لذلك قمنا بإعداد بيان مشترك ولقاءات جماعية، حتى أنني كنت أدعو إلى انتخاب جميع المرشحات في قائمتي وعددهن ثلاث سيدات، نجح منهن اثنتان كنت إحداهما، نجحت بأصوات عالية وعن طريق التنافس، مع أني لم أكن لأترشح لو لم يكن هناك مقاعد مخصصة للمرأة، يجب عدم التسرع في تفسير الأصوات العالية التي حصلت عليها النساء عموماً، والحكم من خلال تلك الأصوات أن مجتمعنا لا يميز".
وعن عضوية المجلس البلدي وأثره في شخصيتها، تقول السيدة مقبولة: "لقد تغيرت نظرة المجتمع لي منذ لحظة ترشُّحي ومن ثم فوزي بعضوية المجلس، فقد شعرت أن نفوذي المعنوي قد زاد انطلاقاً من اتساع صلاحياتي، وزاد احترام المجتمع وتقديره لي، وأصبحت أُطالب بتحقيق مطالب قطاعات مختلفة

في المجتمع، وزاد حجم مسؤولياتي، لكني أنظم وقتي بشكل جيد. تجربتي في المجلس على حداثتها تبشر بالخير، وعلى الرغم من أن الناجحين هم من كتل مختلفة فإننا نعمل بتعاون كبير لإنجاح التجربة، وأشعر أن أعضاء المجلس لا يستطيعون تجاوزنا، لأننا مؤهَّلات ونسعى دائماً إلى تطوير ذاتنا، نحن باختصار نقف على بداية التغيير".

بدرية حلاحلة: نجحت بلا حملة دعائية

بدرية حلاحلة، الفائزة بمقعد في مجلس بلدي خاراس بمحافظة الخليل، وهي أم لثلاثة أبناء، وحائزة على الدبلوم في الأدب العربي من معهد المعلمات، لم تنظم حملة انتخابية ولم تزر أحداً، ولم تعقد أي لقاء لأنها كانت متأكدة من الفوز.

تتحدث بدرية عن أسباب نجاحها قائلة:

"كنت أول من حصلت على شهادة دبلوم في البلدة وفي البلدات والقرى المجاورة، وكنت كذلك أول من حصل من السيدات على سيارة خاصة وعلى رخصة قيادة، وقد عملت في العمل العام منذ صغري، فقد ساهمت في تأسيس جمعية خاراس الاستهلاكية التعاونية، ونجحت بعضوية هيئتها الإدارية، وكذلك انتخبت أمينة صندوق لجمعية خاراس الخيرية".

وتضيف: "فور الإعلان عن الانتخابات المحلية في بلدتي، قمت بتقديم طلب ترشيح لاستكمال رسالتي في خدمة بلدتي عن طريق عضوية المجلس، وقد كنت متأكدة من الفوز، وحصلت على أصوات عالية ونجحت بالتنافس وكنت السابعة، لأنني معروفة من جميع أهالي البلدة ومحبوبة منهم بسبب إخلاصي للبلد وأهلها".

وتتابع: "تواضعي وحرصي على تطوير المدرسة ومرافقها وطلابها جعلا الأهالي يقدرونني ويثقون بي، الجميع يشعر أني أهتم بأبنائهم بلا تمييز، وكذلك دعم عائلتي التي تقر بأفضالي عليها، فقد علمتهم جميعاً، وتحملت مسؤولية أبنائي وحدي بعد أن انفصلت عن زوجي، لقد ضحيتُ كثيراً لأجل العائلة، وهذا معروف لأهالي البلدة، بل يعتبرونني مثالاً أعلى وقدوة، لذلك لم أعمل دعاية انتخابية، فقد تكفل الناس بعملها، حيث كانوا يدعون إلى انتخابي باعتباري امرأة مميزة، وأنا أعتبر بدوري أن جميع المرشحات مميزات، فيما ليس جميع المرشحين مميزين، أما بالنسبة للأصوات التي حصلت عليها، فأنا أعتبر أن "الكوتا" ضمنت وجود المرأة، وعدد الأصوات المرتفع الذي حصلت عليه بسبب تمايزها وتمايز دورها الذي يقدره المجتمع".

روض العاص: تجربة تعييني في المجلس دفعتني للعودة إليه بالانتخاب

روض العاص، عضو مجلس بلدي الدوحة بمحافظة بيت لحم، فازت بمقعدها بالتنافس، واحتلت المرتبة الثانية بين النساء الأربع اللواتي ظفرن بالمقاعد الأربعة في المجلس، وكانت قد عينت في المجلس في العام 2000، وتحمل "روض" ذات الثمانية والعشرين ربيعاً شهادة الدبلوم العالي، وتعمل مديرة لمدرسة حوسان المجاورة، وهي عضو في حركة "فتح"، إلا أنها نزلت في الانتخابات مستقلة، كرد فعل على عدم قيام الحركة بإدراجها في قائمتها، ولم تلبث أن عادت الحركة ودعمتها مجدداً عندما أدركت قوتها، على حد تعبيرها. روض التي قامت بطباعة ملصق انتخابي لها تراجعت عن توزيعه عندما قيل لها إن صورتها جميلة جداً ففضلت طيَّه.

وتضيف قائلة عن تجربتها:
"تجربتي في المجلس المعين مريرة، كنت الوحيدة مع ثلاثة عشر رجلاً، لم أتفاهم معهم، بسبب سعيهم لتحجيمي وتهميش رأيي، ولعدم اهتمامهم بالأمور التي كنت أوليها الاهتمام، لذلك نشأتْ فجوة بين المجلس والأهالي، وهؤلاء بدورهم وضعوا خطة تتركز على الإطاحة بالمجلس المعين، بالنسبة لي شكل هذا الوضع نقطة تحدٍ، لذلك صممت على الترشُّح والعودة مجدداً للمجلس الذي أحببت عمله، وأعتبر نفسي غير مسؤولة عن سلبياته ، كما أنني مستقلة الرؤية والقرار، وأردت أن أستثني نفسي من تلك التجربة".
وتتابع: "لم يؤثر إقرار "الكوتا" على قراري، وإن ساهم برفع عدد المرشحات في البلدة. بالنسبة لي قدمت طلب ترشُّحي قبل إقرارها، ولم يسعدني إقرارها لأني أردت النجاح بالتنافس، وهذا ما تحقق لي وللمرشحات الثلاث الأخريات عندما فزنا جميعاً بالتنافس، وأفسر الأصوات العالية التي حصلنا عليها، وكذلك المقاعد الأربعة التي فزنا بها، بأن الناخبين اعتقدوا أن "الكوتا" تعني أن انتخاب المرأة إجباري لاعتماد أوراقهم، وأن نجاحها هو تحصيل الحاصل، دون أن يتوقعوا أن الأصوات ستضاعف من عدد المقاعد النسائية، وإذا أردت أن أفسر النتائج بصدق من دون تجميل فإنني أرى أن عدم فهم النص القانوني هو السبب، على الرغم من التطور المفاهيمي في دائرة الدوحة".
وتختم قائلة: "بالنسبة لحملتي الانتخابية لم تكن مدروسة جيداً أو مخططاً لها، ولو كانت كذلك لحصلت على نتائج أفضل، لكنني قمتُ بالزيارات المنزلية، وكنتُ أنتقل من بيت إلى بيت، فقد آمنت بأن التواصل المباشر مع الناس هو أفضل أشكال خلق القناعة بي والحصول على الأصوات. بحصولي على مقعدي بالانتخاب شعرت بالفخر والاعتزاز، ولمست أن وضعي في المجتمع أقوى من ذي قبل، لكنني مطالبة بأداء أفضل، وتحقيق المطالب المنتظرة، وهذا هو التحدي الحقيقي".

ليندا جرايسة: والدي قال "أنت شاطرة وأنا واثق من نجاحك"

ليندا جرايسة من بيت ساحور ممرضة تحمل شهادة ماجستير في الأمومة والطفولة، تبلغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً، عضو هيئة إدارية في جمعية تنمية الأسرة، وعضو في عدد من الجمعيات، زوجة الشهيد إميل جرايسة الذي ترك لها ولدين.
تقول ليندا عن تجربتها الانتخابية: "فكرت في الترشُّح لعضوية مجلس بلدي بيت ساحور بعد أن تحدثت معي إحدى صديقاتي عن رغبتها في الترشُّح، ففكرت بأنني أمتلك، أيضاً، مميزات تؤهلني للمنصب، فتحدثت مع عائلتي التي أيدني بعضها بلا تحفظ، والبعض الآخر اعتبر الأمر "وجع رأس". والدي وحده طالبني بأن لا أتردد وأستمر في مشروعي: "ترشحي وسوف تنجحين"، أما عائلة زوجي فقد باشرت العمل فوراً لصالحي، وفضلتني على مرشح آخر من العائلة، واجتمعت العائلتان معاً وتنازل الطامحون لصالحي".
وتعتبر أن "الإسناد العائلي له أسبابه، فأنا إحدى الناشطات في العمل الاجتماعي والنضالي تاريخياً، وتاريخنا النضالي معروف وعريق، وزوجي كان يقضي في السجن أكثر من تواجده خارج السجن، وكنت أقف إلى جانبه وأصمد وأستمر بعملي الإنساني وتواصلي مع الناس، فمن خلال عملي في لجان العمل الصحي كنت أساعد العائلات المستورة، وأعتبره جزءاً من دعم صمودنا كشعب وقدرتنا على التماسك، وهذا ما ارتدَّ عليَّ إيجاباً في الانتخابات، حيث دعمني الناس وآزروني وأعطوني أصواتهم وأوصلوني إلى عضوية المجلس بالتنافس، لأنهم لمسوا مصداقيتي".

وتضيف: "ركزت في حملتي الانتخابية على النساء، فنظمت العديد من اللقاءات النسوية انطلاقاً من إيماني بأن المرأة يجب أن تدعم المرأة، رداً على الملاحظات التافهة التي كثيراً ما يرددها البعض بأن المرأة تُحجّم المرأة، وأن مشكلة المرأة في المرأة نفسها، بالملموس أثبتنا العكس، أعتبر أني وزميلاتي حصدنا أصواتنا من الجميع رجالاً ونساء، لقد أفرزتْ بيت ساحور أربع نساء لعضوية المجلس، وهذا انتصار للمرأة الفلسطينية وللمجتمع الذي يكافئ المرأة نظير جهودها وإخلاصها عندما تستحق، كما يعطي الرجل عندما يستحق، عندما تفرض المرأة نفسها بكفاءتها وعطائها لا يمكن تجاوزها".

وتتابع: "لكني أيضاً أرى أن مجتمعنا مجتمع شرقي بشكل عام، ويعتبر أن المرأة لا تمثل العائلة، إلا أن قطاعات لا يستهان بقوتها وطبيعتها تريد أن ترى المرأة في مركز صنع القرار".

وعن حملتها الانتخابية تقول: "اتبعت في حملتي الانتخابية أسلوب الزيارات المنزلية والاتصالات الهاتفية، وعملتْ معي متطوعات ينُبْنَ عني في اللقاءات، هذا عدا نشاطاتي مع الكتلة التي أتاحت لي فرصة اللقاءات مع الرجال، وأحياناً نظمنا لقاءات مختلطة، برنامجي اليومي كان حافلاً وشاقاً، وأحياناً كنت أعمل أكثر من عشر ساعات في اليوم، توفرت لي روافع عدة أسهمت في نجاحي، يقف على رأسها عملي في المستوصف الذي شكل مدخلاً كبيراً للعلاقات والاحتكاك، خصوصاً أن من يتردد عليه من الفئات ذات الدخل المحدود والفقيرة، وهذه الفئات هي الأوسع في مجتمعنا، كذلك عضويتي في مؤسسات ذات عضوية واسعة، كالنادي الأرثوذكسي، وجمعية تنمية الأسرة، وانفتحت على نادي المسنين ذي العضوية الواسعة، والجميع أيدني".

وتستطرد قائلة: "الآن وبعد وصولي إلى المجلس البلدي أحرص على أن لا أمرر أي قضية لا أقتنع بها، أو تتعارض مع مصالح الناس، خصوصاً أننا تسلمنا بلدية لا نُحسَد عليها، فبعد أربعين عاماً من الاحتلال المدمِّر، وتجربة التعيينات التي تركت المجلس بلا روح، والمشاكل التي تراكمت وبحاجة إلى وقت للإصلاح، بدأنا العمل بالدرجة الأولى على تنظيم البلد المخنوقة بالحصار والمستوطنات، وتحديث مخططها التنظيمي، والتدقيق في الرخص والمخالفات، وكذلك الهيكل الوظيفي، ومن ثم سننطلق للعمل الأوسع، تعبتُ كثيراً حتى وصلت إلى هذا الموقع، لذلك سأكون حريصة عليه".

لمياء فرح الأعرج: أصبحتُ في مركز القرار والنفوذ

لمياء الأعرج حاصلة على الدبلوم في الأشعة، وتعمل في المجال الصحي، ومتخصصة بالاكتشاف المبكر للأورام، طلبت منها عدة فصائل سياسية الترشُّح، لكنها نزلت مستقلة في قائمة الجبهة الشعبية، وهي عضو في الهيئة الإدارية لجمعية رعاية الطفل، وعضو سابق في النادي الأرثوذكسي في بيت جالا، وتملك سجلاً وطنياً ناصعاً وتجربة في العمل الاجتماعي، إضافة إلى عملها في القطاع الصحي، أما عن تجربتها الانتخابية فتلخصها لمياء بقولها:"بعد أن طلب مني طيف واسع من القوى السياسية الترشُّح، فكرت وتشاورت مع الجمعية التي أنتمي إليها وكذلك مع العائلة، الجميع أيّد خطوتي وشجعني، خصوصاً أن والدي ترأس بلدية بيت جالا فترة طويلة من الزمن، ومع "الكوتا" تشجعت أكثر لأني شعرتُ مع وجودها بالثقة والاطمئنان، بالرغم من أنني أعتبرها سيفاً ذا حدين للمرأة، فمن منطلق إيماني بالمساواة دون أي تدخل، أحببت المنافسة الشريفة، ولكن عقلية المجتمع التي تقاوم المساواة تجبرنا على الموافقة على التدخل القانوني".

وتتابع: "وعلى أي حال فقد دعا الرجال إلى عدم إعطاء المرأة الأصوات، لأن "الكوتا" ستوصلنا حتماً إلى المجلس، وعلى الرغم من هذه الدعوات، نجحتُ بالتنافس حيث نلتُ المرتبة الثالثة، وأفرزتْ بيت جالا عضوتين أخريين للمجلس بالتنافس. في إطار حملتي الانتخابية اتصلتُ بكل معارفي من الجنسين، وطلبتُ مساعدتهم، وتجاوَبَ الجميع، وكذلك اتصلتُ بالجمعيات التي أمتلك عضوية فيها. نظمتُ العمل بشكل جيد، وساعدتني الدورات التي تلقيتُها في ذلك، لم أقم بزيارة البيوت لعدم قناعتي بالأسلوب، فقد اعتبرتُ هذا الشكل تملقاً لا أستسيغه، فأنا لا أزور بيوتاً لم أزرها سابقاً لأهداف خاصة، لكني مع الكتلة زرت البيوت كنشاط جماعي، ونظمت لقاءات نسوية وكنت أشعر في اللقاءات وبعدها بتقبل الناس لي، وهكذا لمستُ الفوز بيدي قبل إعلانه".

وعن سبب نجاحها تقول: "أعتقد أن سمعتي الوطنية التي انتشرت بعد إنقاذي لرجل كاد يخنق على يد جنود الاحتلال كانت البداية، وكذلك في العام 1993 رفعتُ قضية ضد الحكم العسكري لإغلاق شارع حيث كنت أسكن ومعي اثنتان وتسعون عائلة، حيث كنا نسير مسافات طويلة للوصول إلى أماكن عملنا، ولا يصل إلى حيث نسكن الأطباء والسيارات، وقد أثبتُّ أن الوضع يشكل خطورة على حياة السكان، وانتصرنا بإعادة فتح الشارع، وقد بقيت الحادثة في ذاكرة الأهالي، واعتبروني مدافعة عنيدة عن الحقوق الجماعية".

وعن خططها تقول: "لديَّ خطط عديدة في المجلس، ولأني أصبحت في مركز القرار فقد زاد نفوذي وقوتي، أساهم بإقرار فتح الشوارع والمدارس، أو مكتبة عامة، ويشار إليّ بالبنان كعضوة منتجة بإرادة الناخبين، وهذا زاد حجم مسؤولياتي".

فاطمة سحويل: بعد نجاحي الساحق طالبت برئاسة المجلس

فاطمة سحويل، مديرة مدرسة عبوين، تتمتع بشخصية استثنائية، قوية الإرادة، تُشعر من يتحدث معها بالثقة، وبأنها تنفذ ما تقول وقادرة على تحقيقه، عينت عضواً في المجلس البلدي الذي يجمع عدة بلدات "عبوين وبني زيد الشرقية ومزارع النوباني" في محافظة رام الله والبيرة.

وتقول فاطمة إن تجربة التعيين لم تكن كما أرادت، واقتصر دور المرأة في المجلس على حضور الاجتماعات وتسجيل الآراء، وبالنسبة لها لم تكن فعالة في العمل بسبب العقبات الموضوعة أمام المشاركة الحقيقية، ولأسباب خاصة بها عندما انقطعت أكثر من سنة عن مهماتها، كما أن عملها كمديرة مدرسة شغلها واستنفد وقتها، ولم تأخذ مهامها في المجلس على محمل الجد كما تعترف.

لدى الإعلان عن الانتخابات المحلية، أصبح الحديث عنها هو الحديث الوحيد في مختلف المناطق، وتحديداً في المناطق التي ستجرى فيها. قررت فاطمة خوضها وساند قرارها وشد من عزيمتها أن الأهالي نساء ورجالاً طالبوها بالترشح، "والعامل الأساسي الذي دفعني للترشُّح الظلم الذي وقع على البلد طيلة السنوات الثماني من مسؤولية المجلس البلدي المعين، والذي لم يحقق أي إنجازات ذات أهمية، ما جعل البلدة في حالة شلل".

وتضيف: "بعد حسم قراري بدأتُ أفكر ببرنامجي الانتخابي، وآليات حملتي الانتخابية، وفي تحالفاتي، وقد انضممتُ إلى قائمة الشهيد ياسر عرفات، فأنا عضو في لجنة إقليم رام الله لحركة "فتح". نظمت لقاءات عديدة، خصوصاً في بلدتي "عبوين"، وقد عملنا بشكل منظم، حيث قسمنا البلدة على مستوى أحياء لتنظيم اللقاءات والصلات الجماهيرية، وكانت لقاءاتي حاشدة وناجحة، وشعرت أن أصواتي تزداد ككرة الثلج المتدحرجة، لقي برنامجي الانتخابي ورسالتي قبولاً وإعجاباً، وكانت اللقاءات النسائية أكثر حيوية

وزخماً، لم تبق امرأة لم تحضر لقاءاتي، وتتدخل في تفاصيل خطتي على صعيد المرأة، وقد استقطبت للحملة شباباً وشابات من الجامعة، وكانوا من أهم نشطاء الحملة، كما جندتُ للحملة معارفي وأصدقائي".

وتتابع: "لقد فزت بأصوات عالية وبالتنافس، وحققتُ المرتبة الأولى في عدد الأصوات التي نلتها، ومجتمعنا الذي يتصف بالمحافظة يفتح أبوابه أمام المرأة إذا كانت قوية الشخصية وتفرض حضورها بكفاءتها، إلى جانب مواصفات أخرى كالتواضع والعطاء وعدم التردد، وبالنسبة لي فإنني، بالإضافة إلى اعتراف الناس بقدراتي وأفضالي في الخدمة والعطاء، بكل تواضع لديَّ قدرةٌ على العمل والتخطيط والتنفيذ، كذلك فأنا مستمعة جيدة ولا أستهين بآراء الآخرين، ولا أقلّل من قيمة أي قضية أو فرد".

وتشير إلى أنها عُرفتْ "بحب المساعدة غير الطارئة التي ليست لأسباب انتخابية، بل هي نهج قديم معروف منذ تعييني في مجال التربية والتعليم، فقد طورت المدرسة التي عملت بها لمدة خمس وثلاثين سنة، وانعكس هذا على طلابها، لذلك لم أستهن بقدراتي وخدماتي، فقد طالبت برئاسة المجلس ولم أقبل أن أكون عضواً من أعضائه، وقد وافق الجميع على ذلك، وفور انتخابي بدأت بتنفيذ خطتنا التطويرية على الرغم من أن احتياجات البلدة أكبر من قدرتنا على العطاء، ولكن استطعنا أن نحسن الشوارع وشبكة الكهرباء، وقد فصلنا بلدية عبوين عن باقي التجمع وأصبحت مستقلة، وقد تحسن دفع الأهالي للمستحقات المالية، كما قللنا من مظاهر الفوضى وفرضنا النظام على البناء والارتدادات والتراخيص، ويشعر المخالفون أني لا أسكت على الاعتداء على الحق العام وأني حارسة له".

وتكمل: "وبصراحة فإن متطلبات البلدة واحتياجاتها الملحة تشكل تحدياً لي وللمجلس، خصوصاً أن الاحتياجات ضاغطة والناس لا تصبر. أما بالنسبة لانعكاسات رئاسة المجلس على وضعي في المنطقة، فقد زادت مسؤولياتي وزادت همومي، ولكن أيضاً زاد نفوذي وصلاحياتي، ولذلك فأنا أكثر قدرة على تحقيق ما ينتظره الناخبون مني".

وعن مواصفات المرشحة الناجحة تقول رئيسة مجلس عبوين:

"الكفاءة هي الأهم إذا كانت البيئة الاجتماعية معافاة، لأن تلك البيئة توفر الأساس لكي يختار الناخبون الكفاءة المهنية، سواء أكان صاحبها رجلاً أم امرأة. كما أعتقد أن قوة الشخصية تلغي نظرة التمييز، وتمد المرأة بالثقة والقدرة على الإنجاز. أيضاً يجب أن تتحلى المرشحة بالقدرة على التعامل مع الآخرين".

تغريد خورية: شكلنا قائمة واحدة لجميع المرشحين الأربعة عشر

تغريد خورية الناشطة النسوية من الطيبة في محافظة رام الله والبيرة، معلمة اللغة العربية في المدرسة الحكومية، ومسؤولة عن النشاطات اللامنهجية، عضو في الهيئة الإدارية لجمعية سيدات الطيبة الخيرية منذ سنة 1992، وكذلك عضو في لجنة العمل الاجتماعي، وفي حركة "فتح"، وفي لجنة تنسيق بلدية ومؤسسات الطيبة ومن مؤسسيها.

إذاً، نحن أمام شخصية معروفة ونشيطة في مجال تفعيل مشاركة المرأة ودورها في الحياة العامة والمجتمع، وتناضل من أجل هذا الهدف، لذلك وعندما أُعلن عن الانتخابات المحلية وأُقر مبدأ "الكوتا" بالقانون، اختمرت الفكرة في رأسها، حسب تغريد.

وتقول تغريد: "فكرت بمسألة ترشُّحي جيداً، وعندما حسبتُ جميع العوامل بدأت التشاور مع أهل البلد،

خصوصاً الرجال الذين أيدوا فكرتي أكثر من النساء، التجاوب زاد حماسي، و"الكوتا" كان لها أثر في ترجيح نزولي وحسم ترددي الذي كان مصدره المجتمع الذكوري الذي نعيش في وسطه، لقد فرضت الكوتا المرأة على المجتمع، ومنحتنا صورة حضارية وديمقراطية".

وتضيف: "طبعت برنامجي الانتخابي وركزت على القضايا التي تهم مجتمع الطيبة، ومن ضمنها قضايا المرأة، أفادتني دورات "مفتاح" التوعوية، شكلنا قائمة واحدة لجميع المرشحين الذين بلغ عددهم أربعة عشر مرشحاً ومرشحة، منهم أربع مرشحات من فصائل متنوعة بأغلبية فتحوية تحت اسم "قائمة الشهيد الرمز ياسر عرفات"، لم يضطر أحدنا إلى تنظيم حملة انتخابية خاصة به، فكلنا معروفون لأهالي البلدة، نظمنا لقاء وحيداً في البلدية ظهر فيه المرشحون جميعاً جنباً إلى جنب على المنصة، وطرحنا برامجنا أمام الحضور الذي يملك الكلمة النهائية يوم الاقتراع".

وتتابع: "نجحت ثلاث مرشحات في عضوية المجلس بالتنافس، وقد حصلت على المرتبة الخامسة بعدد الأصوات، والفضل في تحقيق نتائج متميزة للمرأة يعود إلى وعي المواطنين، فعلى الرغم من أن مجتمع الطيبة تقليدي، فإنه بسبب التعليم المتقدم والثقافة المتقدمة لمجتمع الطيبة أصبح أكثر تجانساً وتقارباً، كما أن التعليم المختلط منذ الصغر جعل هوامش التمييز ضيقة ومحدودة الأثر، وأصبحت الإمكانات المعرفية للجنسين أيضاً واضحة ومكشوفة".

وتشير إلى أن "المجلس الآن يبذل جهده من أجل تحسين الخدمات في البلدة، ونحاول استعادة الثقة المفقودة للمجلس الجديد بسبب أداء المجلس المعين، نركز على المشاكل البيئية، ونعطي حراسة الأراضي الزراعية أولوية، بسبب عمل أهالي البلدة بالزراعة، شكلنا لجنة ثقافية ستقوم بإصدار مجلة باسم "صوت الطيبة".

وتختم بالقول: "حصدنا في الفترة القصيرة من التجربة بعض المكاسب، حيث تحسنت العلاقة مع المواطنين، وبدأوا بدفع الضرائب المستحقة للبلدية، وهذه بادرة إيجابية ومبشرة، فقد تسلمنا بلدية مديونة. العلاقات الداخلية في المجلس إيجابية ونتعامل بروح الفريق، صوت المرأة مسموع ومحترم، ونرفض الاحتكام إلى رأي الأغلبية بالتصويت، بل نعمل ونجتهد في خلق القناعة قبل اتخاذ القرارات".

أنيسة أحمد بشارات: "الكوتا" لحث الرجال على انتخاب النساء

أنيسة إنسانة في غاية البساطة، أنهت دراستها الثانوية العامة في العام 1980 في بلدة طمون بمحافظة طوباس، ولم تتمكن من إكمال دراستها الجامعية على رغم أنها مجتهدة، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية لعائلتها التي تعمل في المجال الزراعي، واضطرت للتواجد في البيت للعناية بإخوتها، وكذلك بسبب العادات والتقاليد، وبهذا الصدد تقول أنيسة: "سجنتُ نفسي في غرفتي وأضربت عن الطعام، ولكني هُددتُ بطلاق أمي، ومن أجل الحفاظ على الأسرة أذعنت للواقع".

تزوجت أنيسة ورحلت وزوجها إلى الجفتلك في محافظة أريحا، وعن ذلك تقول: "عانيت كثيراً، فزوجي العضو في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" دأبت سلطات الاحتلال على اعتقاله المتواصل".

وتضيف: "فور الإعلان عن إجراء الانتخابات عرض زوجي الفكرة عليّ بأن أترشح كمكافأة لي على كفاحي وصبري، تجاوبتُ مع الفكرة، لأني اجتماعية وأحب العمل العام والناس يحترمونني ويحبونني، وشجعوني على المواصلة وتجاوبوا معي، وقد تكفل زوجي بإدارة حملتي الانتخابية، وكان يقوم بالاجتماع بالرجال لأنني لم أتمكن من القيام بالمهمة بسبب المجتمع المحافظ، وأنا قمت بزيارة البيوت، لم أترك بيتاً إلا وزرته، وقد عملت بدأب ووصلت الليل بالنهار، واعتبرت أن نجاح أيٍّ من المرشحات الثلاث المتنافسات هو نجاح للجميع، ودعوتُ إلى انتخاب الجميع، وشعرت أن لي شعبية واسعة لأني صادقة وأمينة ولا أعرف اللف والدوران".

وتتابع: "نجحت نجاحاً ساحقاً حيث نلت المرتبة الثالثة بعدد الأصوات، "الكوتا" ساعدت النساء على الترشح، ومن دونها لما وافق الرجال على ترشُّح أي إمرأة، فنحن مجتمع محافظ بمواصفات بدوية".
أنيسة اصطدمت منذ البداية مع المجلس، وعلى وجه الخصوص مع رئيسه، فمنذ الاجتماع الأول الذي انتُخب خلاله الرئيس، اعترضت على الاجتماع وطالبت بتأجيله، لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء للتنسيق ولم تتم الموافقة على اقتراحها، وعقد الاجتماع وصوتت ضد انتخاب رئيس المجلس مقابل ثمانية أصوات، ومنذ ذلك اليوم تشعر أنيسة أنها محاصرة وغير قادرة على تأدية مهامها.
وتقول أنيسة: "أكبر مشكلة تواجهنا تتمثل بعدم وجود مقر للهيئة المحلية، ونجتمع في بيت أحد الأعضاء، لذلك لا يتوفر مكان للقاءات دائمة، والتشاور خارج الاجتماع الرسمي في البيت، والذي نادراً ما يعقد، لذلك فإني أشعر أني مغيبة عن مهام المجلس وأعماله، لهذه الأسباب وأخرى تتعلق بمزاج رئيس المجلس الذي لا يُرحِّب باقتراحاتي، ومنها اقتراحات لتطوير ملكات الأعضاء بتنظيم دورات تدريبية لهم كالتي تتلقاها النساء وطورت معرفتهن ومعلوماتهن".

عفاف شطارة: صوتان من العائلة وفُزتُ بالمرتبة الثانية

تقول عفاف: "عُيِّنتُ في مجلس بلدي عزون بمحافظة طولكرم، اكتسبتُ محبة الناس وثقتهم من خلال عملي مديرةً للمدرسة التي رعيتها كما أرعى بيتي، وطورتُها واهتممتُ بأبنائها كأنهم أبنائي، وقد قدّر الأهالي مجهودي المهني والتربوي، لذلك ما إن أعلن عن إجراء الانتخابات حتى جاؤوا إلى بيتي يطلبون مني خوضها، وأبدوا الاستعداد الكامل للقيام بالدعاية، وطمأنوني على وضعي وأنني غير مضطرة حتى للخروج من بيتي أثناء فترة الدعاية".
وتضيف: "فعلاً هذا ما حصل، لم أخرج من البيت، ولم أطلب من أحد انتخابي، وخضت الانتخابات من دون برنامج، عائلتي في عزون عبارة عن اثنين؛ أي صوتين: صوتي وصوت أخي، فالجميع من عائلتنا هاجر إلى خارج الوطن للعلم والعمل، وأنا من الطائفة المسيحية في بلدة تدين بالإسلام، لم أشعر يوماً بالغربة والاغتراب في الوسط الذي أعمل وأعيش فيه، فلا تمييز بين الناس إلا بالمعاملة والعطاء، وقد أعطيت أحسن ما عندي وتعاملت مع الناس كأهلي، كافأني الناس على انتمائي وصدقي وإخلاصي وأهليتي للعمل، وقد أحرزتُ أصواتاً عالية، وكنتُ الثانية من حيث الترتيب، وانتخبت أمينة سر للمجلس".
وترى عفاف أن تجربتها "تجربة خاصة وربما استثنائية، وقد جسدت معاني أخلاقية سامية وقيماً نادرة، فعندما يتجاوز الناس البعدين العائلي والديني، وينتخبون من تفانى في خدمة البلد، يكونون قد سموا في تفكيرهم وأخلصوا للبلد والانتماء لها".
وتعتبر أن مشكلتها "في الحقيقة نشأت بعد الانتخابات، للصدفة كنتُ "بيضةَ القَبّان" بين الأعضاء، حيث تساوت الكتلتان الرئيستان في عدد المقاعد، وكان لا بد من حسم منصب الرئيس، ولم يكن ليُحسَم دون تصويتي، وأَعطيْتُ صوتي لأحد المرشحين المتنافسين على المنصب، ومن يومها والأمور صعبة على الصعيدين الذاتي والموضوعي، إذ اكتسبتُ عداءَ أحد الأطراف، وكنتُ معتقدةً أني أمارس حقي الديمقراطي الطبيعي، امتدتْ حالة التخاصم والخَلاف لتطال عمل المجلس الذي بات يعيش حالةً من الشلل وعدم الانسجام".

ناديا ملحم: المرأة تخاف الوصول إلى مركز القرار

"مؤخراً لاح أفق تغيرات تنبئ بإجراء الانتخابات في الهيئات المحلية، لإخراج البلديات المعينة من وضعها البائس الذي وصلت إليه بسبب عدم تجديدها بالانتخاب الديمقراطي. في تلك الفترة كان من الصعب أن تتصور امرأة نفسها تخوض التجربة وتمارس دورها، ولكن تعيين البلديات على مساوئه والخلاف الذي دار بشأنه كان له إيجابية تمثلت باستيعاب نساء في عضويتها، ما هيّأ المجتمع تدريجياً لتقبل وجودها في الانتخابات، وعلى كلٍ فعنبتا بواقعها الاجتماعي، ودرجة تطورها ومزاياها، تختلف عن كثير من المناطق من حيث انفتاحها وتنورها، واحترامها للأدوار التي تقوم بها المرأة، ومستوى نضج مجتمعها لمشاركة المرأة في مراكز القرار".

هكذا استهلت ناديا ملحم، عضو مجلس بلدي عنبتا المنتخب، الحديث عن تجربتها، وأضافت: "بالنسبة لي ومع بدء الحديث عن الانتخابات بدأت التفكير جدياً في خوضها، باعتباري إحدى الناشطات في الحقلين السياسي والنسوي، والبلدة كلها تعرفني وتعرف دوري الاجتماعي الذي بدأ منذ بداية التسعينيات عندما انضممت لعضوية اتحاد لجان العمل النسائي، ومن ثم ومع نشاطي برزت كإحدى قياداته، هذه العضوية ساعدتني في صقل شخصيتي وتطوير ملكاتي التنظيمية والنسوية والسياسية، وخدمتني في التواصل مع المجتمع والنساء بشكل خاص".

وتتابع: "فور فتح باب الترشُّح قدمت طلب ترشُّحي وباشرت حملتي الانتخابية، وبقيت المرشحة الوحيدة حتى إقرار "الكوتا"، حتى أنني اعتقدت أني سأفوز بالتزكية كمرشحة وحيدة، ولكن فيما بعد ترشحت عشر نساء بالإضافة إليّ، وبدأت أشعر بمذاق الانتخابات الحار بسبب شدة المنافسة مع هذا الكم الكبير من المرشحات، لكني كنت أيضاً مطمئنة، لأني أتمتع بمواصفات تؤهلني لأن أحظى بثقة الناس واحترامهم، كقوة الشخصية والثبات على المطالب حتى تحقيقها، وكنت أسمعهم يقولون: ستعبئين المكان".

وتكمل ناديا: "لقد انضممت إلى كتلة تضم في عضويتها عناصر من حركة فتح والجبهة الشعبية، ومندوبين عن ثلاث عائلات، وقد وسعنا الرقعة الجغرافية للائتلاف بضم مرشحين من بلدة كفر رمان التي تتبع إدارياً لبلدية عنبتا، وهذا ما ساعد في اختراق القائمة لأن القوائم الأخرى أيضاً قوية ومنافسة".

وعن حملتها الانتخابية تقول: "اعتمدتُ في حملتي على الزيارات المنزلية الصباحية، وكنت أجمع السيدات المتقاربات في السكن وأعقد لقاءاً واحداً، أتحدث خلاله عن برنامجي وخطتي، وعن واقع المرأة واحتياجاتها وهمومها، وكنت أجد دعماً وتأييداً، كما نظمتُ بعض اللقاءات النسوية العامة، ومن خلال الكتلة كنت أشارك بفعالياتها وأنشطتها، ولجأت أحياناً إلى زيارة البيوت أو الالتقاء بمن حضر اللقاء، لأستطلع ردود الفعل المؤيدة والمعارضة، وكنت أضع الكتلة في صورة استخلاصاتي واستنتاجاتي، وكان هذا ذا فائدة لجهة تصويب بعض التوصيات أو التعديل عليها".

وتشير إلى أنها حصلت "على (1190) صوتاً، وقد نجحتُ بـ "الكوتا" لحصولي على أصوات عالية، فعدد المرشحات الكبير شتّت الأصوات وأهدرها".

وتضيف: "فور وصولي إلى المنصب وزميلتي، وضعنا خطة للعمل من خلال المجلس خاصة بالمرأة، وشُكلت لجنة للمرأة من سيدات البلدة المتحمسات للفكرة، وقد عقدنا اجتماعاً ضم جميع الناجحات من منطقة طولكرم في المرحلتين الأولى والثانية، قمنا من خلاله بوضع احتياجات المرأة وأولوياتها، وخطة لإدماج المرأة في البلدية، وكنا قد أعددنا تصوراً لذلك، كما شكلنا لجنة مؤازرة للمرأة في البلدية، تجتمع دورياً لرصد الهموم والاحتياجات، وكذلك أولينا الاهتمام لبناء أواصر التعاون مع الجمعيات النسوية في البلدة، ونحاول أن نقيم مركزاً نسوياً لاستضافة مشاريع المرأة وفعالياتها".

هكذا عرضت ناديا ملحم تجربتها في الانتخابات، ومعالمَ لتجربة قادمة في البلدية، ناديا تعرضت للحديث عن الأوضاع البائسة التي عاشتها عنبتا ولا تزال في أعقاب الانتخابات، وعلى إثر نجاح قائمة وفشل القوائم الأخرى، فهناك في المجتمع الفلسطيني من لا يريد الإقرار بنتائج الانتخابات، وغير مستعد للتسليم للإرادة الديمقراطية، إن لم تكن نتائجها لصالحه. ما لم تخبرنا عنه ناديا أن خمس سيارات تم حرقها في البلدة الوادعة على خلفية النتائج من مجهولين، الحرائق روّعت المجتمع، منها سيارة رئيس البلدية الحالي، ولا يزال الوضع يغلي ويؤثر على سير العمل وإنجاز الخطط والبرامج، ويؤخر الموازنات، والمشاريع لا تنفذ، والبلدة وأهلها هما أكبر الخاسرين.

ظاهرة رفض نتيجة الانتخابات غير مقتصرة على عنبتا، وإنما شوهدت في دوائر أخرى، ما يملي على وزارة الحكم المحلي اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حدود للقضية على قاعدة القانون والنظام، ولقد قدمت طعونات في نتائج الفرز في بلدية عنبتا وقد ردت المحكمة الدعاوى، فما العمل الذي يجب عمله حتى تعود الأمور إلى مجراها؟ سؤال برسم إجابة المجتمع المحلي ووزارة الحكم المحلي.

وفاء غزاونة: ركزتُ في حملتي على المناطق المتضررة بالجدار

"عُيِّنتُ في مجلس محلي الرام لمدة سنتين، لم أكن على دراية تامة بمهام المجلس وصلاحياته، ولكنّ الانخراط في العمل المجتمعي ومن خلال عملي كمنسقة لمؤسسة "مفتاح" في القدس، واحتكاكي مع المرشحات في المرحلة الأولى، زاد اطلاعي، وتعمقتْ معرفتي، فقد انخرطتُ في جميع الدورات التثقيفية المنعقدة لغايات تمكين المرشحات وتدريبهن، وهو ما نمّى لديّ الوعي بأهمية تعميق التجربة واستمراريتها من خلال وصولي بالانتخاب إلى عضوية المجلس.

وعند الإعلان عن إجرائها في المرحلة الثانية في دائرتي، بعد أن حسمت أمري تشاورت مع زوجي ووالدي اللذَيْن شجعاني مع وعد بالمشاركة في جلب الدعم أيضاً، بعد ذلك توجهت إلى تنظيمي السياسي "حركة فتح" الذي لاقيتُ الدعم والتأييد منه، وذلك بضمي إلى كتلته الانتخابية. مع بدء فترة الترشُّح قدمت طلب ترشُّحي، وقدمتْ زميلة أخرى نفسها كمرشحة وتوقفت طلبات الترشُّح النسائية، لأتفاجأ ومع إغلاق باب الترشُّح الاقتصار على وجود مرشحتين اثنتين، ما يعني نجاحنا بالتزكية.

على الرغم من نجاحي المضمون مسبقاً، فإنني أدرت حملة انتخابية بقصد استخدام الحملة الانتخابية وفترة الدعاية لصالح نشر البرنامج على صعيد المرأة، لذلك عندما تجاهلتْ كتلتي إدراج قضايا المرأة في برنامجنا الانتخابي بحجة أننا ناجحات، طالبتُ بإعادة طباعة بيان الكتلة الانتخابي لتضمين الشق النسوي فيه، وتحقق ذلك لنا، ووزعناه على نطاق واسع في فعاليات الحملة، وقد ركزتُ في حملتي على آلية "حملة اطرق الباب"، وقسمتُ البلدة إلى ثلاث مناطق لتغطيتها والتواصل مع المرأة فيها، وقد حولنا لقاءاتنا مع النساء في الحملة على نشر قضايا حقوق المرأة، أما الرجال فقد توجهنا إليهم مع الكتلة ضمن مهرجاناتها الدعائية وندواتها الانتخابية، وكمرشحات كانت تُطرَح علينا أسئلة من نوع: ماذا ستعمل المرأة في ظل صعوبة أن يحقق الرجال مطالب المجتمع؟ وكنا نتحدث عن مسؤوليات الأعضاء من الجنسين كمواطنين من أجل المجتمع وفق القوانين الفلسطينية.

كذلك توجهت إلى المناطق المتضررة من "الجدار" لكسب أصوات أهلها على أساس برنامجنا الانتخابي الذي يستهدف إعادة تأهيلها وتخفيف معاناتها، وفي يوم الاقتراع ذهبتُ وأحضرتهم للإدلاء بأصواتهم،

وقد قدروا أننا اهتممنا بإحضارهم على الرغم من نجاحنا بالتزكية، وكانوا يقولون إنهم قَدموا لتقديم الدعم لنا، وإنهم يريدون رؤية تجربة المرأة في الوفاء بوعودها، وإمكاناتها لتحقيق تطلعاتنا، لذلك أوليتُ اهتماماً كبيراً بعد ممارسة المجلس أعماله لجلب مشاريع تخصص للمناطق الأكثر تضرراً من الجدار في ضاحية الرام على صعيد الشوارع والبنية التحتية، ومشاريع نسوية لتمكين عاملات الخياطة والتطريز من العمل في بيوتهن وربطهن بمؤسسات تسويقية، وكذلك تعاونا مع نقابة الخياطين بعد انتخاباتها للمساعدة في تصدير منتجات التطريز، خصوصاً منتجات النساء المعيلات للأسر".

وفاء غزاونة البالغة تسعاً وعشرين سنة، والحاصلة على شهادة الماجستير في التربية، والناجحة حكماً وقبل الانتخابات بالتزكية، نجحت عملياً بالتنافس واحتلت المرتبة الرابعة، فقد أرادت أن تُنتَخب من المجتمع بشكل ديمقراطي، وأرادت الشرعية الانتخابية بالأصوات العالية، على الرغم من تحققها أيضاً بالتزكية، وهذا يشير إلى شخصية إرادوية مخططة وبعيدة عن العفوية، لقد أوصلت إلى المجلس رسالة قبل الانتخابات مفادها أنها ليست تكملة عدد أو ديكوراً انتخابياً عندما طالبت بإعادة طباعة البيان الانتخابي لتضمين رسالة المرأة الانتخابية، التي أرادت من خلالها أن توصل وعياً يؤكد أن خطة المرأة في المجلس لن تكون وعوداً انتخابية، وأنها لا يمكن تجاوزها وتخطيها، وبأصواتها العالية التنافسية شرّعت ذلك.

وفاء تقول إن نجاحها في الانتخابات أحدث تغييراً على شخصيتها وعلى الواقع، وأصبحتْ أكثر قوة كعضوة منتخبة من كونها عضوة معينة، فلم يكن الناس يهتمون بمراجعتها، أما الآن وبعد انتخابهم إياها فقد أصبحت مرجعية من جانب، ومن جانب آخر أصبحت موضع مساءلة.

نوال قنديل: لا يناسبهم امرأة قوية في المجلس

نوال قنديل منسقة لجنة المرأة للعمل الاجتماعي في بيت سوريك بمحافظة القدس، وقد تبوأت منصب أمين سر حركة "فتح" للمنطقة منذ العام 1987، وهي فخورة بهذين المنصبين، بالإضافة إلى عضويتها في عدد من الجمعيات الخيرية في المنطقة، وقد حضرت مؤتمرات محلية، ولها دور وطني بارز على مستوى قرى شمال غرب القدس.

"اتخذت قراري بالمشاركة في انتخابات مجلس محلي بيت سوريك بالتشاور مع زوجي وأبنائي، الذين وافقوا جميعاً بحماس باستثناء أحد أبنائي، الذي اعترض لأسباب تتعلق بالحرص على راحتي.

ترشحت قبل الكوتا التي أعتبرها شكلاً من أشكال الإنقاذ، لأنها جعلت الجميع تحت الأمر الواقع، فلم يكن أحد من الرجال في بيت سوريك موافقاً عليها، والدليل على ذلك تشكيلهم وفداً من الوجهاء ضم المجلس القديم المعين وأعضاء من حركة "فتح" للالتقاء بمسؤول إقليم حركة "فتح"، وللذهاب إلى وزارة الحكم المحلي لإبلاغها رغبتهم بعدم وجود نساء في المجلس، وقد بادرتُ إلى بالذهاب أيضاً إلى الأشخاص ذاتهم لأشرح رغبة المرأة في بلدنا بالمشاركة ومطالبتها بالكوتا، وقد علمت أن الوفد لم يوفَّق في مهمته.

بالنسبة لي واصلتُ عملي لحشد الأصوات لصالحي، وقد اهتممتُ بتطوير نفسي بحضور دورات تدريبية، وكذلك المشاركة بكل ما من شأنه توعيتي وتثقيفي من جانب، ومن جانب آخر قمتُ بطباعة برنامجي وسيرتي الذاتية، وضمَّنْتُهما كل ما يهم جمهور الدائرة وآمالهم من المجلس القادم، وقمتُ بتوزيعهما بكثافة في البلدة، وقد جندت لهذه الغاية فتياناً وشباباً.

ومن ضمن ما قمت به لإبقاء التواصل مع الناخبين، نظمتُ فريق عمل مؤهلاً ومنتمياً لمساعدتي في الحملة، وكذلك لتزويدي بالمعلومات واستطلاع الرأي العام حول مختلف المواقف من المرشحين، إضافة إلى دورهم الدعائي لصالحي، وقمت بتنظيم الزيارات المنزلية للناخبات.
لقد مورس عليّ ضغط من أجل الانسحاب، وجرت محاولة لإغرائي بمكاسب جديدة، وعلى سبيل المثال عرض عليّ افتتاح جمعية جديدة لأترأسها، وتقديري أن سبب رغبتهم في انسحابي يعود إلى رغبتهم في إزاحتي من طريقهم، لأني عنصر فاعل وعلى اطلاع بما يدور، وشخصيتي القوية لا تناسبهم.
الآن وبعد فوزي بالتنافس أحمل أفكاراً جديدة لتطوير البلدة، وقد عملت مع المجلس على تنفيذها، منها وضع مشروع لتدريس طالبات التوجيهي دراسة خاصة ممن لم تُتَح لهن فرصة التعليم، وهذا المشروع قد نفذ وافتتحنا صفاً للتوجيهي، وقد تعاونت مع وزارة التربية لافتتاح صف لمحو الأمية، ويطالبني الرجال بصف خاص بهم، والأفكار والمقترحات الأخرى جاهزة للتنفيذ".
"أم حاتم" ذات الثمانية وأربعين عاماً لها خمسة وعشرون حفيداً، سعيدة وهي مكتفية بدورها وتطوره المستمر نحو الأفضل، تمتلئ حماسةً للعمل وتتطلع قدماً للأفضل، وتحلم أن يتم تغيير المنظار الذي ينظر من خلاله إلى النساء".

نفيسة إبراهيم: اختلفتْ نظرةُ المجتمع لي بعد الفوز

نفيسة إبراهيم في الثامنة والثلاثين من عمرها، وحائزة على شهادة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية، إضافة إلى شهادة الدبلوم العالي في التربية، وتعمل مرشدة تربوية في مدرسة القرية، وعملت في المجالين الوطني والاجتماعي منذ نعومة أظفارها، وهي من عائلة وطنية مناضلة.
عن تجربتها تتحدث نفيسة، عضو مجلس محلي عناتا بمحافظة القدس، وتقول:
"لم تأت مشاركتي في الانتخابات المحلية بالصدفة، أو لتكملة العدد، وإنما لدوري المعروف والمتواصل، وفصيلي السياسي "فتح" طرح اسمي قبل أن أطرح نفسي، وذلك خلال اجتماعاتهم وتحضيراتهم للانتخابات، لذلك التقتْ رغبتي وقراري مع قرار فصيلي السياسي، والتقى القرار السياسي مع القبول الاجتماعي، وهذا أكده عدد الأصوات التي حصلت عليها، وهي من أعلى الأصوات في المنطقة، وقد تلقيتُ دعماً مهماً تجاوز العائلة والبيت، فقد دعمتني المؤسسات النسوية، وأنا أسندت الدعم بتأهيل نفسي بالتدريب، وكان لـ "مفتاح" دور في عملية التثقيف والتدريب، التي ساعدتني في وضوح الصورة وبلورة رسالتي الانتخابية، وإدراك ما نويت عليه.
انضممت إلى كتلة "فتح" الانتخابية، وكان عملنا جماعياً، كما جندنا المتطوعين الذين كان لهم دورٌ واضحٌ ومهمٌ، خصوصاً أننا ركزنا على العنصر الشاب الذي يتمتع بالحيوية والفعالية والقدرة على العمل الطويل، دفعتُ لأن يتضمن بياننا ورسالتنا الانتخابية برنامجنا تجاه المرأة والطفل، ما كان له بالغ الأثر على تعامل النساء مع الحملة بإيجابية.
المسؤولية بعد النجاح أصبحت أكبر، بسبب أن المواطنين يعقدون الآمال على المجلس الذي يريدون منه أن يقدم أفضل الخدمات، لذلك فالدعم المؤسسي يجب أن يستمر في دعم الأعضاء والعضوات، لجهة استمرار عقد الدورات التدريبية في محاور جديدة ذات صلة بعمل المجلس.
مشاركة المرأة في مركز القرار المحلي غيّرت النظرة لها في المجتمع، ووجودُها في مركز القرار مدة أربع

سنوات سيعطينا الفرصة لإثبات جدارتنا واستكمال عملية تجديد الصورة النمطية التقليدية للمرأة وتغييرها إلى إنسانة ناجحة في أدائها ومشاركتها القيادية".

صفية أبو طير: في البداية لم تكن لديّ أي رغبة في بلوغ أي منصب

صفية أبو طير، البالغة من العمر (49) عاماً، والحاصلة على الثانوية العامة، عضو مجلس بلدي عبسان الكبيرة، سعيدة بمنصبها الجديد، وتقول: عملي المجتمعي ليس جديداً، ولكن الجديد هو عضوية المرأة في المجالس البلدية لأول مرة. وهي كذلك فخورة بالتعاون الناشئ مع زملائها في المجلس، الذين يستمعون إلى آراء النساء، وبأنها حتى الآن لم تواجهها أي عقبة في العمل.

تستهل صفية حديثها بالقول: "لم تكن لديّ أي رغبة في الترشح والوصول إلى أي منصب، فقد كان كل جهدي واهتمامي منصباً على عملي بتنظيم الندوات الدينية وتحفيظ القرآن الكريم، لكن زوجي وعائلتي أقنعوني بالترشُّح، كما قام تنظيمي السياسي بتشجيعي، وبعد حوارات معي وافقت، لكني لم آخذ الأمر ببساطة، بل درستُ الموضوع من حيث البحث في عوامل النجاح التي أرى أنها مزيج بين قوة العائلة والفصيل، ولأني أنتمي لحركة "فتح" ومعظم أبناء بلده "عبسان الكبيرة" تنتظم في صفوفها، فقد توكلت على الله وترشحت وأعلنت ذلك خلال الاجتماعات الجماهيرية، ووسائل الإعلام، وأصدرت بياناً انتخابياً".

وتضيف: "بادرتُ إلى الالتحاق بدورات تدريبية في إدارة الحملات الانتخابية من خلال "مفتاح"، وكذلك دورات مساعدة من خلال طاقم شؤون المرأة، وقد ساعدتني الدورات كثيراً في معرفة مهارات فن الاتصال والإعلام والحملات الانتخابية، واستخدمتُ الخبرة التي تعلمتها بتجنيد متطوعين، وتشكيل مكتب انتخابي، وكذلك جندتُ بعض الأموال لتغطية مصاريف الحملة".

وتتابع: "اكتفيت برسالة الكتلة الانتخابية، ولم أعمل رسالة خاصة بي، وكذلك لم أضع صورتي مع صور باقي أعضاء الكتلة، فالمرأة لا يجوز أن تضع صورتها، لكني أؤمن أن المرأة يجب أن تكون مع الرجل جنباً إلى جنب، انطلاقاً من مبدأ التعاون والمشاركة في الحياة. هوجمت من بعض النساء بسبب ترشحي، على اعتبار أن البعض يعتقد أن الترشُّح للمناصب السياسية خاص بالرجال، وأيدتني نساء أخريات، أبديت تفهماً لوجهات النظر المختلفة، لكنني أشجع دخول المرأة المجالس المحلية، لأنها شريكة وقادرة على صنع ما لم يصنعه الرجال".

إنعام جبعيتي: طالبوني بأن أنسحب، وعادوا وطالبوني بالترشُّح

تستهل إنعام جبعيتي من كفر اللبد بمحافظة طولكرم حديثها بقولها: "بدأت العمل العام من خلال العمل في الجمعية النسائية، وقد آمنت بمبدأ المساواة، وعملت على ترسيخها، وكذلك عملت في الجانب الإنساني وتواصلتُ دائماً مع المجتمع، وعندما بدأ الحديث عن إجراء الانتخابات المحلية بدأت بالتواصل مع المؤسسات للحصول على المزيد من المعرفة والتمكين والتدريب، وكنت أيضاً أراقب التحضيرات في البلد، والتي تقتصر على الرجال وحدهم، وتشكلت كتلتان من الرجال بتركيبة سياسية وعائلية وخلتا من النساء، فلا غنى عن العائلة ولا عن التنظيم، بدأنا بتوعية النساء، وعملنا مع مؤسسة "مفتاح" بتلقي التدريب

والمهارات، وترشحت ست نساء قبل إقرار "الكوتا" بالقانون، وما لبثت أن انسحبت خمس منهن لظروف خاصة، وصمدت وحدي كمرشحة، عرضت الموضوع على الكتلتين، وهما من حركة "فتح" ولم يتقبلوا فكرة نزول المرأة، لكن زوجي وعائلتي دعموني وأجمعوا على ترشُّحي، وتقدمت بطلبي ودفعت الرسوم، وما إن عرفت البلد بترشُّحي حتى بدأت الاستفسارات، وقام رجال من المرشحين بمطالبتي بالانسحاب لأن القائمة قد تشكلت، وتمنوا عليَّ الانسحاب، وكنت أماطل بانتظار صدور قانون الكوتا، وما إن أُقرتْ حتى بدأ الرجال يبحثون عن مرشحات واتصلوا بي للانضمام إلى كتلهم.

خوض المرأة الانتخابات المحلية أحد الفتوحات النسائية، وإضافة جديدة إلى سجلها الحافل، في البداية استصعبت المرأة الأمر، لكنها فيما بعد اقتحمته بقوة، وكذلك المجتمع وجد التجربة غريبة عن المرأة، لكنه اعتاد عليها وتغير، وبتُّ أُسأل عن مواصفاتي وشخصيتي وكيف قررت وكيف ابتدأت.

لقد انتقلوا من موقع اعتباري أبحث عن المشاكل ووجع الرأس، إلى موقع الإنسانة القدوة، وانتقل الموضوع من كونه شأناً ومسألة رجاليين إلى مسألة وشأن اجتماعيين، الجميع تغير وأنا أيضاً بدوري تغيرت، عضوية المجلس "قوتني" عندما أصبحت من مرجعيات البلدة، أتلمس حجم مسؤوليتي وأستمر بالتواصل مع المجتمع مصدر شرعيتي.

البيت أصبح أكثر تفهماً لمهامي، وأصبح الجميع أكثر تعاوناً، وزوجي أعطاني الدعم الذي أنتظره، خصوصاً أنه طلب إجازة من الوظيفة ليقف بجانبي أثناء الدعاية الانتخابية".

خيرية عودة: صوتي مرتفع ومسموع في المجلس

"بدأت فكرة ترشُّحي عندما باشرت تنظيم لقاءات توعوية حول الانتخابات، برعاية من جمعية سيدات حوارة الخيرية التي أعمل مديرةً لها، وكنا نتحدث مع النساء حول ضرورة المشاركة بالتسجيل ومن ثم الانتخاب، وفي إطار الهدف ذاته كنت أخرج إلى القرى المجاورة للقاء النساء وحثهن على أخذ دورهن وتفعيله، وكن يسألنني فيما إذا كنت مرشحة، ومن ثم بدأن يطالبنني بأن أخوض التجربة.

بدأت بدراسة الأمر مع حركة "فتح" كوني من أعضائه، وكذلك مع عائلتي، وقد أيدني كل من تشاورت معه، بل إن إخوتي عرضوا إسنادي مادياً.

تأخرتُ في تقديم طلب ترشُّحي حتى اليوم الأخير، ولكني كنت أراقب عملية الترشيح وموازين القوى، ترشحتْ قبلي أختان من حركة "حماس"، وأختٌ مستقلة تحالفتُ معها ووضعنا معاً برنامجنا الانتخابي، وكان لتدريبنا مع مؤسسة "مفتاح" فضل كبير في إضاءة الكثير من الأمور المهمة المعرفية قبل النجاح وبعده.

عملتُ بجهد كبير وركزت على قضايا المرأة والطفل، وكنت أشعر أني قوية وسأفوز مع زميلتي المستقلة، نحن لم نقصر في خدمة البلد، وفعلاً نجحنا، بالإضافة إلى ثالثة من "حماس"، وأثبتت حوارة تقدميتها عندما أفرزت ثلاث نساء بالتنافس، وقد حصلت على المرتبة الثالثة، وانتخبت أمينة سر المجلس، وكانت عُرضت عليَّ رئاسة المجلس.

موقع حوارة الجغرافي، والتعددية الفصائلية، والعدد غير القليل من الأطر والجمعيات النسوية، جعلت البلدة تتقبل خوض النساء المعترك السياسي دون استغراب، جرت الأمور بشكل طبيعي، بدءاً من التسجيل، إلى الترشيح، ومن ثم الحملة الانتخابية والاقتراع، ويقوم المجلس بتسيير أعماله بسلاسة، وبالنسبة لنا

كعضوات أشعر أن صوتنا مسموع، ونثري النقاش والأداء، لكن التحديات كبيرة على صعيد تقديم خدمات أفضل، وإيجاد الحلول للإشكالات المتعددة التي تعاني منها البلدة. أحرص على الاستمرار في التدريب وتحسين قدراتي القيادية، لأن مجال العمل مختلف عما خبرته.

كما أنني لم أهمل المرأة ولها موقع خاص في عمل البلدية، من خلالنا نحن النساء، وعملياً بدأنا نترجم وعودنا الانتخابية، لقد أنجزنا منذ انتخابنا دورة تنجيد مفروشات للسيدات، وأخرى لتوعية المرأة في انتخابات التشريعي، ودورات ترشيد لاستهلاك الطاقة الكهربائية، وأنجزنا قاعدة بيانات حول الأطفال، والأراضي، والكهرباء، والنفايات، والصرف الصحي، من أجل التحضير لعمل مستقبلي يستند إلى التخطيط، ولدينا مشاريع وخطط مستقبلية، وأهم ما أنجزناه أننا وجدنا حلولاً لمشكلة تراكم مستحقات أثمان الكهرباء".

وتتوجه بالحديث إلى مرشحات المراحل القادمة بالقول: "إن على المرأة اقتحام كل مجالات العمل، فلا شيء مستحيل مع الإرادة والوعي والثقة بالذات".

تغريد علاونة: سمعتُ تعليقات ساخرة على ترشُّحي خصوصاً من النساء

"لست من بلدة عزموط، بل متزوجة من أحد أبنائها، وهي بلد عشائرية تسيطر العائلات على قرارها. بعد صدور قرار "الكوتا" عبّرتُ لزوجي عن رغبتي في تقديم نفسي للانتخابات من خلال "الكوتا"، وطالبته بالتشاور مع العائلة، وتوجهت بدوري إلى نساء العائلة التي تعادل ثلثي عدد السكان، فانتقدتني النساء وسمعتُ "نكتاً وسخرية" من مشاركة المرأة، جوهرها أن ما لا يقدر عليه الرجال لا تقترب منه النساء، استعنت وزوجي بشباب العائلة من المتعلمين الجامعيين، الذين تحمسوا وبدأوا الاتصال بكبار العائلة للحصول على تأييدهم، وساعد في هذا المجال رئيس المجلس السابق، وحصلت على التأييد العائلي وبدأت حملتي الانتخابية التي تركزت على زيارة البيوت والحديث مع النساء، وكلما اقترب موعد الانتخابات وزادت حمى التنافس، كنت أشعر بالتفاف العائلة أكثر يوماً بعد يوم، أما الزيارات واللقاءات الرجالية فقد تولاها زوجي.

بعد نجاحي زاد طموحي، أرغب في الوصول إلى المجلس التشريعي، وزاد طموحي العلمي، وكنت سأترشح لرئاسة المجلس إلا أنني عدلت لتقدم أحد كبار العائلة للمنصب، لكنني أطمح إلى تقديم نموذج المرأة بأفضل أداء، وهذا يتطلب زيادة المعرفة والوعي، فالمرأة غير الواعية تصبح تكملة للعدد، بل يجب أن تكون عنصراً ضرورياً ومكملاً. على الرغم من شعوري بأنني أفوق الرجال في بعض المواضيع، لكنهم في بعضها الآخر يتفوقون، وأنا لستُ في معرض تنافس، لكن التحدي الذي فرض يجعلني أدقق دائماً بموضوع الكفاءة.

الآن وضعي الشخصي مع نجاحي بعضوية المجلس اختلف، واختلف دوري تبعاً لذلك، مكانتي الاجتماعية أفضل، وحصلتُ على التقدير المجتمعي، أصبح الأهالي يلتقونني ويتصلون بي لأخذ المعلومات أو للتدقيق فيها، ولتقديم اقتراحات عملية، لقد أنجزنا عدداً من وعودنا الانتخابية، فقد قمنا بشق طريقين جديدين، ونعمل على بناء خزان مياه، ولديَّ أفكار كثيرة للعمل، لكنني أعاني من عدم معرفتي بالجهات ذات الصلة بعملي في المجلس. ما أرغبه أن نقيم مجمعاً للبلدية نخصص فيه مكاناً للقاءات النسائية، فالمرأة في عزموط، وعلى الرغم من تحصيلها العلمي العالي، فإنها تنظر إلى نفسها ودورها بسلبية، وتترك أمور التحكم بالعائلة للرجل، أراهن على الأجيال الشابة المتعلمة لإحداث التغيير".

نوال فنون: وضعتُ صورتي على برنامجي الانتخابي وسمعت تعليقات..!

"فكرت أن أرشح نفسي للانتخابات منذ فترة ليست بالقصيرة، تقريباً منذ بدأت التعيينات في المجالس المحلية، في حينها عرض عليَّ أن أتمثل في مجلس نحالين ولم أوافق لسببين: الأول يعود إلى رفض العائلة والثاني إلى عدم قناعتي بالتعيين".

هكذا بدأت حديثها السيدة نوال فنون، العضوة المنتخبة لمجلس بلدي نحالين في المرحلة الثانية من الانتخابات، والموظفة في جمعية الشبان المسيحية- برنامج التدريب النسوي، والحائزة على شهادة التربية من جامعة بيت لحم.

وتضيف نوال: "طبيعة شخصيتي أنني أتقدم لأخذ دور قيادي، فأنا أول فتاة من البلدة حصلت على الشهادة الثانوية، وأول من التحقت بالجامعة من فتيات بلدتي، وكذلك كنت أول فتاة في البدة تلتحق بوظيفة، وقد جمعت في إحدى المراحل بين جامعتي ووظيفتي ومسؤوليتي كربة بيت".

وتتابع: "لذلك ما إن بدأ حديث الانتخابات وطلب مني معارفي خوض غمارها حتى وجدتُ نفسي أفكر بجدية وأبدأ بالتشاور مع المقربين مني، وبالترتيب زوجي وأولادي ومن ثم إخوتي وأهلي المباشرين، ومن ثم زملائي في العمل والجمعية وأصدقائي، جميع هؤلاء دعموا خطوتي وطالبوني بحسم قراري لصالح ترشُّحي".

وتكمل: "عملت حساباتي بدقة بهدف النجاح، ووجدت في البداية معارضة، وللأسف، من أفراد مسيسين وأعضاء في الفصائل، وطلبوا مني الانسحاب، موقف القرية بشكل عام معارض لترشيح المرأة وخوضها الانتخابات، ويعود السبب إلى الثقافة الرجعية بشكل عام، وتعارض وجود المرأة مع مصالح البعض، لاعتقادهم أن المرأة ستأخذ من حصصهم. وبعد إقرار "الكوتا" ترشحت ست نساء، ولولا "الكوتا" لما تقدمت النساء، على الرغم من صحة من يقول "إن الحق يؤخذ ولا يعطى"، ولكن في مراحل معينة سنكون بحاجة إلى التدخل القانوني للتقدم".

وتستطرد قائلة: "التنافس كان على أشده في الانتخابات وقد قدمت نفسي كمستقلة، ونجحت بالتنافس وكان ترتيبي السادس، وحصلت على 417 صوتاً، نلت منها مئة صوت من العائلة تقريباً، وقد ظهر الطابع العشائري في الانتخابات، فيما لم يغيب الدور السياسي للتنظيمات".

وعن برنامجها الانتخابي تقول: "أعطيت في برنامجي الانتخابي اهتماماً بقضايا المرأة والطفل إلى جانب القضايا العامة الأخرى، وفي دعايتي الانتخابية كنتُ أحرص على أن أتحدث عن المرشحات جميعاً وأدعو إلى انتخاب المرأة، ولم أترك آلية للتواصل مع الناس إلا ومارستها، فقد نظمت لقاءات واجتماعات وزرت البيوت وانضممت إلى المناظرات، وقد نسجت علاقات مع نشيطات في كل حارة ليكنّ صلة الوصل مع الجمهور، كما اهتممت بتطوير نفسي، وأذكر دورات "مفتاح" بالخير وبأنها كانت بمثابة المفتاح لباب تمكيني وتأهيلي، وقد ركزتُ في صلاتي الجماهيرية على الفئة العمرية الشابة ما بين 28-20 سنة لأنها لا تعرفني".

وبعد وصولها إلى المجلس، تقول: " أصبحت إنسانة أخرى، أتحدث باسم المجلس وباسم البلدة، والناس يتوجهون لي، وبيتي أصبح مكتباً لا يفرغ من المراجعين".

وتختم حديثها بالقول: "ربما تشبه تجربتي في كثير من أوجهها التجارب المثيلة، أهم ما ميزني هو إرادة التحدي، اتخذتُ قراري وسرتُ به حتى النهاية، كذلك لغتي بسيطة ومفهومة، وبرنامجي واضح ونابع من احتياجات الناس، واجهت ضغوطاً من الجميع، وكذلك واجهها زوجي الذي اتُّهم بأنه "لا يمون عليّ"، وتعرض إلى إساءات عدة، ولولا تفهمه للواقع لما استطاع التحمل".

سميرة فراحنة: دخلت بتحالف عائلي من دون بُعدٍ سياسي

سميرة عضو في مجلس جمعية النماء الخيرية، ومع بدء الحديث عن "الكوتا" النسائية في القوانين، وفي أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية في أيلول 2004، كانت البداية التي جعلت سميرة فراحنة تفكر بالترشُّح، هذا ما استهلت به السيدة أم كرم من بلدة حجة بمحافظة قلقيلية، والحاصلة على شهادة البكالوريوس في التربية حديثها عن تجربتها الانتخابية.

تقول عضو مجلس بلدي حجة: "نظمنا لقاءات خاصة بالنساء، لشرح قانون الانتخابات بإشراف مؤسسات مدنية مستقلة كالملتقى المدني ومؤسسة "مفتاح"، وذلك لتوعية الناس بأهمية الانتخابات، وضرورة مشاركة المواطنين والمرأة في مقدمتهم فيها، باعتبارها من عناصر تحقيق التنمية، وهي نصف المجتمع. جاءت هذه الورش واللقاءات قبيل التفكير الجدي بخوض الانتخابات، ولكن بعد تحديد موعد انتخابات حجة للمرحلة الثانية، أصبحت الأمور أكثر وضوحاً، وحسمت موقفي باتجاه خوض التجربة، وأصبحت مشاركتي أوسع في التحضيرات وحضور الاجتماعات واللقاءات".

وتضيف: "تقدمتُ بطلب ترشيح فور بدء تقديم الطلبات، وانضويت تحت لواء كتلة "حجة للجميع نحو الإصلاح والتغيير"، وهي كتلة تعبر عن تحالف عائلي وليس له أي بعد سياسي أو تنظيمي، فكل عائلة قامت بترشيح عضو أو اثنين تبعاً لحجمها لتمثيلها في الكتلة، وكان الشرط الوحيد للكتلة هو القدرة والكفاءة والرغبة في العمل، وقد يكون بعضنا له انتماء سياسي ولكن لا يمكن ممارسته داخل المجلس في حال الفوز".

وتتابع: "لقد خصصت كتلتنا ثلاثة مقاعد للنساء، وكنا نُجري اللقاءات بوجودنا نحن المرشحات الثلاث، وكنا نجد الدعم والتأييد، كما قمنا بالزيارات المنزلية، وكنا نقصد بالأولوية بيوت المترددين من غير المقتنعين بانتخابنا، من أجل تشكيل القناعة لديهم، وقد يصدف أن تكون الأسرة بجميع أفرادها من رجال ونساء، وقد لاحظنا أن العديد من الأسر التي اعتقدنا أن لها موقفاً معارضاً اتضح من خلال النقاش أنها ليست كذلك، كما لاحظنا أن النساء تنتظر سماع مواقف أزواجهن ليحددن مواقفهن، وكن يعلن ذلك بصراحة: "مثل ما بده زوجي"، وبعض العائلات حاسمة موقفها سواء بذلنا الجهد بإقناعها أم لا، وبعض الزوجات كن "يخفن" من أزواجهن فلا يعبرن عن آرائهن، وقد زارتني عدد من السيدات لإظهار دعمهن بانتخابي وكتلتي، وتوضيح عدم مقدرتهن على ممارسة حقهن بالعلن، بسبب الخوف من الزوج تحت التهديد بالطلاق، وكنت أناقشهن بصحة الموقف من عدمها، وكنت أطالبهن بتحكيم ضمائرهن واختيار الأصلح والأفضل".

وتختم بالقول: "لقد نجحت بالتنافس، كما فاز من كتلتنا سبعة آخرون، وقد حاولت بعض التنظيمات تجيير النجاح لمصالحها، لكننا لم نمرر التبني السياسي، وأصدرنا بياناً نؤكد فيه استقلاليتنا وأن تحالفنا عائلي محض".

ابتسام الزعانين: "أنت مساوية للرجال" خاطبني كبير الديوان العائلي

ابتسام الزعانين المرشحة المستقلة لعضوية مجلس بلدي بيت حانون بمحافظة شمال غزة، المصادفة وحدها هي التي خدمتها وأوصلتها إلى غايتها، فابتسام ليست ابنة بيت حانون لكنها متزوجة من أحد أبنائها العائدين من الخارج، وتعود أصولها إلى منطقة حيفا في فلسطين المحتلة، ولم تكن ابنة فصيل سياسي منافس، فهي مسؤولة الإطار النسوي لجبهة التحرير العربية، والتنافس على أشده في المنطقة بين قوائم "فتح" و"حماس" و"الجبهة الشعبية"، إلا أنها فازت بأصوات عالية جمعتها بجرأتها في مواجهة التحديات والمعادلات الصعبة، وتكتيكاتها التي رسمتها بحنكة بحيث إنها استطاعت تحقيق اختراقات سياسية وعائلية، تلك الحنكة التي اكتسبتها من العمل السياسي في الخارج في عدد من بلدان المهجر.

وتقول ابتسام عن ذلك: "بعد أن حزمت أمري وقررت الترشُّح عن دائرة بيت حانون، كنت قد أجريت دراسة تحليلية لواقع المنطقة وللمناخ السياسي والعائلي، فوجدت أن لدى المواطنين ردود فعل سلبية تجاه الحزبية والفصائلية، من بينها وجود أزمة ثقة وفجوة، لذلك في ضوء هذا الواقع وجدت أنه يمكن لواحدة مثلي نسجت علاقات إنسانية بالتواصل مع الناس ومع همومهم على مدى السنوات التي عاشتها دون اعتبارات انتهازية أن تجد القبول والتجاوب إذا توجهت لهم لإعطائها الثقة، وقد استعرضت أيضاً المرشحات، فوجدت أن المميزات بينهن قلائل وغير منخرطات في العمق الجماهيري، كما وجدت أن الحالة الاستقطابية بين "فتح" و"حماس" هي لصالحي، وكذلك الاستقطابات العائلية، رسمت خطتي وتكتيكي انطلاقاً من هذا الواقع، لذلك رفضت قرار تنظيمي بالترشح على قوائم سياسية ائتلافية ووضحت اعتباراتي، واحتفظت بعلاقاتي الإيجابية مع جميع التنظيمات".

وتتابع: "شكلت مكتباً انتخابياً من أربعة عشر شاباً يمثلون عائلات بيت حانون وبعضهم أعضاء في التنظيمات السياسية، جمعنا ما هو أسمى من الفصائلية، ورتبْنا المهمات على أساس تغطية كافة الاحتياجات الإعلامية والجماهيرية والمالية، والتف حول حملتي نساء وصبايا من مختلف الأعمار، ووضعنا برنامجاً انتخابياً نخاطب به عقول الناس بمصالحهم وهمومهم، متضمناً سيرتي الذاتية وصورتي، وقد ساعدنا زوجي بصياغة محاوره الرئيسة، وقد تم التشهير بي لوضع الصورة، خصوصاً أنني صممت صورة كبيرة وكانت الأكبر حجماً بين صور جميع المرشحين، والغريب أن من ساهم في الانتقادات نساء مؤطرات، لكنني اعتبرت أن مصدر الانتقادات يعود لأسباب تنافسية وانتخابية، وواصلت متطلعة إلى الأمام".

وتضيف: "كذلك واجهتُ تحدياً آخر على صعيد عائلة زوجي، فقد ترشحت سيدتان من العائلة، سيدة في قائمة "حماس" وأخرى في قائمة "فتح"، واعتبرت غريبة عن العائلة في نظر البعض من العائلة، فقد مورس عليَّ ضغط هائل للانسحاب لصالحهما، وسمعت كلاماً قاسياً في هذا المجال، واتُّهمتُ بأني أستصغرهم وأقلل من فرصهما، وصمدت أمام الضغوط أيضاً بدعم من المحتجين في العائلة على سياسة الضغوط".

وتعتبر ابتسام أن التحدي الأكبر الذي تعرضتْ إليه، بل بالأحرى سارت باتجاهه، "كان الاجتماعات مع الرجال في الدواوين العائلية، فلقد نظمت (32) اجتماعاً جماهيرياً في دواوين العائلات بتنظيم من مكتبي الانتخابي، والتي تبدأ بعد الثامنة مساء ولا تنتهي قبل الحادية عشرة مساء، وكان الاجتماع الأول هو الأكثر إثارة بالنسبة لي، حيث كان نوعاً من فحص لقدراتي ومعرفتي، بالإضافة إلى أسئلة شخصية من نمط عدم تواجد زوجي معي في اجتماعاتي، وكنت متماسكة وأجيب عن كل الاستفسارات بوضوح وقوة، وقد لمست فوراً نتائج الاجتماع، فقد خاطبني في نهايته كبير الديوان العائلي وهو يضع يده على شاربه: "أنت مساوية للرجال، وأقسم بأن نعطيك أصواتنا"، بعد هذا اللقاء الفعلي أصبحت أشعر أني فائزة لا محالةَ، كما كان له التأثير الكبير المفصلي على أبنائي الذين شعروا بالفخر بأمهم، وأصبح ابني يلازمني في لقاءاتي".

وترى أن "مواجهة التحديات الصعبة كان لها الأثر الطيب على نتيجتي ومعنوياتي ومعنويات من يعمل معي، حيث توجت جميعاً إيجاباً، وكنت متأكدة من أن الصعاب لا تسهل إلا باختراقها والاقتراب منها ومواجهتها".

زينب أبو إسماعيل: انسحب أخي من الترشيح لأجلي

"أردت من خلال ترشُّحي أن أوجه رسالة بأن المرأة تسعى للمشاركة في مواقع اتخاذ القرار، وتحديداً في البلديات ذات الصلة الوثيقة بالمرأة من خلال الخدمات التي تقدمها، ولتوفير فائدة خدمية أفضل، وقد ساعدني باتخاذ القرار وحسمه أن كلاً من عائلتي وتنظيمي أيدا ترشُّحي، شعوراً منهم برصيدي الشعبي الذي يؤهلني للنجاح.

أقوى العوامل التي استندتُ إليها في ترشُّحي أنني على صلة واسعة بقطاعات مختلفة من الناس، وكذلك عملي معهم بشكل ناجح، فقد عملتُ مرشدةً اجتماعية، وباحثةً إحصائيةً في قضايا العنف الأسري بأنواعه، خصوصاً مع النساء، وساهمتُ في حل مشاكل أسرية مستعصية، ومشاكل زوجية، وقضايا إدمان على المخدرات، وهذا خدمني وعزز علاقاتي الطيبة بالناس، سيما أنني أتعامل بتعاطف وتفهم، وأقوم بالإسناد والدعم الاجتماعيين، وقد أُطلِق عليّ لقب "أبو عسل" عوضاً عن اسم عائلتي أبو اسماعيل، تعبيراً عن الألفة والمودة التي أصبح الناس يكنونها لي.

لذا لم أجد أي إشكالات في العلاقة مع الجمهور أو في الترشيح، ولم يمارَس عليَّ أي ضغوط للانسحاب، وبالعكس فقد انسحب من أجلي بعض المهندسين في المنطقة وكانوا يقولون "أم محمد أولاً"، وانسحب أخي أيضاً لصالحي، وقد انتخبت من فئات مختلفة المنطلقات، وحصلت على أصوات من تنظيمات أخرى، وهذا مكنني من النجاح دون الحاجة إلى "الكوتا". كان من الممكن أن أحصل على أصوات أعلى لو أنني وضعت صورتي على البيان الانتخابي وعلى المطبوعات الإعلامية التي أصدرناها، حيث لم أقم بوضعها خوفاً من الانتقادات، وقد استنتجت أنه أفقدني بعض الأصوات، لأن كثيراً من الناس تعرفني بهيئتي، وتخلط باسمي (بين اسم قبل الزواج وبعده أو اسم متعارف عليه)، نحن نُقمع أحياناً باسم العادات والتقاليد التي لا علاقة لها ولا تُخترق إذا وضعت صورتي.

الصعوبات التي أواجهها الآن بعد النجاح وفي عملنا في البلدية أن الإمكانات المادية المتوفرة قليلة للعمل، كما أن المواطنين لا يعرفون تماماً صلاحيات البلدية وعملها، فهم يعتقدون أن علينا أن نقدم المساعدات المالية لهم، وأن ندعمهم بتوفير العمل وكأننا جمعية خيرية، وهذا يقلقني لأنني منتخبة من المواطنين، وهذا سيف مسلط على رؤوسنا.

لقد قُدمت المرأة في الانتخابات في صورة جديدة جديرة بها، ونحن كنساء بحاجة إلى أن نعزز ثقتنا بأنفسنا، فنحن نعد أنفسنا جيداً لأي حدث ولأي قضية نريد اختراقها، وبشكل أفضل من الرجال الذين لا يعدون أنفسهم جيداً عند التقدم إلى ميادين العمل الجديدة، لقد تدربنا جيداً، وتلقينا تدريبات من كل الأنواع التي تصقل شخصياتنا وتؤهلنا للمنصب، وأفكارنا وأداؤنا أفضل من الرجل عندما نتبوأ موقعاً مسؤولاً وما ينقصنا أن نكون أكثر جرأة وقوة".

زينب أبو عسل، الحائزة على الدبلوم في اللغة العربية منسقة مركز البحوث الإنسانية، وعضو في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعضو في دائرة المرأة لمحافظة عبسان، وهي أمينة سر اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي في المنطقة، تملك تجربة رائعة في العمل مع الأسر والنساء، ومكنها تعاملها الطيب مع الناس لدخول قلوبهم دون استئذان، وأصبحت لها شعبية واسعة. أما خبرتها في العمل فمتنوعة بسبب تنقلها في أكثر من مجال، وتنقلها في السكن في أماكن عدة خارج أرض الوطن، لذلك فليس غريباً على زينب النجاح وتحقيق هذا الاختراق الواسع.

ميسون بدارنة: الشعارات حول دور المرأة تبخرت في يعبد

تجربة المرأة الانتخابية في يعبد، وتجربة ميسون بدارنة، عضو مجلسها البلدي، ستتذكرها الحركة النسائية طويلاً، وسيتذكرها مجتمع يعبد دائماً، عندما تعرضت المرشحات إلى قمع وإقصاء عائليين استخدم فيهما الضغط والترهيب، ما أدى إلى انسحاب المرشحات جميعاً، وبقيت المرشّحة الوحيدة في المواجهة ميسون بدارنة معلمة الرياضيات في مدرسة البنات والحائزة على دبلوم في الرياضيات.

تتحدث ميسون عن تجربتها قائلة: "ترشحت لعضوية مجلس بلدي يعبد مع خمس مرشحات أخريات، ومع اقتراب موعد إقفال باب الترشيح تزايدت الضغوط العائلية على المرشحات، وفي ربع الساعة الأخير قبل الموعد المحدد ازدحم مركز لجنة الانتخابات بممثلين عن العائلات الذين نجحوا في فرض إملاءاتهم على المرشحات، اللواتي وبسبب التهديد بالعزل العائلي انسحبن من الترشيح، وبقيتُ وحدي صامدة مع اتهام ظالم بتحدي البلد وقيمها وعاداتها المتعارضة مع نزول المرأة للانتخابات".

وتضيف: "ساعدني في صمودي وعزز قدرتي على الاستمرار دعم زوجي لي ووقوفه إلى جانب حقي، معتبراً مشاركتي في المجلس كعملي في مجال التدريس أو عمل المرأة في البنوك على سبيل المثال، وعليه فقد واجه عائلته الرافضة لترشُّحي، كما وقف ابني الطالب الجامعي إلى جانبي، رغم الضغوط التي مورست عليه أيضاً، إلا أنهما وبسبب إيمانهما بي وبقدرتي على خدمة البلد شدّا من أزري وقررا المواجهة، كما وقف إلى جانبي اتحاد لجان العمل النسائي الذي أنتمي إليه، وكذلك الرفاق في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الذين دعموني، ما شجعني أيضاً على الاستمرار".

وترى أن "موقف عائلة زوجي المعارض لترشُّحي يعود إلى اعتقادهم أني سأؤثر على مرشح العائلة الآخر، وعلى الرغم من طمأنتي لهم بأن الواقع والقانون ليسا كما يعتقدون، وأنني في موقع التنافس مع المرشحات فقط، فإنهم استمروا على موقفهم بمقاطعتي. فالاعتقاد الراسخ لديهم أن تمثيل العائلة يقتصر على الذكور، علماً أني خضت الانتخابات كمرشحة مستقلة مدعومة من فصيل سياسي، إلا أنهم استمروا في موقفهم المعارض وحجبوا أصواتهم عني، وقد تأثرت كثيراً لموقفهم".

وتعتبر أنها "كانت تجربة مريرة وقاسية، لكنني تجاوزتها من خلال انتظامي في اجتماعات المجلس والمساهمة في أعماله وقراراته، وأشعر أني ربحت أولاً نفسي كإنسانة ومواطنة، وكسبت جولة في تثبيت حقوقي، وأوصلت رسالة لجميع النساء بالثبات على حقوقهن، وقد خسر كل من وقف دون وجه حق ضد مشاركة المرأة".

إيمان دراغمة: المجلس المعين أكثر نشاطاً من المنتخب

إيمان دراغمة، مسؤولة لجان المرأة للعمل الاجتماعي في محافظة طوباس، تم تعيينها في مجلس بلدي طوباس، واستناداً إلى تجربتها تلك خاضت الانتخابات البلدية كمستقلة، وقد توقعت أن تكون أكثر نشاطاً بعد الانتخاب، وأن المجلس المنتخب سيكون أكثر فائدة. آمال إيمان خابت، وبعد انخراطها في أعمال المجلس البلدي بتسعة أشهر، حيث انتخبت في المرحلة الأولى للانتخابات، وجدت أن تجربة التعيين كانت أفضل من حيث الفعالية والأداء.

تقول إيمان: "نزلت كمستقلة لعاملين؛ الأول أنني أريد إثبات أن المجتمع يختار الأكفأ دون روافع تسند المرشح، والثاني أنني كنت أريد اكتشاف مدى وفاء المجتمع لي، كامرأة قدمت له خدمات عدة".

ولدى سؤالها عن طبيعة الخدمات التي قدمتها، تجيب إيمان قائلة: "اشتغلت على كشف العادات والتقاليد البالية من أجل تغييرها، فمدينة طوباس إحدى المدن العشائرية، وقد وجدنا أنفسنا مع أنظمة اجتماعية تمنع المرأة من قيادة السيارة، فتلقيتُ دورة تدريب، وكنتُ أول من تحصل على رخصة قيادة، بعدي تشجعت النساء على الحذو حذوي، كما أن الأهالي كانوا يمنعون المرأة من الخروج لشراء مستلزماتها وحاجياتها من السوق، كما أن المجتمع يمنع عليها حضور الندوات والمحاضرات، وحتى أنها لا تستطيع الذهاب للبلدية لتسديد فواتيرها، فعملت على إلغاء كل هذه الممنوعات بادئة بنفسي أولاً، فبدأت أنزل لأشتري لوازمي، وأذهب بنفسي لصيانة سيارتي وإصلاحها، وأحضر الندوات".

وتضيف: "ومن ثم بدأت أدعو إلى تنظيم ندوات تحضرها المرأة، وعلى الرغم من أن الندوة الأولى لم تحضرها أي إمرأة، فإنني أصررت على استمراري، وبدأت أضغط على أهلي وصديقاتي بالحضور، حتى بدأ اعتياد الأمر طبيعياً، وهذا معروف في مجتمعي ومقدر لي. فور إقرار "الكوتا" قدمت نفسي كمرشحة، وترشحت إلى جانبي ثلاث عشرة مرشحة أخرى، وكان التنافس شديداً بين المرشحات، لكنني كنت ضامنة الفوز حتى أنني لم أهتم كثيراً بعمل دعاية انتخابية، أعددت برنامجاً انتخابياً قمت بطباعته، ولم أضع صورتي على مطبوعاتي بسبب النصائح التي قدمت لي بعدم وضعها".

وعن المقارنة بين تجربتها في البلدية كمعينة وكمنتخبة قالت: "تجربة المجلس المعين ككل أفضل، وأُرجع السبب إلى أننا كنا مهتمين بإثبات الكفاءة والنجاح لأن المجتمع عامة لا يفضل سياسة التعيين، لذلك عملنا بجهد كبير، أما اللجنة المنتخبة وعلى الرغم من ديمقراطيتها كنتاج للمجتمع، فإنها أيضاً خيار عشائري وانعكاس لتركيبة المجتمع العشائرية، هذا يجعلها مطمئنة فلا تبذل الجهد الكافي لترتيب المدينة وتنظيمها، خصوصاً شوارعها وإشارات المرور وغيرها من الأمور التنظيمية، إضافة إلى عوامل موضوعية كنقص الموازنات".

وتضيف إيمان "إن المرأة في موقعها الجديد القديم تحت المجهر، وهي مطالبة ببذل الجهد، لكنها إجمالاً ترغب دائماً بإثبات وجودها وجدارتها بسبب عمليات التشكيك الدائمة بقدراتها".

عواطف أبو منديل: أنا قريبة من الناس

عواطف أبو منديل "أم أسعد"، عضو مجلس بلدية المغازي من المحافظة الوسطى بقطاع غزة، نجحت في الانتخابات البلدية نجاحاً ساحقاً دون الحاجة للكوتا، وشخصية أم أسعد البسيطة جعلتها محبوبة من قبل مجتمعها ومحيطها، حتى أن النساء كن يصرحن بأنهن سيشاركن في الانتخابات من أجل أم أسعد، التي حظيت بالدعم العائلي، خصوصاً من قبل زوجها ووالدها، إضافة إلى دعم حركة "فتح" باعتبارها إحدى عضواتها.

أم أسعد تتحدث عن تجربتها الانتخابية الخالية من الخوف والقلق على النتيجة، أو الانفعالات المرافقة عادة للانتخابات: "كل شيء مرّ بسهولة ويسر". وعلى رغم محاولات استدراجها للحديث عن تعقيد ما واجهته في الحملة على صعيد التنافس، أو على مستوى اللقاءات الجماهيرية أو ربما على شكل ضغوط عائلية، أو أخرى ذات مصادر أخرى موضوعية كالقائمة المنافسة القوية الأخرى، فإن "عواطف" بقيت تتحدث بالنسق ذاته، ودون ادعاء أو محاولات لإخفاء أي عوامل مهما كانت بسيطة، وكأنها تخوض انتخابات في جمعية نسوية ضامرة الحجم، على الرغم من أن هناك تسع مرشحات يتنافسن على المقعدين المخصصين.

عن الانتخابات ومشاركتها كمرشحة تتحدث أم أسعد فتقول:

"توفرت لي عوامل سهلت نجاحي، ليس لعدم وجود تنافس، بل لأنني ملتحمة مع الناس وجزء من واقعهم ومن وعيهم، فأنا أتولى مسؤولية جمعية خيرية تقدم الخدمات الإنسانية المتنوعة لأكثر من قطاع في المجتمع ومنهم النساء، كما نجحت في انتخابات مركز النشاط النسوي التابع لوكالة الغوث، بالإضافة إلى أنني بنت لعائلة قوية معروفة بوطنيتها وبكفاحها، وعضو في حركة فتح.

قررت خوض التجربة بالتشاور مع عائلتي وتحديداً مع زوجي ووالدي، وكان تشجيعهم ترشُّحي أحد عوامل حماسي واندفاعي، وقد عملت على رفد الدعم الجماهيري بتحسين قدراتي وإمكاناتي عن طريق التدريب، وكان لبرنامج "مفتاح" التدريبي لبناء القدرات القيادية في إدارة الحملات الانتخابية فضل كبير عليّ. انفتحت على جمهور الناخبين عن طريق تنظيم الندوات واللقاءات المتنوعة منها النسائية ومنها المختلطة، وقد توجهت للشباب طالبة الدعم، وكان لوجودهم في إدارة الحملة الأثر الكبير في زيادة زخمها وفعاليتها.

لقد نجحت بالتنافس، ولم أكن مؤيدة للكوتا لأن المرأة مساوية للرجل، لقد حصدت نتائج عملي وقربي من الناس، واحتكاكي المباشر معهم في قضايا معيشية مهمة، ومجتمعنا يقدر المرأة المعطاءة ويميزها عن غيرها من المرشحات، مثلما يميز بين مرشح وآخر من الرجال، لم أشعر بتحدٍّ أثناء ترشحي، ولكن التحدي ينتظرني كعضو مجلس بلدي بسبب إشكالات موضوعية تواجهنا ليس أقلها نقص الإمكانات المادية".

قصص خسارة

التنافس الذي أفرزته "الكوتا" كان محصوراً بين النساء بعضهن مع بعض، تجربة امرأة مقابل تجربة أخرى، وبرنامج مقابل آخر، إذاً لا مفر من امرأة غالبة وأخرى مغلوبة، نجاحٌ حليفٌ لبعضهن مُجافٍ لأخريات، نساء وصلن إلى المجلس المحلي وأخريات أوصدت الأبواب دونهن، ولكن، بغض النظر عن الفشل، لا يمكن التقليل من شأن الخطوة التي تحققت في المجتمع، وعلى صعيد تقدم دور المرأة في مجال جديد من مجالات بناء الحياة السياسية والديمقراطية الفلسطينية.

أبعاد إعلان نتائج الانتخابات بمشاركة المرأة بالمقاعد المضمونة بمنزلة نصر جديد للمشاركة ولحق الاختيار وللفكر الديمقراطي، على حساب المعتقدات البالية والإقصائية والتهميشية، التي تريد إبعاد نصف المجتمع عن الفعل والتنمية والتأثير. ومع هذا فلا يمكن لأحد أن يلغي حقيقة أن إنجاح مرشحات أنتج إخفاق الأخريات مع مساحة للحزن والإحباط والمفاجأة، سيدات رائدات تحمسن وقدمن أنفسهن للمجتمع في ظروف لا يمكن اعتبارها مفروشة بالورد، يحملن المتاعب واجتهدن في صنع التجربة، ومن أجل تحقيق الذات الواعية، وأخذ الحق الدستوري بالطرق الديمقراطية وعبر الخيار الشعبي، ومن أجل المساهمة في عملية البناء، ولأنها التجربة الأولى بمشاركة المرأة عبر صناديق الاقتراع، فلا بد من تعلم السباحة بالسباحة، مع ما يرافقها من مغامرة بعضها مجهول النتائج، وبعضها محكوم بعوامل غير مسيطر على تفاعلاتها.

تجربة الانتخابات المحلية الفلسطينية بمشاركة المرأة تعد أحد المعالم التاريخية في مسار تطور النظام الفلسطيني، ولأنها كذلك لا بد من عرضها بحلوها ومرها. والمر الذي سنفتح بعض أوراقه بقصد تعميم الفائدة والمعرفة، ولاستخلاص العبر، يخفف المذاق الذي ما زال يغص بالحلوق. ولأن المرشحات اللواتي أخفقن معنيات بالشأن العام وفي مواقع المسؤولية أردن أن تكون التجربة ملكاً للجميع للاستفادة من عِبَرها، لذلك فتحنَ عقولهن وقلوبهن للبوح بتجارب أليمة، للمساهمة في إغناء الأبعاد المختلفة لتجربة الانتخابات، وللإضاءة على وقع خطوات تعثرت في الطريق.

ريما المساعيد: هجمر ملثمون على بيتي وطالبوني بالانسحاب

ريما المساعيد البالغة من العمر أربعين عاماً متزوجة ولها ولدان، حاصلة على شهادة الثانوية العامة، تنتمي لحركة "فتح"، ومنسقة للجنة العمل الاجتماعي في الجفتلك، لم توصلها أصواتها الثلاثمئة التي حصلت عليها إلى لجنة بلدية "الجفتلك" في محافظة أريحا، بل تركتها التجربة الانتخابية مثخنة بالجراح، في حادثة عنف سياسي تعتبر الأسوأ، ضمن قائمة العنف الممارس ضد المرشحات، وعلى خلفية التنافس الانتخابي الخارج على التقاليد والآداب.

تتحدث المساعيد عن ذلك قائلة: "نزلت الانتخابات بدعم من العائلة والعشيرة، كما شجعني أهالي البلدة، فأنا معروفة بنشاطي الاجتماعي والوطني، من خلال عضويتي في حركة "فتح" وكمنسقة للجنة المرأة للعمل الاجتماعي، قدمت طلب ترشُّحي قبل إقرار "الكوتا" دون أدنى تردد، ودون أن يساورني الشك بإمكانية النجاح، فقد استندت إلى قوتين لا يستهان بهما "التنظيم والعشيرة"، بقيت المرشحة الوحيدة لمدة شهر كامل، بعد "الكوتا" ترشحت سيدتان، ولم أعتبر نفسي في حالة منافسة، ولم يساورني أي قلق أو شك بنتيجة نجاحي، وكانت التوقعات بأني سأكون منافسة قوية للرجال.. كنت أمسك النجاح بيديّ".

وتضيف: "قبل موعد الانتخابات بأسبوع واحد، وبعد منتصف الليل، دخل مسلحون ملثمون البيت، وقاموا بالاعتداء على زوجي العاجز بالضرب، وربطوا ابني ورموه على الأرض وصوبوا فوهة الرشاش إلى رأسه، وطلبوا مني الخروج معهم، قاومت في البداية ثم أذعنت لأخفف الضرب المركّز على زوجي، ولأبعد الخطر عن ابني، خرجت معهم معصوبة العينين، وأيديهم على فمي، في الخارج طالبوني بالانسحاب من الانتخابات، أخبرتهم أن هناك مرشحتين أخريين غيري، فكرروا مطالبتهم لي بالانسحاب، وافقت وأنا أرتجف رعباً من منظر السلاح المصوب نحو ابني الشاب، ومن هول الموقف الذي أفقدني القدرة على التركيز، تركوني وشأني فور الموافقة، أحدهم همس في أذني وهو يعطيني شيئاً ملفوفاً بأن هذه هديتك، فتحت الهدية لأجد بداخلها رصاصة".

وتتابع: "تقدمت بشكوى إلى محافظة أريحا، وقفت إلى جانبي مستنكرة ما حدث، وطالبتني بالثبات على الترشّح وعلى أساس أن توفر لي الحماية، وكذلك طالبتني المؤسسات والمراكز النسوية بالثبات والتمسك بالترشّح، لكني كنت خائفة إلى حد ترك بيتي المصنوع من "الخشب والزينكو" راحلة إلى بيت أهلي، وكنت في غاية اليأس والصدمة، وكنت لا أعرف إذا كان ما جرى حقيقة أم أنني تحت تأثير أحد الكوابيس الليلية".

ريما تجاوزت هذه المحنة وعادت إلى مواصلة نشاطها الاجتماعي، لكنها لا تزال تتساءل: "لماذا حصل معي ما حصل؟! ولأي سبب تم الاعتداء على أسرتي!"

سؤال ريما المساعيد ما زال معلقاً بلا إجابة، إلى جانب الأسئلة الكثيرة التي برزت أثناء العملية الانتخابية هنا وهناك، حول الاعتداء على المرشحات والمرشحين؛ تساؤلات حول منع مرشحات من الترشح عن طريق شحن الأجواء بالخوف، وحول خطف مرشحة من منطقة الخليل، وسحب مرشحات ترشّحهن بضغط عائلي، أو عن الجو الإرهابي الذي اصطنع لقتل فكرة تقدم النساء للترشّح في مهدها وقبل ترجمتها إلى فعل، وعن كثرة مظاهر العنف التي وقعت في أعقاب إعلان النتائج، كل الأسئلة المثارة تنتصب أمام أصحاب القرار وتضغط لإجلاء الحقيقة ولوضع النقاط الهائمة على الحروف.

تمام قناوي: تمسكت بوجهة نظري المبدئية الحالمة

تمام قناوي إحدى القيادات النسوية المعروفة على المستوى الوطني، فهي رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في جنين، وعضو قيادي بارز في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين واتحاد لجان العمل النسائي، وإحدى الناشطات في مجال المرأة ومساواتها منذ العام 1981، شاركت في الكثير من المؤتمرات العربية والدولية، وتلقت دورات خاصة بتطوير الوضع الفلسطيني وقطاعاته.

تتحدث تمام عن تجربتها الانتخابية قائلة:

"هذه هي الانتخابات الأولى التي تشهدها عرابة، وقد قدمت طلب ترشيحي قبل إقرار "الكوتا"، لأُعبر عن موقفي وإيماني بالمشاركة السياسية للمرأة دون تدخل إيجابي لصالحها، وكان أحد أهدافي من الترشُّح المبكر، هو حث النساء على الترشُّح وتشجيعهن على خوض التجربة التي كان يلفها شيء من الرهبة، كانت مرشحة أخرى إضافة لي قبل الكوتا، وما إن أقرت الكوتا حتى ترشح أربع سيدات بالإضافة لنا.

لديّ رسالة ومبدأ عملت من أجلهما سنين عمري، ومن ضمن ما أردت أن أثبت خلال خوضي الانتخابات هو أن المرأة قادرة على تبوُّء المناصب المختلفة، وأنها ليست حكراً على الرجال، كما أن لديّ الإمكانية ومن خلال خبرتي الطويلة في العمل مع النساء على تلمس احتياجات المرأة ومساعدتها على الاندماج المجتمعي والتنموي، واعتبرت وجودي في البلدية مجالاً جديداً لإشراكها سواء كموظفة أو متطوعة أو كمستفيدة من خدمات البلديات، فهذا حقها الذي يجب أن تصل إليه.

عند بدء تشكيل القوائم، عرض عليّ الانضمام من الجميع، لكني رفضت لعدم وجود قائمة ائتلاف وطني تضم الجميع تعبيراً وتجسيداً للوحدة الوطنية، بالإضافة إلى أن جميعها عبرت عن عائلات أو قوائم فئوية، فأخذت قراري بأن أخوضها كمستقلة، وبإسناد ودعم من الجبهة الديمقراطية، وبمساندة عضوات من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

اتصلت بالجميع بهدف التنسيق، وعدتني بعض العائلات بمنحي أصواتها مقابل إعطائهم أصوات معارفي وعائلتي التي لا يتجاوز عدد ناخبيها الخمسين ناخباً، وكنت على ثقة من النجاح بفضل تاريخي الوطني والاجتماعي، وكان الجميع يتوقع نجاحي دون أن تساورهم الشكوك حول ذلك، ولكن كل ذلك تبخر مع بدء الفرز، فقد عقدت العائلات ميثاق شرف فيما بينها، وبموجبه اتفقت أن لا تمنح أصواتها لمن هم خارج قوائمها، مهما كانت طبيعة مرشحيها ومستوياتهم وأهليتهم، ولمزيد من ضمان فعالية الاتفاق، تم اعتبار كل من يخرج على الميثاق خائن لشرفه، وهكذا التزم الجميع بالاتفاق.

لقد حصلت على (755) صوتاً من عائلتي وأصدقائي وتنظيمي، ولم أحصل على أي صوت من العائلات المتحالفة، التي لو تحالفتُ مع أحدها لحصلت على أصوات تقارب الأصوات التي حصل عليها رئيس البلدية، لكنني وبإصراري على موقفي المبدئي الذي اعتبرته صحيحاً كانت النتيجة نزولي المنفرد وخسارتي.

دروس وعبر الانتخابات في "عرابة" استوعبتها جيداً وقد أفادتني، فلا يجوز إحلال الموقف والقناعة الخاصة مكان الواقع الموضوعي وإفرازاته لعدم جاهزيته لها، فالانتخابات وتحالفاتها على الأغلب بعيدة كل البعد عن المبادئ، لقد اعتقدت أن الأبواب ستفتح أمام الكفاءات والمناضلات وفقاً لتطلعات المجتمع عامة، واستناداً إلى استحقاقات المنصب واحتياجاته بعيداً عن المعادلات الفئوية والعائلية، ولكن بالملموس ثبت أنني كنت حالمة وأن هذه الثمرة ما زالت غير ناضجة للقطف في مجتمعنا، لأن مجتمعنا غير ناضج بعد لتخطي التشوهات التي أصابته بالعمق".

مريم موسى: الخسارة في الانتخابات ليست نهاية المطاف

مريم موسى من بديا بمحافظة سلفيت توقع لها الجميع النجاح، لأن سمات الشخصية القوية والجريئة بادية على سلوكها وتصرفاتها، وهي ناشطة في العمل الاجتماعي، فقد شكلت مع أخريات جمعية بديا النسوية وشغلت منصب نائبة الرئيسة، وهي على الرغم من سنوات عمرها الثمانية والعشرين تملك محلاً تجارياً لبيع الألبسة، ولا يمر نشاط في البلدة إلا وتكون مساهمة في التحضير والإعداد له، كل هذه المواصفات إضافة إلى نظرة مريم لنفسها دفعتها للترشح قبل إقرار الكوتا، مدعومة من قبل زوجها العضو في حركة فتح، ومن عائلتها.

وتقول مريم: "كان الجميع يتوقع فوزي، وكنت أُعتبر أقوى المرشحات وصاحبة أقوى فرصة من بين المرشحات التسع على النجاح، حتى إن الكثيرين باركوا فوزي قبل ظهور النتائج، وعلى الرغم من اطمئناني إلى النتيجة، فإن الخوف كثيراً ما كان يساورني بسبب إحساسي بأن هناك ما يحاك ضدي، وشعرت أني

مستهدفة، لقد تلقيت الدعم العائلي، ولكن أعمامي عارضوا ترشُّحي وحرضوا ضدي، كما أن مرشحين من قائمتي وبسبب خوفهم على أنفسهم عمدوا ومؤيدوهم إلى التشطيب على اسمي، وهذا اتضح خلال الفرز، فبدلاً من جلب الدعم للقائمة جلبوه لأنفسهم، كما ساهم في خسارتي عدد المرشحات الكبير اللاتي بلغ عددهن عشر مرشحات، ما شتت الأصوات وبعثرها".

وتضيف مريم: "في حملتي الانتخابية اعتمدت عملية تنظيم الصلة مع الناخبين عن طريق اللقاءات الجماعية والندوات، وكذلك اعتمدت على الزيارات المنزلية، وقد طبعت لنفسي ملصقاً، كما قمت بإعداد اللافتات التي تحمل اسمي وشعاراتي، وقد حصلت على (430) صوتاً، والفارق بيني وبين المرشحة التي فازت أربعة وعشرون صوتاً، وأعتبره إنجازاً لي لأنني أقيم في بديا منذ عشر سنوات فقط وبعد زواجي من أحد أبنائها".

وتتابع: "على الرغم من ضيقي بالنتيجة وإحباطي وصدمتي، فإنني تجاوزت أزمتي، وانطلقت مجدداً، وأعدت صلتي بالبلدية وأحضر الاجتماعات التي تنظمها، فالانتخابات ونتائجها ليست نهاية المطاف، والعمل المجتمعي بالنسبة لي ليس حدثاً طارئاً أو جديداً، بل هو نمط حياة وهو حق وواجب".

فاطمة فرعون: رفعت قضية تزوير وتلاعب

"رشحت نفسي بناء على معطيات علمية درستها مع عائلتي وصداقاتي ومع المؤسسة النسوية، وقد أعلنت قراري الترشُّح في اجتماع جماهيري وعبر بيان انتخابي، وقررت خوض الانتخابات كمستقلة على الرغم من عضويتي في حركة "فتح"، وذلك لأسباب الخاصة، وقد أدرت حملتي الانتخابية من خلال جمعية شروق التي أعمل فيها، وقد شاركني حملتي عدد من المتطوعين والمتطوعات الشباب، وقد أصدرت برنامجي الانتخابي بشكل إعلامي جيد متضمناً رسالتي الانتخابية، وملصقاً وشعارات ولافتات تم توزيعها ونشرها في جميع الأماكن العامة في دائرة العيزرية، بالإضافة إلى تنظيم عدد من اللقاءات المصغرة والاجتماعات الجماهيرية، وقد اعتبرت الفعاليات التي نظمتها ناجحة، بسبب كوني معروفة كمربية أجيال وكمناضلة وكمشاركة في عدة مؤسسات نسوية، وكنت مطمئنة إلى النتيجة.

لقد مورست عليّ ضغوط من قِبَل فصيلي من أجل انسحابي، لأني رفضت الانضمام للقائمة، وقد تعاملت مع الضغوط بموضوعية، ولم تمنعني من إكمال مشواري وحملتي الانتخابية، وقد نسجت علاقات تنسيقية مع مرشحين مستقلين، وهذا أضاف إلى رصيدي الانتخابي زخماً إضافياً.

نتيجة الفرز أذهلتني، فوجئت بنتيجة التصويت، ولديّ القناعة بحصول تزوير ما وتلاعب في فرز أحد الصناديق، ما حرمني من أكثر من مئة صوت، وقد توجهت إلى محكمة الانتخابات لرفع قضية تزوير، إلا أن قضيتي رفضت، وقد رماني القاضي بالجنون لرفعي القضية، فأصررت على متابعة القضية التي قبلت من المحكمة بعد أن أوكلت محامياً، واتخذ قرار بإعادة فتح الصناديق، لكن القرار لم يغير شيئاً من الواقع، والنتيجة بقيت على حالها لأن الأمور برأيي مرتبة".

فاطمة فرعون التي صرفت على حملتها الانتخابية من مالها مما جمعته من عائلتها وصداقاتها ما زالت تتابع قضية التزوير والتلاعب المقتنعة بوجودهما، كما هي مقتنعة بخوضها التجربة كنقطة انطلاق نحو خوض الحياة السياسية كامرأة فلسطينية مستقلة، وما زالت تأمل أن تواجه قاضياً يتعامل مع قضيتها بجدية ولا يتهمها بالجنون لمجرد أنها فكرت بأن تصل إلى الحقيقة.

منتهى الكحلوت: ربما أنجح إذا نفذ قرار المحكمة بإعادة الانتخابات

منتهى الكحلوت التي تملك تجربة وخبرة في العمل السياسي والمجتمعي الذي بدأته خارج الوطن، وتواصلت خبرتها وتراكمت بعودتها إلى الوطن، وانخراطها في العمل المجتمعي والوطني من خلال عضويتها في حركة "فتح" وعملها النسوي، منتهى التي حصلت على (4625) صوتاً لم تتأهل للنجاح حسب نتائج الفرز الذي تقدمت حركة فتح بطعن بنتائجه إلى المحكمة، والمحكمة بدورها قبلت الطعن وقررت إعادة الانتخابات في خمس محطات، قرار المحكمة هذا أعاد لمنتهى الأمل مجدداً في النجاح، بعد أن حددت بشكل عام أسباب الفشل الذي أعادته إلى جمله من الأسباب.

تقول منتهى عن أسباب الفشل:

"لقد ترشحت في ظروف صعبة، اتخذت قراري بشكل مستقل، لكني حصلت على دعم زوجي للقرار وتأييده، وتقدمت بطلب لحركة "فتح" أعبر عن رغبتي بالترشح في قائمتها، وقد أفرزت الحركة القائمة عن طريقة استفتاء داخلي، وواجهت منافسة قوية، ولكن نتائج الاستفتاء كانت لصالحي. اعتقدت أنني استطعت إدارة الإشكالية التي حصلت في أعقاب الاستفتاء بنجاح، ولكن اعتقادي لم يكن صائباً، لأن من فشل في الانتخاب الداخلي بقي يمارس العمل ضد القائمة أو على الأقل لم يجند نفسه للعمل لصالحها.

كما أعزو الفشل إلى ممارسات غير صحيحة في توزيع للمساعدات وقعت به اللجنة التي أفرزت لتنسيق أعمالنا، حيث قدمت شكاوى من المواطنين يتحدثون عن تمييز وغياب العدالة في توزيع المساعدات، ما خلق ردود فعل لدى الناخبين جعلتهم يقاطعون الانتخابات أو لا يصوتون للقائمة، وقد دققنا فيما بعد بالمسلكيات ووجدنا أن خلفها مصالح شخصية. وكذلك فإن العائلية تحكم في منطقة بيت لاهيا، وبها تناقضات عدة منها العلاقات الإشكالية بين عائد ومقيم وبين لاجئ ومواطن، والمنطقة في معظمها مسكونة من المواطنين، ولكوني لاجئة وعائدة فقد واجهتني بعض الضغوط لكي أنسحب عن طريق إرسال من يضغط لانسحابي، بالترهيب تارة، أو بالطعن في كفاءتي تارة أخرى، أو لكوني جديدة على البلد، ولكنني رفضت الاستجابة وصممت على خوض التجربة، لأني تعاملت مع الناس الذين أعرفهم ويعرفونني جيداً على مدى عشر سنوات، لذلك تعاملت مع الضغوط بثقة عالية، مستندة إلى تقبل المجتمع لترشحي.

وربما يعود الإخفاق إلى نزول أشخاص من المجلس البلدي المعين سابقاً في القائمة، ولمواطني بيت لاهيا موقف من المجلس السابق ومن سياسة التعيين، ما ولد فجوة مع شخوص عبر عنها المجتمع بالرغبة في إقصائهم عن المجلس المنتخب، مع أنه والحق يقال يوجد بعض المآثر للمجلس المعين، من ضمنها عدم وجود ديون متراكمة، وإنجاز بعض المشاريع التنموية، أي أن المجتمع عاقب القائمة على بعض مرشحيها.

لقد عانيت من تناقضات التجربة، لكنني لم أستسلم فقد عملت على معالجتها بإعادة الصلة مع الناخبين لمعرفة أسباب حجب أصواتهم، وعملت على إعادة بناء جسور الثقة معهم ووضع اليد على الثغرات لسدها استعداداً لإعادة الانتخابات المقرر إجراؤها من قبل القضاء".

سامية جرادات: الفشل مرة لا يعني اليأس

سامية جرادات من بلدة سعير، شمال شرق محافظة الخليل، غادرت سعير إلى الولايات المتحدة مع زوجها بهدف العمل، وعادت بعد أربع سنوات لتربية الأولاد في "البلاد"، وقامت باستثمار الأموال في بلدتها، فبنت محطة وقود وصالة أفراح. العودة والاستثمار جعلا منها امرأة ناجحة ومنتمية في عيون أهل البلدة، وعلى ذلك حزمت أمرها بأن تترشح عندما طلبت منها حركة "فتح" في المنطقة أن تكون ضمن قائمتها، ولكن النتيجة لم تكن على قدر التوقعات والآمال، فلم يخط النجاح باتجاهها وتركها حائرة بأسباب تخليه عنها.

تقول سامية: "علاقاتي مع أهل البلدة ممتازة، وقد قمت ببنائها بعد عودتي من أمريكا، غادرت البلاد صغيرة، والأهالي اعتبروني نموذجاً للمرأة الناجحة لحرصي على نمو أسرتي في بيئتها الثقافية، ولنجاحي المهني أيضاً، فقد استثمرت في بلادي على الرغم من بقاء زوجي في الغربة. باشرت العمل في حملتي الانتخابية بزيارة البيوت، وتنظيم ندوات نسائية نتحدث بها عن مهامنا في المجلس القادم، وكنت أدعو إلى انتخاب الكتلة والنساء المنخرطات في عضويتها، أما بالنسبة لجمهور الرجال فكانت الكتلة تتكفل بدعوتهم إلى انتخاب النساء من أعضائها، وقد تنافست على المقعدين خمس نساء".

وتضيف: "بعد الفشل قمت بتقييم الأمور للبحث عن أسبابه، لم أجد سوى حجب أصوات كتلة كبيرة من العائلة عني، بسبب خلاف على مرشحي العائلة، لقد اعتقدت أن الخلاف قد تم حله بإعلان انسحاب المرشحة الأخرى من العائلة، المرشح الآخر الذي لم ينسحب لا يتضرر وضعه باستمراري بالترشُّح، فالتنافس لم يكن معه، ولكن يبدو أن العائلة لم تنسَ أنني رفضت التنازل عندما طالبوني به لصالح المرشحة الأخرى، رفضت التنازل لقناعتي أنني الأحق بالترشُّح وبالمقعد منها، فأنا أولاً أكبر سناً، كما أنها ليست بنت العائلة بل متزوجة من أحد أبنائها.

لم أنتهك حق أحد باستمراري في الترشُّح، فهذا حقي، ولكني تعلمت دروساً جديدة في الحياة؛ تجربة غريبة وقاسية، وإذا تم إجراء انتخابات أخرى، فسأكون أمام نزول آخر بخبرة أفضل، فالفشل مرة لا يعني عدم تكرار المحاولة والاستسلام لليأس".

مفيدة حنني: اكتشفتُ بعد فوات الأوان الخدعة الانتخابية

تتحدث مفيدة عن نفسها قائلة: "انتظمت في حركة "فتح" منذ العام 1990، وعملت في أكثر من مجال في إطار مهماتي التنظيمية، فقد عملت في التنظيم الطلابي، وكنت عضواً في الهيئة الإدارية لمجلس الطلبة. وعليه ومن خلال صلتي بالقطاع الطلابي كنت أقدم المساعدات، كما عملت مع مؤسسة إنقاذ الطفل لمدة ثلاث سنوات، وقد ساهمت من خلال مشاريع المؤسسة في تطوير بلدتي بيت فوريك، وكانت صلاتي بأهل البلدة جيدة ودافئة، إضافة إلى أنني بنت العائلة الأكبر في البلدة. لذلك وفي ضوء الدعم التنظيمي والعائلي رشحت نفسي على قائمة الحركة فور الإعلان عن انتخابات المرحلة الأولى، وكانت بيت فوريك إحدى دائرتين ستجرى فيهما الانتخابات في محافظة نابلس، وقد رشحت نفسي قبل الكوتا، إيماناً مني بالتنافس العادل وإصراري على أخذ دوري.

وتضيف: "لم يكن أحد يتصور –بما فيهم أنا– أنني سأفشل بالوصول للمجلس البلدي، فقد كنت أحد

الأسماء المضمونة والقوية التي يتم تداولها بين العارفين بأمور البلد، فقد عملت جيداً ولم أعتمد على الأصوات التي ستأتيني بشكل تلقائي، بل قمت بزيارة البيوت والالتقاء بأصحابها وكنت أجد القبول والتأييد، وكذلك شاركت في الاجتماعات الجماهيرية التي نظمتها الحركة، كما شاركت في مناظرة بين المرشحين، وتم تقييم مشاركتي بالإيجابية، لذلك عدم نجاحي يبدو لي غير منطقي أو غير واقعي".

وتستطرد: "إذا أردت إعادة ترتيب الأمور في ذهني وإعادة تقييمها، أستطيع أن أقول بملء الفم إنني قد خُدعت بسبب التكتيكات الانتخابية، التي لم أفهم اعتباراتها أو مبادئها، بل تصرفت بمنتهى البراءة السياسية".

وتختتم حديثها بالقول: "لقد اكتشفت، ولكن بعد فوات الأوان، أن الائتلافات غير المعلنة "من الباطن" لا تلزم أحداً إلا الهواة، وأن الأخذ لم يكن يرافقه العطاء، وأن العائلة الكبيرة لا تضمن نجاح أبنائها بالضرورة، خصوصاً في وضع كوضع عائلتنا التي توزع أبناؤها على مختلف التنظيمات. اكتشفت أيضاً أن الكفاءة المهنية تقف في آخر دَرجات السلم عند الاختيار، وتحديداً في ظل التنافس المحتدم الذي شهدته انتخابات بيت فوريك، وفي ظل وجود تسع مرشحات يتنافسن على مقعدين اثنين".

سهيلة شاهين: ترشحت للتشريعي ولم أنجح

سهيلة شاهين المرشحة عن دائرة رفح لعضوية المجلس البلدي في مرحلتها الثانية، خاضت تجربة الترشُّح لعضوية المجلس التشريعي في العام 1996، وكانت تبلغ آنذاك من العمر (31) عاماً، أي أنها لم تكن تمتلك الخبرة والتجربة الكافيتين، لخوض معركة انتخابات بحجم عضوية المجلس التشريعي، أمام مرشحين أقوياء بحجم روحي فتوح وأبو علي شاهين على سبيل المثال، لكنها مع ذلك تقدمت للمغامرة غير المحسوبة بثبات وجرأة واضحين، لا سيما أنها نزلت كمستقلة، التجربة علمتها الكثير وفتحت عينيها على أمور لم تكن تراها.

تقول سهيلة: "فرق شاسع بين واقع التجربة الأولى وواقع التجربة الثانية، فهناك فروق موضوعية وذاتية تفصل بينهما، ففي تجربتي في انتخابات المجلس التشريعي ترشحت عن محافظة بأكملها، فيما أترشح الآن عن دائرة من دوائرها، وكذلك يختلف الأمر على صعيد المرشحين، فقد وجدت نفسي في العام 1996 أتنافس مع قادة سياسيين كبار على خمسة مقاعد، فيما في انتخابات البلدية ترشحتُ أمام قادة محليين ومندوبي العائلات على ثلاثة عشر مقعداً، بالإضافة إلى أنني الآن أكبر سناً وتجربة وخبرة، وتلقيت أصنافاً متنوعة من التدريب والتأهيل، وازداد وعيي واتسعت دائرة صلاتي الجماهيرية، باختصار تقدمت مجدداً كمرشحة أكثر بناء وتنظيماً ودراية، لكنني أيضاً حصدت الفشل، واعتبر فشلي في انتخابات المجلس التشريعي نوعاً من الفشل الشخصي، في حين لا أعتبره في انتخابات البلدية فشلاً شخصياً، بل هو فشل للاتجاه الذي شكلته القائمة ولبعض أفرادها تحديداً، حيث حاسب الناسُ القائمةَ بأكملها على أخطائهم، كما أرجع فشلي أيضاً إلى أداء القائمة وتكتيكاتها، ولعدم فهم قواعد العائلات التي تحالفت معنا لمعنى الالتزام بالقائمة، وأعتبر أن يوم الاقتراع تحديداً كان مهزلة، فقد خلت مراكز الاقتراع من مراقبي القائمة بشكل يغطي كل المحطات والصناديق، وكان نشطاء الحملة في حالة من التعب والإرهاق، ما أفقدهم القدرة على العمل والتدقيق، كل هذه السلبيات جعلتني أدرك النتيجة مسبقاً.

حصلت خروقات أثناء الانتخابات وتقدمنا بطعن في نتائج الانتخابات، واستجاب القضاء وقرر إعادتها

في عدد من الصناديق، ولم يتم تنفيذ قرار المحكمة بعد، الذي لو نفذ مبكراً لقلب الأمور وغيرها، فالفارق بين القائمتين ليس واسعاً، وبالنسبة لمقاعد المرأة كذلك، لكن المماطلة بتنفيذ القرار تجعل الناخب غير مكترث بالعملية وبات محبطاً، كما أن التمديد أصبح مضراً".

سهيلة شاهين استخلصت دروساً وعبراً عدة، وعلى حد تعبيرها "لا تريد جلد أحد، ولكن على المسؤولين أن يستخلصوا هم العبر انطلاقاً من النتائج".

وتضيف "بالنسبة لي فقد مررتُ بعض القضايا الجزئية التي لا يجب أن تُمرر، بل كان عليّ الوقوف أمام كل صغيرة وكبيرة وفحصها والتمحيص بنتائجها، وعلى سبيل المثال فقد مررت مسألة عدم طباعة صوري على البيان، لأن هناك من اجتهد بأن صور المرشحات أمر غير مقبول اجتماعياً، وقد رفضت ذلك على اعتبار أن الصور على الأقل تذكر بالشخصية في ظل تشابه الأسماء، كما أنني شككت في أن وضع الصور يلحق الخسارة بالقائمة، ولكن لم يستمع لي أحد ومرَّرتُ القضية بدوري، لأتفاجأ بأن حركة "حماس" طبعت صور مرشحاتها ووزعتها".

وتتابع: "كما أنني لم أكن راضية عن سيرتي الذاتية كما طبعتْ ووزعتْ لتضمنها ما ليس واقعياً، فضمن عملي كمختصة في تجهيز المشاريع أنجزت مشروعاً لعمل مركز لتحفيظ القرآن، ولست مديرةً لمركز تحفيظ القرآن كما ورد في السيرة الذاتية، ما أظهرني بغير صورتي المعروفة فأنا معروفة بأني شخصية وسطية، وهذا الوضع انعكس عليَّ سلباً وألحق الأذى بالقائمة وبي. أخطاء كثيرة أخرى على الصعيد الإعلامي وقعنا بها، وعلى صعيد تحالفنا العائلي".

وترى أن "تجربة رفح الانتخابية لها تفاصيلها الكثيرة وتشعباتها المثيرة، لكن المثير للاستغراب أن قرار المحكمة الذي صدر منذ أيار 2005 لم يجد طريقه إلى حيز التطبيق، على الرغم من إنجاز انتخابات المرحلة الثالثة في نهاية أيلول للعام ذاته، مرشحون ينتظرون إعادة الانتخابات التي قد توصلهم إلى المجلس البلدي، وآخرون أعلن فوزهم، ربما إعادة الإنتخاب ستغير من وضعهم، وما زالت الناس تنتظر".

الخاتمة

لسان حال المرشحات ممن نجحن أو لم ينجحن في الوصول إلى المجالس المحلية في مرحلتيها الأولى والثانية يمثل لوحة تقييمية شاملة رسمنها، دون إسقاطات ذهنية أو تنظيرات مجردة، بل انطلقت من الواقع متحدثة وموصفة له، بعضها عميق بقدر الانخراط في التجربة المجتمعية، وبعضها تلقائي وبسيط بقدر مفاجأة الحدث الانتخابي وقوانينه؛ وفي كل الأحوال فمرحلة الانتخابات فتحت أبواب التغيير الاجتماعي على مصراعيها لتمر من خلالها النساء، في الوقت الذي لم تستسلم فيه لعوامل القهر والجمود من أعداء التغيير عن الفعل والحركة، لكن الزمن الذي لا يمكن إيقافه اختصر المسافات ليحدث نقله نوعية على صعيد مشاركة المرأة، نشاهدها بوجود صف واسع من العضوات المشاركات في صنع القرار المحلي، وتعدت هذه النقلة نطاق الرمزية والنخبوية والفردية، إلى إطار أوسع يعكس تنوعاً واقعياً بفرز عضوية متنوعة ومتباينة الثقافة والتعليم والمستويات الاجتماعية، فقد فرزت الانتخابات عاملات في حقل التعليم، إلى جانب ربات البيوت والمهنيات من طبيبات ومهندسات، وكذلك السياسيات والمؤطرات في المؤسسة النسوية، تجارب المرأة في الانتخابات تباينت من دائرة إلى أخرى، بسبب اختلاف العوامل المؤثرة في ثقافة المجتمع وبنيته، إلا أنها تباينات بالدرجة وليس بالنوع.

شهادات النساء، سواء أكانت تروي قصص النجاح أم الفشل، أبرزت مشاركة المرأة في المرحلة الوطنية الراهنة، عاكسة حصاد توجهات الحركة النسوية في السنوات السابقة التي تقدمت إلى تجسيد مفاهيم المزاوجة بين برنامجيها الوطني العام والاجتماعي الخاص على صعيد قضيتها الديمقراطية، وقد قالت الشهادات الكثير، وأثْرتْ ما طُرح واستُخلص من قبل الرأي العام الفلسطيني.

إن عموم المرشحات لجأن، لدى حزم أمرهن على خوض الانتخابات المحلية، إلى التوجه إلى الرجال في العائلة من زوج أو أب أو أخ، ومن ثم إلى العائلة الأكبر والعشيرة لإتمام الموافقة، والانطلاق بسلاسة نحو تنظيم حملاتهن الانتخابية، أي أن المرأة تعايشت مع الحالة الذكورية المتحكمة والمسيطرة على القرار العائلي، وجيرتها لصالح تقدمها ووجودها السياسي، وكذلك فإن الرجل من موقعه تعايش مع الحالة النسوية الجديدة، فتقبل وجود المرأة في مراكز صنع القرار على الصعيد المحلي، وتأثر إيجاباً بوجودها، وكذلك تجاوب المجتمع بشكل عام مع الوجود القيادي للمرأة واعترف به، سواء بتأثير من الحضور النسوي القوي مؤخراً في جميع محددات الحياة وتفاصيلها، أو بفعل الحالة الواقعية التي فرضها القانون، لذلك توجه المجتمع إلى انتخاب المرأة، واعتبر وجودها أحد الدوافع المقصودة لإجراء عملية التغيير والإصلاح في مراكز صنع القرار، آخذاً بالاعتبار أن حجم الإحباط واليأس في القاعدة من سوء الأداء القيادي بدأ يدفع باتجاه البحث الدائم عن البدائل بما فيها التجريبية.

تنوعت مشارب المتقدمات لمجالس الحكم المحلي وأصولهن، ما عكس تنوعاً في مستوى التعليم، فعلى سبيل المثال فإن دائرة القدس في المرحلة الثانية أفرزت أربع عشرة عضوة، تلقين تعليماً متبايناً في مستوياته، فهناك من حصلن على شهادة الماجستير، أو على الشهادة الجامعية والشهادة الجامعية المتوسطة، وكذلك تم فرز من وصلن إلى المرحلة الإعدادية فقط والثانوية العامة. كما أفرزت الانتخابات بشكل عام ربات البيوت ممن لم يمارسن العمل السياسي سابقاً بالفعل المباشر.

وأظهرت النتائج أيضاً فرزاً لعدد واسع وربما الأوسع من مديرات المدارس ومعلماتها اللواتي يتضح أنهن يحزن على احترام المجتمع وتقديره، كما أن كثيرات من العضوات كنّ من العاملات في الحقل الاجتماعي والعاملات في المؤسسات النسوية والمجتمع المدني. ويتضح كذلك بشكل قاطع أن المرأة

السياسية المؤطرة في التنظيمات كانت في قلب الحدث وبقوة، الأمر الذي يوضح أن العوامل السياسية والوطنية التي لها الحجم الأوسع في تشكيل الخارطة الفلسطينية تبقى المحدد الأعمق والمصدر الأوسع للفرز القيادي النسوي. كما أظهرت النتائج أن المواصفات الشخصية والفردية للمرشحة، خصوصاً المتعلقة بتماسك الشخصية وقوتها وتأثيرها، تحوز على اهتمام المجتمع وأحد خياراته المستهدفة.

إن التجربة الفلسطينية الغنية في بناء مؤسسات المجتمع المدني، التي قامت بتسخير إمكاناتها ورمت بثقلها في رسم التجربة النسائية الفلسطينية، عملت على تفعيل آلتها التدريبية وسخرت طاقتها في عملية بناء المرشحات وتدريبهن، بالإضافة إلى مهماتها المستمرة في تعميق التجربة الديمقراطية الفلسطينية والتثقيف المدني، وإثارة الوعي الحقوقي والأفكار التنويرية. ويتضح أن معظم المرشحات لجأن وعمدن إلى تلقي الدورات التدريبية في مجال إدارة الحملات الانتخابية وامتلاك المهارات الإعلامية، وكذلك لتعلم مهمّات المجالس البلدية وصلاحياتها، لصقل شخصياتهن ومعرفتهن ولزيادة كفاءتهن التي غالباً ما تظهر، فالمرأة تشعر دائماً بأنها في مباراة التحدي وأنها على المحك لإثبات الجدارة والأهلية للمناصب القيادية. هذه الواقعية النسوية بمواجهة الذات صبت في الاتجاه الصحيح، بالعمل على تطوير الذات وتعميق القدرات والملكات المعرفية لملء المكان الشاغر لها، وحتى لا ينظر إليها كتكملة عدد نتيجة للكوتا.

أبرزت شهادات المرشحات عموماً الخلاف الواقع في وجهات النظر حول طباعة صور المرشحات، لتعليقها في الأماكن العامة أو لتوزيعها كمطبوعات، وقد ترددت المرشحات في جميع الدوائر في المرحلتين الانتخابيتين في حسم هذا الأمر لحسابات تتصل بالتنافس على الأصوات، ودرءاً وتجنباً لدخول عوامل جديدة تستخدم ضد المرأة وترشحها باسم العادات والتقاليد، بقصد التأثير على الناخب، في ظل أجواء تسودها مفاهيم مسقطة تجعل من تقنيات الانتخابات وإجراءاتها وتقاليدها، ومنها الصور الشخصية للمرشحات، قضية أخلاقية تصنف في دوائر العيب. وللأسف فإن القوى السياسية متذيلة المواقف الشعبوية الهادفة إلى تصنيف القضايا، وبخاصة القضايا الحقوقية النسوية والانتخابية في المربع الأخلاقي، خضعت للثقافة الترهيبية ولم تكن لها مواقف مميزة على هذا الصعيد، وبدت متشككة في الموقف، مغادرةً تمايزها المفترض والمطلوب كقوى تغييرية.

انطلقت المرشحات إلى تنظيم حملات انتخابية منهجية ومنظمة وإدارتها ضمن خطط واضحة، وتحديداً تلك التي أجريت في غزة، وقد اقتحمت المرأة المرشحة هنا مجالاً جديداً متوجهة لعقد الاجتماعات والمهرجانات والمناظرات لإجراء الدعاية الانتخابية ومطالبة الناخبين بإعطائهن الأصوات لتمثيلهم في المجالس المحلية، وللسهر على احتياجاتهم الحياتية. وقد استطاعت المرشحات أن يلفتن الأنظار كمتحدثات في الشأن العام وبقضايا المجتمع وأولوياته، وصلاحيات المجالس المحلية، والمطلوب منها في هذه المرحلة. وبدت المرأة متحدثة بقضايا التنظيم الإداري والهيكلي وقضايا البيئة، والمشاريع الخاصة بالبنية التحتية وبشبكات المياه والكهرباء وشق الشوارع، خارجة من الحديث في شأنها الخاص الاجتماعي الذي ينزع المجتمع إلى حصرها في نطاقه بشكل عام.

لقد أجمعت المرشحات على أن قرار تخصيص مقاعد مضمونة للنساء بالقانون قد شجعهن على خوض التجربة، مع ملاحظة أن بعضاً منهن لم يؤيدنه انطلاقاً من الرغبة في الحصول على المساواة الواقعية، إلا أنه كان لـ "الكوتا" الأثر الواضح في دفع المرأة إلى خوض التجربة، كما ساعد الرجل على التعامل

بموضوعية مع الواقع الجديد، وكان تطبيقاً سلساً بشكل عام، حيث دفعت "الكوتا" بصيغتها المطبقة على المرحلتين الأوليين التنافس إلى مساحة نسائية محددة تتنافس فيها المرأة مع المرأة، ما جعل معايير الاختيار والمقارنة أكثر عدالة، وحيّد الرجل، وخفف من استعدائه القرار في هذه المرحلة مستوى التطور الاجتماعي، إذ ليس واقعياً إجراء التنافس في الميدان بين المرأة والرجل وتحديداً في انتخابات المجالس البلدية.

إن تأمين وصول المرأة إلى عضوية المجالس المحلية لا يُؤمِّن نجاحها في التجربة، وقد تقاطعت الناجحات على تعقيدات العمل اليومي للهيئات المنتخبة سواء بسبب نقص الأموال والموازنات والمشاريع، أو بسبب تشكيلة المجلس المنتخب، حيث تفتقد بعض الهيئات للانسجام الداخلي والتوحد بين أعضائها، أو لعدم توافر القدرة والكفاءة المهنية الضرورية للشروع في إدارة فعالة وعصرية لتلك المجالس.

أخيراً، إن المعطيات والمعلومات التي تم حصرها وتوثيقها، سواء في مستوى التسجيل أو الاقتراع، أوفي مستوى نتائج الفرز وأصوات النساء، وتمايز مواقع عن أخرى في نتائج النساء وبما يفوق المخصص لها وأسبابه، أو فيما يتعلق بالقانون الجديد "القائمة النسبية" وأثره على مشاركة المرأة، كلها قضايا مهمة وحيوية وتحتاج إلى المزيد من التحليل والقراءة بصورة أكثرعمقاً وشمولية، وهذا يمكن أن يكون وقته مناسباً مع اختتام عملية الانتخابات برمتها، حيث ستبدو الملامح أكثر تبلوراً مما هي عليه راهناً.

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة غزة 2005

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة القدس 2005

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة رام الله 2005

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة رام الله 2005

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة رام الله 2005

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة رام الله 2005

دورة حملات انتخابية عقدت في رام الله 2005

حفل تكريم الفائزات بالانتخابات المحلية في مدينة رام الله 2005